

العدد (١٣) أغسطس ١٩٩٩

AL-Muhasiboon

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

تنظيم مهنة المحاسبة
والمراجعة في الفلبين
التحليل الاستراتيجي للتكاليف



لقاء حضرة صاحب السمو أمير البلاد
المفدى وأعضاء مجلس إدارة الجمعية



مشاركة وفد الجمعية في
اجتماعات وفعاليات الاتحاد العام
للمحاسبين والمراجعين العرب

انتخاب وتشكيل مجلس إدارة
الجمعية وتشكيل اللجان الفرعية

أهمية الأسواق في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية

أهداف

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

تهدف الجمعية إلى تحقيق الأغراض الآتية:

- رفع المستوى المهني والأدبي والثقافي للأعضاء.
- الدفاع عن حقوقهم وتيسير سبل العمل لهم وضمان مستقبلهم عند العجز والشيخوخة والمرض والبطالة.
- تزويد أعضائها بالمعلومات المتعلقة بتطورات علم المحاسبة وتشجيعهم على تبادل المعلومات فيما بينهم في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم.
- العمل على تنمية وتطوير الفكر المحاسبي وتشجيع ورعاية البحث العلمي في ميادين المحاسبة.
- المساهمة في تنظيم قواعد مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والعمل على الاحتفاظ بمستوى عال عند الترخيص للأشخاص ذوي المؤهلات ليصبحوا محاسبين قانونيين.
- المساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة.
- التعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية الأخرى داخل البلاد وخارجها في مجال تبادل المعلومات المهنية والتوصيات والاقتراحات في سبيل تحقيق الغايات المشتركة.

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

شهدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عرسها الديمقراطي الذي يقام كل سنتين بإجراء انتخاب مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة الجمعية، حيث جرت الانتخابات في جو يسوده التفاهم بين المرشحين الذين ينتمون إلى ثلاث قوائم متنافسة هي (قائمة المحاسبون، قائمة الجمعية، قائمة الجميع)، هدفهم جميعا أداء خدمة عامة دون أي مقابل على المستوى الشخصي سوى أن ينتفع من تلك الخدمة جميع الذين ينتمون إلى الجمعية بشكل خاص وإلى المهنة بشكل عام، وانطلاقا من هذا المبدأ فإن جميع من يتولى أية مسؤولية في الجمعية سواء كانوا من أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان الفرعية الدائمة أو اللجان التي تعقد بصفة مؤقتة لأداء مهمة معينة لا يدخرون جهدا في سبيل تحقيق هذه الغاية.

يحمل هذا العدد من مجلة «المحاسبون» العديد من الموضوعات العلمية والمهنية، تناولت التحليل الاستراتيجي للتكاليف وأهمية الأسواق المالية في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ودراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات كذلك أساليب تنظيم المهنة حول العالم.

هذا بالإضافة إلى العديد من الأخبار المحلية والعالمية المتعلقة بعالم المال والاقتصاد، وتعميما للفائدة فقد استعرضنا في باب نظم وتشريعات المرسوم بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٢ الخاص بنظام التأمين التكميلي.

وقد اعتادت «المحاسبون» في دورياتها، ومن خلال متابعتها لجميع الفعاليات العملية والمهنية على جميع المستويات، على وضع العديد من المساهمات المفيدة بين أيدي قرائها تعظيما لانتفاعهم منها.

رئيس التحرير

خالد محمد (الحريوي)



● صاحب السمو أمير البلاد يستقبل أعضاء مجلس الإدارة

في سجل مراقبي الحسابات

- مشاركة وفد الجمعية في اجتماعات وفعاليات
الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

9

■ شؤون مهنية

- عقد امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات
المؤتمرات العلمية القادمة

4

■ أخبار الجمعية

- لقاء صاحب السمو أمير البلاد وأعضاء مجلس
إدارة الجمعية
- اجتماع الجمعية العمومية وانتخاب وتشكيل
مجلس الإدارة
- تشكيل اللجان الفرعية
- اختتام الدورة التاهيلية الخاصة بامتحان القيد

■ Correspondence

Should be addressed to: The Editor-in-
Chief, Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472, Safat
- 13085 - State of Kuwait. Cable: Al Murajaa
- State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel:
4841662 - 4849799

■ المراسلات

ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب. ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥
دولة الكويت برفقياً: المراجعة - دولة الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥ - ٤٨٣٦٠١٢ هاتف:
٤٨٤١٦٦٢ - ٤٨٤٩٧٩٩

■ Advertisements

Agreements in that regard should be
made with the management of the Kuwait
Accountants and Auditors Association.
P.O.Box 22472, Safat - 13085 State of
Kuwait. Cable: Al Murajaa - State of Kuwait
Fax: 00965 4836012 Tel: 4841662 - 4849799

■ الإعلانات

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية ص. ب. ٢٢٤٧٢ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٨٥
دولة الكويت. برفقياً: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥ - ٤٨٣٦٠١٢ هاتف:
٤٨٤١٦٦٢ - ٤٨٤٩٧٩٩

المحاسبون

Al-Muhasiboon

رئيس التحرير

The Editor-in-Chief

خالد محمد الجريوي

Khaled Mohammed Al-Jraiwi

سكرتير التحرير

Editing Secretary

علي محمد أحمد ندا

Ali Mohamed A. Nada

هيئة التحرير

The Board of Editors:

صافي عبدالعزيز المطوع

Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

عبدالله حسن مشاري البدر

Abdula Hussan M. Elbader

المستشارون

Consultants

د. محمود عبدالمالك فحرا

Dr. Mahmoud A. Fakhra

د. مصطفى أحمد الشامي

Dr. Moustafa A. Al-Shami

Issue No. (13)

A Specialized Scientific Periodical Published By The
Kuwait Accountants and Auditors Association

مجلس إدارة
جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية

BOARD OF
(KAAA)

رئيس مجلس الإدارة
Chairman

عبد اللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

نائب الرئيس
Vice - Chairman

خالد محمد الجريوي
Khaled Mohamed Al-Jraiwi

أمين السر
General Secretary

صافي عبدالعزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

أمين الصندوق
Treasurer

خالد عبدالله محمد الغانم
Khaled Abdalla Mohamed Al- Gancim

أعضاء مجلس الإدارة
Board Members

عبدالله حسن مشاري البدر
Abdula Hussan M. Elbader

محمد حمود إبراهيم الهاجري
Mohammed H.I. Al-Hajeri

علي عامر الهاجري

Ali Amer AL-Hajeri

صلاح عبدالله الخلف السعيد

Salah A.A Alsaeed

ناصر خليف العنزي

Naser Khalif AL-Anzi



● اجتماع الجمعية العمومية العادية

40 ■ موجز مطبي

54 ■ نظم ونشريات

المرسوم بالقانون رقم ١٢٨ لسنة

١٩٩٢ بنظام التأمين التكميلي

ومذكرته الإيضاحية

■ في دائرة الضوء

62 ■ بيت الزكاة

الاستثمار الأجنبي في الدول

العربية

تداول الاسهم والخيارات

الامريكية عن طريق الانترنت

دراسات الجدوى الاقتصادية

وتقييم المشروعات

30 ■ عالم المال

10 ■ المحاسبة حول العالم

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في

الفلبين

12 ■ بحوث ومقالات

التحليل الاستراتيجي للتكاليف

18 ■ دراسات

أهمية الأسواق المالية في تشجيع

Subscriptions

- Kuwait and GCC Countries: 2,5 KD For KAAA Members, 5 KD for individuals, 8 KD for companies and establishments.

- Arab Countries: 10 KD or the equivalent in local currency for companies and establishments.

Non-Arab Countries: \$ 50 individuals, \$ 80 for companies and establishments.

(The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al-Muhasiboon Magazine).

Prices

Price of one copy:

- 1/2 KD for KAAA members.

- Kuwait and GCC countries: One KD or the equivalent in local currency plus airmail charges.

- Other countries: \$ 5 plus airmail charges.

الاشتراكات

الكويت ودول مجلس التعاون: ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية.

٥ دنانير كويتية للأفراد، ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية

للأفراد، ١٦ ديناراً كويتياً أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الأجنبية: ٨٠ دولاراً أميركياً للمؤسسات.

قيمة الاشتراكات تشمل أجود البريد وترسل الطلبات باسم رئيس

تحرير مجلة المحاسبين.

الأسعار

سعر النسخة:

أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس.

الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله

بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.

بقية دول العالم ٥ دولارات أميركية مضافاً إليها أجور البريد.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة
تلقاها للنشر، وهي غير مسؤولة
عمماً ينشر من آراء



● سمو الأمير حفظه الله يتسلم نسخة من ترجمة معايير المحاسبة الدولية

لقاء صاحب السمو أمير البلاد وأعضاء مجلس الإدارة

قام وفد من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يضم عدداً من أعضاء مجلس إدارة الجمعية بزيارة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ / جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله وذلك صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٩/٦/٢٩ بمناسبة انتخاب وتشكيل مجلس إدارة الجمعية للسنتين المقبلتين (١٩٩٩ - ٢٠٠١) وإهداء سموه مجلد ترجمة معايير المحاسبة الدولية التي قامت الجمعية بترجمتها خدمة للمهنة والقائمين عليها. هذا وقد أبدى سموه حفظه الله ترحابه الأبوي عند لقائه بأعضاء مجلس الإدارة كما أثنى على إنجازات الجمعية التي قام أعضاء الوفد بشرحها لسموه، وحثهم على بذل المزيد من الانجازات التي تخدم أعضاء الجمعية وجميع القائمين على المهنة لما في ذلك من مصلحة للجميع.



● سمو الأمير ورئيس مجلس إدارة الجمعية

انتخاب مجلس الإدارة الجديد وتشكيل اللجان الفرعية الدائمة



أولاً: انتخاب مجلس الإدارة:

أجريت انتخابات مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الجديد للسنتين المقبلتين (١٩٩٩ - ٢٠٠١)، حيث جرت الانتخابات يوم ٣/٥/١٩٩٩ وخاضتها ثلاث قوائم هي (قائمة المحاسبين) و(قائمة الجمعية) و(قائمة الجميع) وتضمنت تلك القوائم عدد (٢٧) مرشحاً يتنافسون على مقاعد مجلس الإدارة البالغة (٩) مقاعد، وقد جرت عملية الانتخاب في جو أخوي ديمقراطي، كما أثنى جميع أعضاء الجمعية العمومية على حسن التنظيم أثناء عقد الجمعية العمومية العادية وأثناء سير انتخاب مجلس الإدارة. هذا وقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز (قائمة المحاسبين) بعدد ستة مقاعد من أصل تسعة مقاعد ومن (قائمة الجميع) اثنين و(قائمة الجمعية) مقعد واحد وكانت النتيجة على النحو التالي حسب عدد الأصوات:

١. صافي عبدالعزيز المطوع ٢٩٤ صوتاً (قائمة المحاسبين).
 ٢. عبداللطيف عبدالله الماجد ٢٥٥ صوتاً (قائمة المحاسبين).
 ٣. علي عامر الهاجري ٢٣٦ صوتاً (قائمة الجمعية).
 ٤. محمد حمود الهاجري ٢٢١ صوتاً (قائمة الجميع).
 ٥. خالد محمد الجريوي ٢١٩ صوتاً (قائمة المحاسبين).
 ٦. صلاح عبدالله الخلف ٢١٨ صوتاً (قائمة الجميع).
 ٧. خالد عبدالله الغاتم ٢١٤ صوتاً (قائمة المحاسبين).
 ٨. عبدالله حسن مشاري البدر ٢٠٢ صوتاً (قائمة المحاسبين).
 ٩. ناصر خليف العنزي ١٩٥ صوتاً (قائمة المحاسبين).
- وبعد الانتهاء من عملية الانتخاب تم عقد الاجتماع الأول لمجلس الإدارة الجديد بتاريخ

- ٤/٥/١٩٩٩ حيث تم فيه تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:
١. السيد/ عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد - رئيس مجلس الإدارة.
٢. السيد/ خالد محمد عبدالله الجريوي - نائب رئيس مجلس الإدارة.
٣. السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع - أمين السر.
٤. السيد/ خالد عبدالله محمد الغاتم - أمين الصندوق.
٥. السيد/ عبدالله حسن مشاري البدر - عضو مجلس إدارة (الأمين العام المساعد للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب).
٦. السيد/ محمد حمود إبراهيم الهاجري - عضو مجلس إدارة.
٧. السيد/ علي عامر الهاجري - عضو مجلس إدارة.
٨. السيد/ صلاح عبدالله خلف السعيد - عضو مجلس إدارة.
٩. السيد/ ناصر خليف العنزي - عضو مجلس إدارة.



أ - لجنة التدريب:

- ١- د. مهدي البراك - رئيسا.
- ٢- جمال عبدالله السليم - مقرا.
- ٣- اسماعيل علي الغانم - عضوا.
- ٤- د. محمود عبدالمك - عضوا.
- ٥- اياد الرشيد - عضوا.
- ٦- محمد محارب - عضوا.
- ٧- طلال الغانم - عضوا.
- ٨- وليد المنيع - عضوا.
- ٩- رائد المؤمن - عضوا.
- ١٠- محمد المرزوق - عضوا.

ب - اللجنة القانونية:

- ١- ناصر خليف العنزي - رئيسا.
- ٢- علي محمد الحمد - مقرا.
- ٣- خضر العنزي - عضوا.
- ٤- بدر العنزي - عضوا.
- ٥- يحيى الفودري - عضوا.
- ٦- فراج الصليبي - عضوا.



التسجيل في عضوية اللجان اعتبارا من ١٥/٥/١٩٩٩ وحتى ٩/٦/١٩٩٩ م.
وبناء على طلبات العضوية المقدمة من الاعضاء الراغبين بالمشاركة في تلك اللجان، وقرار مجلس الإدارة في جلسته رقم (٩٩/٣) المنعقدة بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٩، بالإضافة إلى الاجتماعات التي عقدها جميع اللجان الفرعية لاختيار رئيس ومقرر اللجنة ووضع خطط العمل، تم تشكيل اللجان الفرعية الدائمة على النحو التالي:

ثانياً: تشكيل اللجان الفرعية الدائمة:

بعد انتخاب وتشكيل مجلس الإدارة الجديد تمت دعوة جميع أعضاء الجمعية للمشاركة في اللجان الفرعية الدائمة وذلك من خلال المكاتبات المرسلة بالبريد والإعلان في جميع الصحف اليومية ضماناً لتكافؤ الفرص بين الجميع، حيث تم فتح باب

مشاركة وفد الجمعية في اجتماعات وفعاليات الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب بالقاهرة



● عبدالله حسن مشاري البدر



● صافي عبدالعزيز المطوع



● خالد محمد الجريوي

بناء على دعوة السيد/ الأمين العام للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب تمت مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في اجتماعات وفعاليات الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٢٢ - ٢٥ مايو ١٩٩٩ وذلك بوفد ضم في عضويته كلا من السادة:

- خالد محمد الجريوي (نائب رئيس

مجلس الإدارة) - رئيسا.

- صافي عبدالعزيز المطوع (أمين

السر) - عضوا.

- عبدالله حسن مشاري البدر (عضو

مجلس الإدارة - الأمين العام

المساعد للاتحاد العام للمحاسبين

والمراجعين العرب) - عضوا.

حيث شارك وفد الجمعية في

الاجتماع والفعاليات التالية:

أولا: الاحتفالية التي نظمها الاتحاد

العام للمحاسبين والمراجعين العرب يوم

١٩٩٩/٥/٢٢ بمناسبة توزيع

شهادات العضوية على الأعضاء

المقبولين بصفة عضو عربي مشارك

وذلك بحضور وزير المالية المصري

الاستاذ/ محيي الدين الغريب. والسيد

الأمين العام للاتحاد والوفود المشاركة.

ثانيا: اجتماع الدائرة المستديرة الذي

ضم جميع الوفود المشاركة الذي عقد يوم

عقد يوم ١٩٩٩/٥/٢٤ لبحث الموضوعات المعروضة على جدول الأعمال والتي تناولت تقرير الأمين العام عن حاضر ومستقبل الاتحاد وتحديد نوعية العضوية في الاتحاد للمنظمات المشاركة. هذا بالإضافة إلى استعراض المذكرة التفصيلية المتضمنة وجهات النظر حول «مهنة المحاسبة والمراجعة في الوطن العربي» والذي تم مناقشتها في اجتماع الدائرة المستديرة حيث تمت الموافقة على تشكيل لجنة التعليم للنظر في البرامج والدراسات والامتحانات الخاصة بتأهيل المحاسبين بهدف تفعيل دور المعهد العربي للمحاسبة والمراجعة التابع للاتحاد، ولجنة لإجراء دراسة تستعرض قوانين وقرارات مزاولة المهنة وإبداء الرأي بشأن الإطار الاسترشادي لمطلوبات منح التراخيص، حيث الإطار لعمل مقارنة بين القوانين والقرارات الخاصة بمزاولة المهنة في الدول العربية.

١٩٩٩/٥/٢٢ لمناقشة أوراق العمل المقدمة حول «مهنة المراجعة في الوطن العربي وتطورها»، حيث رأى المجتمعون أن تعرض على الهيئة العامة للاتحاد في دورته الحالية نتائج الدراسة التي قدمها الأمين العام وناقشها الحاضرون لاتخاذ القرار بشأن تشكيل لجنتين إحداهما تختص بدراسة شروط التأهيل على المستوى العربي مقارنة بالتأهيل على المستوى الدولي ولجنة أخرى تدرس فعليا نظم التأهيل العلمي والمهني والامتحانات والمنظمات التي تقوم على هذه المهام (المعاهد واللجان) الخاصة بتنظيم الامتحانات والإشراف عليها واعتماد النتائج حتى يمكن أن تتحقق المصادقية المرجوة لتحديث مهنة المحاسبة والمراجعة في الوطن العربي في ظل المتغيرات على المستوى الدولي.

ثالثا: اجتماع الهيئة العامة للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب الذي

جامعة وولنجونغ الاسترالية تختار أحد الأساتذة الكويتيين ضمن هيئة المتحنيين



تم اختيار الدكتور /محمود عبدالمك فخرًا. رئيس قسم المحاسبة بكلية الدراسات التجارية ضمن هيئة المتحنيين الخارجيين لأحد طلاب الدكتوراه في المحاسبة في جامعة وولنجونغ University of Wollongong ويشاركة أحد أساتذته المحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية. علما بأن هذه هي المرة الثانية التي يقع فيها الاختيار على الدكتور /محمد عبدالمك فخرًا كمتحن خارجي لطلبة الدكتوراه في المحاسبة في الجامعة الاسترالية المذكورة.

عقد امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات

عقد خلال الفترة من ١٩-٢٦ يونيو امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات والذي تقوم وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت بعقدته بواقع مرتين في العام، وذلك للمحاسبين الراغبين في مزاولة مهنة مراقبة الحسابات، حيث يعقد هذا الامتحان في أربع مواد هي (المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، نظرية المحاسبة، المراجعة) ويقوم بوضعه أساتذته متخصصون تقوم جمعية المحاسبين والمرجعين الكويتية بترشيح اثنين منهم وتقوم كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت بترشيح الاثنى الآخرين. وجدير بالذكر أنه قد أدى هذا الامتحان عدد (٩) مشاركين، حيث اجتاز مواد أو بعض مواد الامتحان كل من

الاسم عددالمواد التي اجتازها

خالد عبداللطيف الشهاب	أربعة مواد
عبدالمجيد مراد أشكناني	أربعة مواد
عبداللطيف محمد العيبان	أربعة مواد
طلال فهد الغانم	أربعة مواد
أماني مطلق المسعود	أربعة مواد
انتصار سليمان اسحق	مادتان

ومجلس إدارة الجمعية إذ ينتهز هذه المناسبة ليتقدم بأخلص التهاني إلى أعضاء الجمعية الذين اجتازوا هذا الامتحان، متمنيا لهم التوفيق والسداد دائما.

المؤتمرات العلمية الدولية القادمة:

موضوع المؤتمر: المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين
تاريخ الانعقاد: ١٤، ١٥، ١٦ أكتوبر ١٩٩٩.

المكان: قصر الأونيسكو - مدينة بيروت /لبنان
الجهة المنظمة: نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
وسيلة الاتصال: هاتف: ١٢-٦١٦٠١٢ / ٠١-٣٦٦١٦١ / ٠٣-بيروت
فاكس ١٢-٦١٦٠١٢ / بيروت

رسوم الاشتراك على النحو التالي:

١- التكلفة للمشارك الواحد في حال الرغبة بالإقامة في غرفة مستقلة (مضرة) ٦٠٠ دولار أمريكي للشخص الواحد.

٢- التكلفة للمشارك الواحد الذي لا يمانع بالإقامة في غرفة مشتركة ٥٠٠ دولار أمريكي للشخص الواحد.

٣- التكلفة في حال رغبة أي من الأخوة المشتركين تمديد إقامتهم أكثر من ثلاثة أيام فإننا نؤكد أننا قد تفاهمنا مع الفندق أن تكلفة كل ليلة إضافية ستكون ٧٠ دولارا أمريكيا للغرفة المضرة، و ٥٠ دولارا أمريكيا للشخص الواحد في الغرفة المزدوجة على أن تجري المحاسبة من خلال النقابة.

٤- أن تكلفة المصاريف الإضافية تقع على عاتق المشارك مباشرة.

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الفلبين

تناولنا في الأعداد السابقة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في العديد من الدول الغربية والشرقية الصناعية والمتقدمة منها والأقل تقدماً. ولقد وجدنا في جميع الدول التي تعرضنا لها أن تطور مهنة المحاسبة والمراجعة فيها كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بغض النظر عن شكل النظام السياسي والاقتصادي المطبق. ونستطيع أن نقول إن العلاقة بين تطور مهنة المحاسبة والمراجعة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها تعتبر ثابتة كقاعدة قابلة للاثبات في حالة أي دولة وفي أي وقت.

نتناول في هذا العدد بالتحليل تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الفلبين، والتي تعتبر إحدى الدول التي اتجهت نحو الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في دفع عجلة التقدم الصناعي والتكنولوجي، فهي تتميز بنظام اقتصادي حر يدعو إلى توسيع القاعدة الصناعية المحلية إيماناً من الحكومة بأهمية ذلك لتحقيق التقدم الاقتصادي.

ولقد تأثرت الفلبين بالتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية التي أحدثت حالة من الركود الاقتصادي فيها، وهذا بدوره أثقل كاهل المهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة بمسؤوليات ضخمة تمثلت في شكلين من الضغوط: أولاً ضغوط على الممارسين للمهنة، حيث زاد الطلب على البيانات المالية المعتمدة للأنشطة في القطاع الخاص، وثانياً - ضغوط على الإدارة الحكومية. ومن ناحية أخرى اشترط على الممارسين مهنة المحاسبة والمراجعة العمل على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو المجالات التي تخدم شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، وبالتالي تخدم في تحقيق النمو الاقتصادي.



إعداد: د. محمود عبد الملك فخرا
رئيس قسم المحاسبة
كلية الدراسات التجارية

الخلفية التاريخية للمحاسبة في الفلبين:

ترجع المحاسبة كمهنة في الفلبين إلى حقبة ما قبل الوجود الإسباني فيها خلال القرن الخامس عشر، عندما كان النظام المحاسبي السائد آنذاك يعتمد على نظام القيد المفرد لمسك الدفاتر. ولكن بعد زيادة توافد الأوربيين والأمريكان على الفلبين طرأت تغييرات على قوانين التجارة والضرائب، وعلى ممارسة مهنة المحاسبة. أما بالنسبة للممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة فكانت الأوائيل منهم يمارسون المهنة منذ بدايات القرن العشرين، حيث كانوا قد تلقوا تأهيلهم المهني في إنجلترا واسكتلندا وأمريكا. وكانت ممارسة المهنة آنذاك غير مقننة. استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٢٣ حينما صدر القانون الجمهوري رقم ٢١٠٥ الذي اعترف بالمحاسبة كمهنة. كما شكل هذا القانون هيئة المحاسبة التي أعطيت سلطة إصدار الشهادات المهنية وتنظيم مهنة المحاسبة. وعليه فقد قامت الهيئة بتعريف مهنة

المحاسبة ووضعت معاييرها المهنية والأخلاقية. بعد ذلك صدرت عدة قوانين تحكم ممارسة مهنة المحاسبة. ففي عام ١٩٢٦ صدر القانون الجمهوري رقم ٣٣٠٢ الذي حدد من يطلق عليهم لقب المحاسبين القانونيين، حيث بين القانون أن من اجتاز اختبار المهنة يطلق عليه هذا اللقب. أما القانون رقم ٣٤٢ الصادر عام ١٩٢٨ فقد سمح لمن حصل على شهادة الزمالة المهنية (CPA) من خارج الفلبين أن يمارس المهنة دون الحاجة إلى اجتياز الاختبار مرة أخرى في الفلبين. ولكن هذا الوضع لم يستمر بعد صدور القانون رقم ٥١٦٦ عام ١٩٦٧ الذي حصر ممارسة مهنة مراقبة الحسابات في المواطنين الفلبينيين فقط. وفي عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٦٩٢ الذي نظم ممارسة المهنة في الفلبين، بالإضافة إلى وضع معايير التعليم المحاسبي واختبار المهنة.

التأهيل لممارسة مهنة المحاسبة في الفلبين:

يخضع تنظيم المهنة في الفلبين إلى

شروط ممارسة المهنة:

- يشترط على من يرغب في ممارسة مهنة مراقبة الحسابات في الفلبين استيفاء المتطلبات التالية:
- الحصول على الإجازة الجامعية في تخصص المحاسبة.
- اجتياز اختبار المهنة الذي يقدم مرتين في السنة ويتضمن المقررات التالية:
- نظرية المحاسبة.

القانون التجاري.
الضرائب.
الخدمات الإدارية.
المراجعة من الناحية النظرية والعملية.
تطبيقات المحاسبة.

ويشترط أن يحصل المتقدم على معدل ٧٥٪ كمتوسط كافة المقررات كحد أدنى، ويشترط أن لا يحصل في أي مقرر على أقل من ٦٥٪، وفي حالة حصول المتقدم على ٧٥٪ في أربعة مقررات أو أكثر يمكنه إعادة الاختبارات في المقررات الأخرى خلال سنتين من تاريخ الاختبار السابق. وفي حالة رسوب المتقدم مرتين في اختبار المهنة يشترط عليه الدخول في دروس تقوية تغطي مواضيع الاختبار وتعادل ٢٤ وحدة دراسية.

جـ. يشترط أن يكون المتقدم حسن السير والسلوك غير محكوم عليه بجريمة محلة بالشرف والأمانة، وأن يكون كامل الأهلية.

و عليه عندما يستوفي المتقدم كل هذه الشروط تصدر هيئة المحاسبة شهادة الترخيص بممارسة مهنة مراقبة الحسابات.

التعليم المهني المستمر:

منذ عام ١٩٨٨ أصبح التعليم المهني المستمر إلزامياً على كل المرخصين لممارسة المهنة في الفلبين، حيث يشترط على كل ممارس للمهنة أن يشارك في برامج وأنشطة تعليمية مهنية مدتها ١٢٠ ساعة دراسية خلال كل ثلاث سنوات، فيما عدا الثلاث سنوات الأولى من الترخيص فيشترط المشاركة فقط في ٩٠ ساعة دراسية. وتتمثل الدراسة في الأنشطة التالية:

برامج تعليمية تتطلب وجود مدرس ومجموعة من الدارسين.
دراسة انفرادية لا تستدعي وجود مدرس.

حلقات نقاشية وسمنارات تعقد على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي مثل الاجتماع السنوي الذي تعقده هيئة المحاسبة.

دراسة نظامية في الجامعات والكليات والحصول على شهادات أكاديمية مثل الماجستير والدكتوراه.

إنتاج علمي متخصص في مجالات المحاسبة. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تمنح الإعفاء المؤقت أو الدائم من التعليم المهني المستمر للمرخصين من المهنيين، فالإعفاء الدائم يعطي لمن قدم خدمات مهمة وجيلية للمهنة وأدرج اسمه ضمن المشاهير من المهنيين، وكذلك لمن بلغ سن ٦٠ سنة وتقاعد عن ممارسة المهنة، أما الإعفاء المؤقت فيمنح للمرضى من المهنيين ولمن تم إيفاده في مهمة عمل خارج البلاد لمدة تتجاوز السنة الواحدة.

الوضع الراهن للمهنة والتعليم المحاسبي في الفلبين:

رغم أن تاريخ مهنة المحاسبة في الفلبين طويل ويعود إلى القرن الخامس عشر، وأن التاريخ الحديث يعود لبدايات القرن العشرين، ورغم استفادة الفلبين من إسهامات المستكشفين الأجانب من إسبانيا والبرتغال وأمريكا فإن الفلبين تعاني من مشاكل تخص مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي بنفس الدرجة التي تعاني بها الدول الأخرى المتقدمة والنامية. فالكثيرون من القائمين على تنظيم المهنة في الفلبين يعتقدون أن هناك حاجة ملحة إلى رفع المستوى المهني إلى درجة تناسب احتياجات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، فهناك حاجة إلى زيادة الرقابة على الأداء المهني وعلى الالتزام بأداب وسلوك المهنة حسب المستويات المطلوبة. وهذا يتطلب إعطاء هيئة المحاسبة دوراً أكبر لتنفيذ ذلك. ويرجع سبب تدني مستوى المهنة إلى تدني مستوى التعليم المحاسبي، فمخرجات التعليم المحاسبي لا تفي بمتطلبات السوق. وقد أرجع الكثيرون من المصلين الحالة إلى عدة أسباب منها:

أ- قصور في نظام التعليم المحاسبي حيث إن التركيز فقط موجه على جانب مسك الدفاتر والنواحي الفنية، دون تهيئة الطالب من حيث القدرة على تحليل المشاكل وتتبع مصادرها.

ب- قصور لدى الهيئة التدريسية حيث يعاني النظام التعليمي من نسبة عالية من التسرب إلى القطاع الخاص من أجل الحصول على مزايا وعائد مادي أفضل. مما

استدعى إلى الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس بنظام الانتداب. ونظراً للعبء التدريسي الكبير على عضو هيئة التدريس بمن فيهم المنتدبون فلا يكون لديهم الوقت الكافي للتخصيص للمحاضرات أو لزيادة إمكانياتهم العلمية والمهنية عن طريق الاطلاع على آخر تطورات علم المحاسبة أو المهنة.

جـ. قصور في المستوى العلمي للطلبة المتخصصين في مجال المحاسبة، حيث يرجع ذلك إلى تدني مستوى الشروط والمتطلبات للدخول في تخصص المحاسبة، لذلك لا يخضع المتقدمون لتخصص المحاسبة إلى اختبار مستوى، كما أن المعدل المطلوب للدخول في تخصص المحاسبة متدني للغاية مما يؤدي إلى استقطاب نوعيات غير جيدة من الطلبة في تخصص المحاسبة.

يمكن القول إن مهنة المحاسبة والمراجعة في الفلبين تعاني من مشاكل مشابهة إلى حد كبير مع تلك التي يعاني منها الكثير من دول العالم رغم أن تاريخ المهنة في الفلبين طويل. ونحن في الكويت نعاني تقريبا من نفس المشاكل ولكن بدرجة متفاوتة، ولعل التقدم التكنولوجي الحديث والتطور الذي حدث في وسائل الاتصال في العالم خلال عقد التسعينيات قد أوحى لفئة الشباب بأن المحاسبة كمهنة تقليدية تتطلب تكريس الجهود والطاقات لا تناسب ميولهم ورغباتهم، وهذا يشكل عنصر طرد للطلبة. ولعل السبب أيضا أن فئة الشباب يعتقدون أن الطرق القصيرة المتوترة المؤدية إلى الهدف هي الأفضل.

ونحن بصفتنا ممارسين للمهنة، ومن ضمن القائمين على التعليم المحاسبي في الكويت، لا نعتقد أن الشباب على صواب في اعتقادهم وسيأتي اليوم الذي يسود فيه المتعلم والمهني الحقيقي.

المراجع

1-CRUZ, FORTUNATO B., Accounting Education & Professional Certification Process in the Philippines, in International handbook of Accounting and certification, Kwabena ANYANE - Ntow (ED.) PERGAMON press, UK, 1992, pp. 233-242.
2 - Microsoft Encarta 98 Encyclopedia.

قراءات وخواطر حول:

التحليل الاستراتيجي للتكاليف

Strategic Cost analysis

تعرض الورقة بعض الخواطر والأفكار حول ما تبرزه مفاهيم الإدارة الاستراتيجية Strategic Management من فرص وتحديات للمحاسبة الإدارية من ضرورة تحقيق الانسجام بين مفاهيم ومتطلبات الإدارة الاستراتيجية والمفاهيم والأدوات التحليلية في مجالات محاسبة التكاليف الإدارية Managerial Cost Accounting وبحيث تتحقق المواءمة والانسجام بين النظرية والتطبيق، وبحيث تصب تقارير المحاسبة الإدارية في تفعيل مراحل تحقيق الخطة الاستراتيجية Strategic Plan وتنسجم القرارات التشغيلية والتمويلية في الأجل القصير مع الخطة العامة الهادفة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ونتناول ذلك فيمايلي:



دكتور / يوسف عوض العادلي
رئيس قسم المحاسبة، جامعة الكويت

ويتطلب الأمر تدريباً في التحليل الاستراتيجي ومهارات ومشاركة فعالة لتحقيق درجة الجودة المنشودة من عملية التخطيط.

٢- يجب تحديد أوجه النشاط الاستراتيجي حتى يمكن للمسؤول تحقيق السيطرة والرقابة على المتغيرات الأساسية والضرورية لتحقيق وتطبيق الخطة الاستراتيجية للنشاط.

٣- يجب على كل وحدة نشاط، وقبل كل شيء، أن تحدد المفهوم الواضح للنشاط الذي تمارسه آخذة في الحسبان العوامل الخارجية والظروف المحيطة ببيئة النشاط حتى يمكنها التعامل مع ديناميكية المناخ الاستراتيجي وأثاره على الممارسات.

٤- خطط العمل التنفيذية لتحقيق أهداف النشاط هي المفتاح الأساسي لتطبيق ومتابعة الاستراتيجية، ويتطلب الأمر مشاركة فعالة من المستويات الإدارية التنفيذية ومهارات قيادية متميزة. كذلك يتطلب الأمر وضوح الرؤية الكامل حول الفروض الأساسية، وتوزيع المسؤوليات، الموارد المطلوبة سواء في الوقت أو الموارد المادية، وكذلك المخاطر والتوقعات.

أولاً: الأنشطة الرئيسية للإدارة الاستراتيجية:

- ١- التعرف على أبعاد النشاط وتطوير رسالة المنظمة
- ٢- ترجمة رسالة المنظمة Mission إلى أهداف طويلة وقصيرة الأجل.
- ٣- وضع أو تصميم Crafting الاستراتيجية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف.
- ٤- تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية.
- ٥- تقييم الأداء ومراجعة ومتابعة الأوضاع والتصحيح.

ثانياً: الأنشطة الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي:

- ١- التخطيط الاستراتيجي من أهم مهام أو وظائف الإدارة العليا

their many products are hopelessly obsolete.... Quite simply, accurate cost information can give a company a competitive advantage...

٣- أشار Cooper & Kaplan أيضا إلى أن:

One message comes though over whelmingly in our experiences with the three firms, and with the many others we talked and worked with. Almost all product - related decisions - introduction, pricing, and discontinuance - are long term. Management accounting thinking (and teaching) during the past half - century has concentrated on information for making short - run incremental decisions based on variable, incremental, or relevant cost. It has missed the most important aspect of product decisions.

رابعاً: الملامح الأساسية للنظم المحاسبية الاستراتيجية:

انطلاقاً من الفكر الإداري الاستراتيجي وممارسات الإدارة الاستراتيجية يمكن القول إن النظم المحاسبية عليها أن تخدم أنشطة الإدارة الاستراتيجية بحيث تتفاعل مع تلك الأنشطة بمحتوياتها ومراحلها المختلفة حتى يمكن تفعيل النظم المحاسبية في تسهيل أنشطتها، وعلى ذلك فيمكن تشخيص الملامح الرئيسية للنظم المحاسبية الفاعلة والمنسجمة مع مفاهيم الإدارة الاستراتيجية كمايلي:

١. نظم المعلومات المحاسبية هي الأساس في التحليل المالي الذي يمثل أحد جوانب أو مراحل تقييم البدائل الاستراتيجية - Strategic alternatives تمهيدا لاختيار الاستراتيجية المحققة للأهداف المنشودة.

٢. التقارير المحاسبية تمثل أحد أهم وسائل توصيل المعلومات حول الاستراتيجية المختارة، وحيث إنه من المتوقع أن الاهتمام يكون حول ما يتم إعداد تقارير حوله أو عنه، فمن المناسب أن لم يكن من الضروري - أن تهتم التقارير المحاسبية الدورية بالتركيز على العوامل والمتغيرات المحورية Critical لنجاح الاستراتيجية المختارة.

٣. من المعلوم أن «الإدارة الاستراتيجية» تشمل ليس فقط الاستراتيجية العامة على مستوى المشروع Corporate Strategy وإنما أيضا العديد من الاستراتيجيات الفرعية أو التكتيكية الداعمة لتحقيق الاستراتيجية العامة، وعلى ذلك فيجب أن يتسق التحليل المالي الذي يعتمد على نظم المعلومات المحاسبية في تقييم واختيار البرامج التكتيكية الفاعلة والمساندة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

٤. لاشك أن النظم المحاسبية تلعب دورا أساسيا في تحقيق الرقابة الدورية وتقييم الأداء Monitoring سواء للمستويات

٥. المشاركة في إعداد وتطوير الاستراتيجية هو مطلب أساسي لتطبيق وتنفيذ الاستراتيجية، وهذا بدوره يتطلب تغييرا ثقافيا وتراثيا عند المستويات العليا للإدارة و وحدات النشاط المختلفة.

٦. يتطلب الأمر تحقيق التكامل الفعال بين عملية التخطيط الاستراتيجي ونظم الرقابة الأخرى الخاصة بتوجيه السلوك الإداري والتنظيمي حتى نضمن التنفيذ السليم للاستراتيجية.

٧. يجب التعامل مع برامج تحسين الإنتاجية كعملية استراتيجية حيث إن التكامل والتناسق بين الإنتاج والتسويق مطلب أساسي لفهم وتحقيق التوازن المنشود بينهما.

٨. المنظمات التي يتم إدارتها بشكل جيد ومتميز هي التي تتمتع بالمركزية واللامركزية في آن واحد. حيث المركزية تضمن أن الاستراتيجية ونظم الرقابة أو السيطرة تم تحقيق التكامل بينهما، في حين أن اللامركزية تضمن المرونة والحركة في التعامل المتباين لوحدات النشاط المختلفة تبعا للظروف الاستراتيجية الخاصة بها.

٩. وبمرور الوقت تصبح عملية التخطيط الاستراتيجي حالة ذهنية عادية وسلوكا اعتياديا للإدارة وليست جهدا إضافيا يجب القيام به، وإنما طريقة أفضل لعمل ما يجب عمله في جميع الأحوال.

ثالثاً: التطور في الفكر المحاسبي للمحاسبة الإدارية:

أثرت مفاهيم الإدارة الاستراتيجية ومتطلباتها على الفكر المحاسبي في مجالات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وانتقل محور الارتكاز من منظور الأجل القصير والقرارات التشغيلية إلى منظور الأجل الطويل والقرارات الاستراتيجية، حتى تلعب النظم المحاسبية الدور المنوط بها في مجال الإدارة الاستراتيجية. وللتدليل على ذلك نقتبس هنا بعضاً مما أثير في هذا المجال:

١- أشار Johnson & Kaplan إلى أن:

Corporate management accounting systems are inadequate for today's environment. In this time of rapid technological change, vigorous global and domestic competition, and enormously expanding information processing capabilities, management accounting systems are not providing useful, timely information for the process control, Product costing, and performance evaluation activities of managers.

٢- أشار Worthy إلى أن:

Most large companies seem to recognize that their cost systems are not responsive to today's competitive environment.... The methods they use to allocate costs among

الإنتاج وخاصة في ظل ظروف الندرة النسبية لتلك العوامل وحدة المنافسة المحلية والإقليمية والدولية وما ترتب على ذلك من انسحاب العديد من المنظمات من مجالات النشاط حيث إنه بالرغم من تحقيقها للأهداف العامة إلا أن «التكلفة» لم تكن تنافسية.

وفي الفترة الأخيرة حيث النشاط أصبح بلا حدود جغرافية وعولمة النشاط وتبادل السلع والخدمات على مستوى أوسع بكثير فكان من المناسب - إن لم يكن حتمياً - أن تراجع المؤسسات سياساتها واستراتيجياتها وتربطها بالمتغيرات المستجدة في بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وترتب على ذلك ظهور ما يسمى «الإدارة بالنشاط» (ABM) Activity - based - management. وصاحب ذلك مباشرة تطوير لنظم تكاليف حديثة تربط التكلفة بالنشاط. وليس بالضرورة مباشرة بالمنتج. الذي تسبب في حدوث التكلفة. وهو ما يعرف الآن بنظم التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) Activity based Costing. وحيث نجد أن الشركات العالمية والعلاقة وجدت أن ترشيد الإنفاق وتحديد التكلفة يمثل أحد الميزات التنافسية Competitive Advantage فكان لزاماً عليها مراجعة شاملة لجميع الأنشطة التي تمارسها من منظور تكلفة. ومنفعة كل نشاط Cost-Benefit في «سلسلة القيمة» Value Chain. وحيث يتم إسقاط أية حلقة في السلسلة لا تبرر قيمتها ما تحمله المنظمة من تكلفة لاداء ذلك النشاط وربما يدفع ذلك المفهوم المنظمة لإعادة النظر في العديد من الحلقات في النشاط بالشكل الذي يحقق التناسق بين برامج وأنشطة تنفيذ الاستراتيجية في الأجل القصير مع تحقيق الأهداف الأساسية الاستراتيجية في الأجل القصير مع تحقيق الأهداف الأساسية لاستراتيجية المشروع من منظور الأجل الطويل.

ولعل ما يؤكد توافق التطور في الفكر المحاسبي الإداري ومواكبته للفكر الإداري الاستراتيجي هو ما نلاحظه أخيراً في مجالات البحوث والمؤلفات العلمية في محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية من اتباعها لمنهج حديث يعرض «مدخل إدارة التكلفة» Cost Management كأساس لتصميم نظم التكاليف وتحليلاتها بشكل يحقق نوعاً من الانسجام بين تلك النظم والتحليلات ومتطلبات التحليل الاستراتيجي للنشاط ويعزز من دور النظم المحاسبية في استيفاء متطلبات منهج الإدارة الاستراتيجية.

سادساً: تقييم البدائل المتعلقة بهيكل التكلفة ودورها في التحليل الاستراتيجي؛

يتعين أن تأخذ الإدارة في الحسبان أثر السياسات التشغيلية البديلة على هيكل التكلفة، خصوصاً عند وضع الخطط طويلة الأجل. ويقصد بهيكل التكلفة المزيغ من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة المكونة لمجموع التكاليف التشغيلية. إذ يلاحظ أنه يمكن زيادة الاستثمار في المعدات الآلية وبالتالي جعل تكنولوجيا الإنتاج تعتمد بدرجة أكثر على الوسائل الآلية بدلاً من العمل اليدوي More Capital Intensive في مقابل تخفيض التكاليف المتغيرة للوحدة.

الإدارية المختلفة أو وحدات النشاط بالمنظمة وخاصة جوانب التقييم ذات البعد المالي، وعلى ذلك فليس من المستغرب أن تلعب نظم التكاليف المعيارية، والموازنات التقديرية، تخطيط الربحية، ومعايير تقييم الأداء، دوراً فاعلاً كأدوات مساندة من منظور استراتيجي لتفعيل الجوانب التطبيقية والعملية للإدارة الاستراتيجية.

باختصار نقول إن الإدارة الاستراتيجية بفكرها ومراحلها تشمل الآتي:

- تحديد واضح لرسالة المنظمة Mission
 - وضع الخطة الاستراتيجية المحققة للرسالة Strategic Plan
 - اختيار البرامج والأنشطة المحققة للاستراتيجية Tactical Programs and Activities
 - متابعة وتقييم تنفيذ البرامج والأنشطة Monitoring and performance Evaluation
- ومن الواجب أن تتجاوب النظم المحاسبية مع متطلبات كل مرحلة من مراحل الإدارة الاستراتيجية بالشكل الذي يتناسب مع معطيات كل مرحلة مع عدم إغفال أن تحقيق الأهداف من منظور الأجل الطويل يتأتى عن طريق الأنشطة والبرامج التي يتم تنفيذها في الأجل القصير، وعلى ذلك فإن الاتساق مطلب حيوي وجوهري بحيث يصب الأجل القصير بقراراته وأنشطته نحو الهدف الأهم وهو الأجل الطويل، وبذلك تلعب نظم المعلومات المحاسبية دوراً فاعلاً في الإدارة الاستراتيجية في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة والتي تتميز بعصر ثورة تكنولوجيا المعلومات Information Technology وعولمة الأعمال Globalization of Business.

خامساً: تطور الفكر الإداري وانعكاساته على تطور المحاسبة الإدارية؛

لاشك أن المتتبع لتطور الفكر الإداري يلاحظ تطوراً مواكباً في الفكر المحاسبي وممارسات المحاسبة الإدارية. ولتوضيح ذلك لعلنا نذكر أن فترة الستينيات كانت مشحونة بمفاهيم الإدارة بالاستثناء Management - by- exception. وواكب ذلك نمو مفاهيم المحاسبة الإدارية في تطبيقات الموازنات التقديرية ومحاسبة التكاليف المعيارية Standard Costing وتحديد وتحليل الانحرافات، ولعلنا نذكر أيضاً أن فترة السبعينيات كانت فترة الإدارة بالأهداف Management - by - Objectives (MBO'S) وواكب ذلك تطبيقات لمفاهيم نظم التخطيط والبرامج والموازنات - Planning - Programming - Budgeting - Systems (PPBS) وحيث كان التركيز على تحليل العلاقة بين المخرجات والأهداف Output-Objectives أي التركيز على مفاهيم كفاءة الأداء من منظور مدى تحقيق الأهداف Effectiveness. وربما ترتب على ذلك توضيحات نسبية في قياس الفعالية بين المدخلات والمخرجات Efficiency وهو ما يعكس الاهتمام بتحليل التكاليف للمدخلات من عوامل

ولاشك أن ذلك سوف يظهر أثره في زيادة الأرباح في الحالات التي يزيد فيها مستوى النشاط، وذلك نظرا لتوزيع مجموع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات وبالتالي انخفاض متوسط تكلفة الوحدة.

إلا أنه في نفس الوقت يجب على الإدارات الحذر من أثر زيادة التكاليف الثابتة على مستوى المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة. إذ إن المنشأة لن يتوافر لديها المرونة في تخفيض التكاليف الثابتة في الأجل القصير إذا انخفض حجم النشاط نظرا لأن التكاليف الثابتة تصبح التزاما على المنشأة في الأجل القصير بصرف النظر عن حجم النشاط Committed Costs ويطلق على هذا النوع من المخاطرة اسم المخاطرة التشغيلية Operating Risk.

وتقاس المخاطرة التشغيلية عن طريق قياس درجة حساسية الأرباح التشغيلية للتغير في حجم النشاط، ويطلق على ذلك المقياس درجة الرفع التشغيلي Degree of Operating Leverage. ولا يوضح ذلك ولأغراض تسليط الضوء على أهمية المعلومات والبيانات «المالية» و«التكاليفية» في عمليات التخطيط والرقابة والقرارات الإدارية نعرض مايلي:

شركة (ب)	شركة (أ)
إيرادات المبيعات (١٠٠ وحدة بسعر ١٠)	١٠٠٠
طرح: تكاليف متغيرة:	
شركة (أ): (٢ × ١٠٠)	٢٠٠
شركة (ب): (٨ × ١٠٠)	٨٠٠
عائد المساهمة	٨٠٠
طرح:	
تكاليف ثابتة تشغيلية	٧٠٠
صافي الربح التشغيلي	١٠٠
	<u>١٠٠</u>

ودعنا نفترض أن هناك:

تحسنا في السوق بما يترتب عليه تحسن في مستوى النشاط بنسبة ١٠٪ من مستوى النشاط الحالي، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؟؟

فما هو أثر ذلك على ربحية كل من الشركتين؟؟
لتوضيح ذلك:

شركة (ب)	شركة (أ)
إيرادات المبيعات (١١٠ × ١٠)	١١٠٠
طرح: تكاليف متغيرة:	
شركة (أ): (٢ × ١١٠)	٢٢٠
شركة (ب): (٨ × ١١٠)	٨٨٠
عائد المساهمة	٨٨٠
طرح:	
تكاليف ثابتة تشغيلية	٧٠٠
صافي الربح التشغيلي	١٨٠
	<u>١٨٠</u>

الأثر النهائي كمايلي:

شركة (أ) ترتب على زيادة النشاط بنسبة ١٠٪ أن تغير مستوى صافي الربح التشغيلي من مبلغ ١٠٠ إلى مبلغ ١٨٠ أي بنسبة:

$$\%٨٠ = ١٠٠ \times \frac{١٨٠ - ١٠٠}{١٠٠}$$

شركة (ب) ترتب على زيادة في النشاط بنسبة ١٠٪ أن تغير مستوى صافي الربح التشغيلي من مبلغ ١٠٠ إلى مبلغ ١٢٠ أي بنسبة:

$$\%٢٠ = ١٠٠ \times \frac{١٢٠ - ١٠٠}{١٠٠}$$

ثم دعنا مرة أخرى نفترض أن مستوى النشاط انخفض بنسبة ١٠٪ من الوضع الأساسي (بدلا من تحسن في النشاط) فما هو أثر ذلك على ربحية كل من الشركتين؟

شركة (ب)	شركة (أ)
إيرادات المبيعات (٩٠ × ١٠)	٩٠٠
طرح: تكاليف متغيرة:	
شركة (أ): (٢ × ٩٠)	١٨٠
شركة (ب): (٨ × ٩٠)	٧٢٠
عائد المساهمة	٧٢٠
طرح:	
تكاليف ثابتة تشغيلية	٧٠٠
صافي الربح التشغيلي	٢٠
	<u>٢٠</u>

الأثر النهائي كما يلي:

شركة (أ) ترتب على انخفاض في النشاط بنسبة ١٠٪ أن تغير مستوى صافي الربح التشغيلي من مبلغ ١٠٠ إلى مبلغ ٢٠ أي بنسبة:

$$\%٨٠ = ١٠٠ \times \frac{١٠٠ - ٢٠}{١٠٠}$$

شركة (ب) ترتب على انخفاض في النشاط بنسبة ١٠٪ أن تغير مستوى صافي الربح التشغيلي من مبلغ ١٠٠ إلى مبلغ ٨٠ أي بنسبة:

$$\%٢٠ = ١٠٠ \times \frac{١٠٠ - ٨٠}{١٠٠}$$

فما هو السبب الحقيقي (الكامن) أو الخفي من وراء ظاهرة الاختلاف في الأثر النهائي على ربحية كل من الشركتين ممثلا في اختلاف نسبة الأثر النهائي على الربحية عن نسبة التحسن أو التدهور في السوق؟؟

بعبارة أخرى: تحسن في السوق بنسبة ١٠٪ ترتب عليه:

$$\text{معدل الرفع التشغيلي} = \frac{\text{عائد المساهمة}}{\text{صافي الربح التشغيلي}}$$

حيث يلاحظ أن «البند» الذي يتوسط عائد المساهمة وصولاً إلى صافي الربح التشغيلي هو التكاليف الثابتة التشغيلية وبالتالي فإن «بعد» أو «اقتراب» صافي الربح التشغيلي عن عائد المساهمة يتأثر فقط بمستوى التكاليف الثابتة!!

$$\text{معدل الرفع التشغيلي للشركة (أ)} = \frac{800}{1000} = 80\%$$

$$\text{معدل الرفع التشغيلي للشركة (ب)} = \frac{200}{1000} = 20\%$$

وهذا يعني:

أن صافي الربح التشغيلي في الشركة (أ) يتأثر بمعدل 8 مرات (ثمانية أضعاف) ما يطرأ على النشاط من تغير، في حين أن صافي الربح التشغيلي في الشركة (ب) يتأثر بمعدل 2 درجة (درجتان) كرد فعل لما يطرأ على مستوى النشاط من تغير...

وتبعاً لذلك: عندما يتحسن النشاط بنسبة 10٪ يتحسن

مستوى صافي الربح التشغيلي للشركة (أ) بنسبة

التحسن في السوق × معدل الرفع التشغيلي

$$80\% = (8 \times 10\%)$$

بينما يتحسن صافي الربح التشغيلي للشركة (ب) بنسبة:

التحسن في السوق × معدل الرفع التشغيلي

$$20\% = (2 \times 10\%)$$

هذا: ويلاحظ أن المستفيد الأكبر من التحسن في السوق كانت الشركة (أ) ولكن أيضاً هي أي الشركة (أ) - المتضرر الأكبر في حالة انخفاض مستوى النشاط بنسبة 10٪ حيث انخفض صافي الربح التشغيلي بنسبة 80٪ في حين أن أرباح الشركة (ب) لم تنخفض إلا بنسبة 20٪ فقط!!

ومن هذا يتضح:

أن معدلات الرفع التشغيلية سلاح ذو حدين: تنفع كثيراً في حالات التحسن في النشاط، كما أنها تضر كثيراً في حالات التدهور في النشاط...

والمغزى من هذا التحليل مايلي:

على الإدارة أن توازن بين مكونات هيكل التكلفة وتكون على علم مسبق بما يمثله ذلك من مخاطره RISK مرتبطة بالقرارات التشغيلية المختلفة سواء منها ما يرتبط بالإنتاج أو التوزيع... الخ. وكذلك ما يهمننا هنا وهو ما يرتبط بهيكل التكاليف والوزن النسبي لعناصر التكاليف المتغيرة وعناصر التكاليف الثابتة، وكذلك النظرة المستقبلية لمستويات النشاط المتوقعة والتغيرات المحتملة على تلك المستويات وانعكاسات ذلك على التغيرات في مستويات الأرباح التشغيلية.

تحسن في أرباح الشركة (أ) بنسبة 80٪

تحسن في أرباح الشركة (ب) بنسبة 20٪

في حين أن التدهور أو الانخفاض في النشاط بنسبة 10٪ ترتب عليه:

انخفاض في أرباح الشركة (أ) بنسبة 80٪

انخفاض في أرباح الشركة (ب) بنسبة 20٪

ليس هذا فقط: وإنما أيضاً:

حدة أو شدة الاختلاف في الأثر النهائي.

بمعنى أن التحسن بنسبة 10٪ أو الانخفاض بنسبة 10٪

ترتب عليه أثر «حاد» أو شديد على التغير في ربحية الشركة (أ) (80٪) في حين أن الأثر على ربحية الشركة (ب) (20٪).

يكمن السبب الحقيقي في الاختلاف وحدة الاختلاف فيما

يسمى بهيكل التكاليف Cost Structure وما يترتب عليه من اختلاف في معدلات الرفع التشغيلية Operating Leverage.

ولتوضيح ذلك تمهيدياً:

دعنا ننظر إلى هيكل التكلفة في كل من الشركتين في الوضع

الأساسي عند مستوى تشغيل 100 وحدة:

إجمالي التكلفة للشركة (أ) 900 كما يلي:

200 تكلفة متغيرة

700 تكلفة ثابتة

إجمالي التكلفة للشركة (ب) 900 كما يلي:

800 تكلفة متغيرة

100 تكلفة ثابتة

وعلى ما يبدو أن الشركة (ب) تعتمد أساساً على وزن نسبي أكبر لعناصر التكاليف المتغيرة والتي تتغير صعوداً وهبوطاً مع تغيرات مستوى النشاط في حين أن الشركة (أ) تعتمد أساساً على وزن نسبي أكبر لعناصر التكاليف الثابتة والتي لا يتأثر مستواها بالتغيرات في مستوى النشاط (على الأقل في الأجل القصير).

ويترتب على هذا بطبيعة الحال اختلاف في درجة حساسية Sensitivity صافي الربح التشغيلي للتغير في مستوى النشاط!!

فبينما يتحسن النشاط أو ينخفض النشاط نلاحظ زيادة أو انخفاض في عناصر التكاليف المتغيرة فقط بينما تظل التكاليف الثابتة كما هي؛ ومن ناحية أخرى اختلاف الوزن النسبي لكل مجموعة من مجموعات التكاليف (المتغيرة والثابتة) يؤثر بشكل واضح على درجة الاختلاف في حساسية صافي الربح التشغيلي!!

الأثر على الشركة (أ) 80٪

تغير في مستوى النشاط بنسبة 10٪

الأثر على الشركة (ب) 20٪

٩٩١٣٣

مرة أخرى بسبب الاختلاف في هيكل التكاليف وما يستتبعه من اختلاف في معدل الرفع التشغيلي لكل من الشركتين!!
ويحسب معدل الرفع التشغيلي في أبسط صورة - كما يلي:

petitive Cost Advantage يتطلب الأمر توفر معلومات كافية

حول:

● سلوك التكاليف Cost Behavior

● اقتصاديات حجم الإنتاج Economies of Scale

● مدى ربحية المشروع (تقييم الأداء المالي)

● Financial Performance

● إجمالي العرض Supply في الصناعة محل التحليل.

● إجمالي الطلب Demand

● الشريحة من السوق وما يمكن أن يطرأ عليها.

● دور التكامل الرأسي والتكامل الأفقي.

● الهيكل التمويلي والزيادة المضطربة في الائتمان في

تحقيق: تخفيض التكاليف، زيادة الإنتاجية، والزيادة في معدلات الربحية.

بعض المراجع المختارة

Selected References

1- Berliner, Callie and James A. Brimson, eds., Cost Management for Today's Advanced Manufacturing. Boston: Harvard Business School Press, 1988.

2- Brimson, James A., "Activity Accounting An Activity - Based Costing Approach". John Wiley & Sons, 1991.

3- Carlson, David and S. Mark Young, "Activity - Based Total Quality Management at American Express," Journal of Cost Management, 7, no. 1.

4- Cooper, Robin, "Cost Classification in Unit-Based and Activity - Manufacturing Cost System," Journal of Cost Management, 4, no. 3.

5- Govindarajan, Vijay and John Shank, "Strategic Cost Analysis: The Crown Cork and Seal Case," Journal of Cost Management, 2, no. 4.

6- Johnson, T. H. and Robert S. Kaplan. Relevance Lost: The Rise and Fall of Management Accounting. Boston: Harvard Business School Press, 1987.

7- Norkiewicz, Angela, "Nine Steps to Implementing ABC," Management Accounting 75, no. 10.

8- Rayburn, L. Gayle, "Cost Accounting Using a Cost Management Approach". 6th Edition, Irwin, 1996.

9- Shank, John and Vijay Govindarajan, "Strategic Cost Management and the Value Chain", Journal of Cost Management, 5, no. 4.

10- Turney, Peter B.B., "Activity - Based Management," Management Accounting 73, no. 7.

11- Worthy, F.S., "Accounting Borees You? Wake Up" Fortune, October 12, 1987.

الخلاصة:

نخلص من التحليل والعرض السابق إلى النقاط الرئيسية

التالية:

● لأغراض المنافسة الفعالة - سواء محليا أو إقليميا أو

دوليا - يجب على الإدارة تحليل التكاليف بالشكل الذي يوفر

لها معلومات حول الميزة التكاليفية التنافسية Competitive

Cost Advantage وذلك عن طريق تحليل هيكل التكاليف

الخاص بها مقارنة بهيكل التكاليف للمنافسة.

● ربط تحليل هيكل التكاليف بالتحركات الاستراتيجية

المرتقبة للمنافسة، والتحركات التي يملئها هيكل التكاليف

وانعكاس ذلك على استراتيجية التسويق والشريحة المرتقبة

من السوق.

● محاولة استخدام نظام أكثر فعالية Effective في

توزيع التكاليف على أوجه النشاط أو المنتجات ذات العلاقة

بالتكلفة والبعد قدر الإمكان عن البحث عن مجرد متوسط

للتكلفة Cost de-averaging Vs. Average Cost حيث إن

عملية De-averaging أكثر دلالة من مجرد Averaging.

● وينتج عن ذلك بلورة المزايا التكاليفية النسبية

للمنتجات أو الأنشطة المختلفة وهذا ينعكس إيجابيا في توجيه

نظر الإدارة للمنتجات التي تستحق ذلك التركيز Focus

وانعكاس ذلك على الربحية الكلية.

● إعادة هيكلة للمشروع ككل ولكونات المشروع Cor-

porate Restructuring هو التحدي الإداري الأعظم في فترة

التسعينيات، وخاصة لمواجهة تدويل Globalization الأسواق

في التسويق والانتاج وانعكاس ذلك على الميزات التكاليفية

المتباينة والناجئة عن التباين الواضح في هيكل التكاليف.

● أيضا يخدم تحليل التكاليف في تحديد التكاليف الملائمة

من الناحية الاستراتيجية.

Which Costs Are Relevant in a Strategic Sense?

● وذلك من منطلق عمل الشيء الصحيح.

Doing the Right Things

وليس فقط عمل الشيء بالشكل الصحيح

Doing Things Right

وواضح مدى الاختلاف بين المفهومين، وهذا يشمل:

● تكاليف تصميم المنتجات

● تكاليف عوامل الإنتاج

● إنتاجية عوامل الإنتاج

● الطاقة الإنتاجية

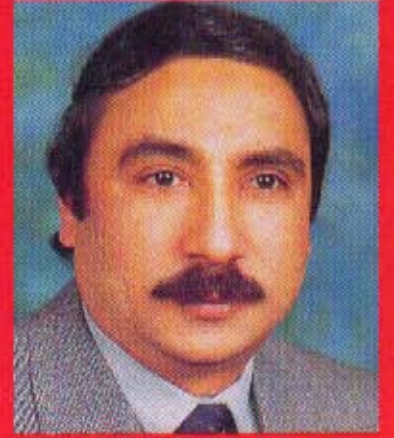
● الطاقة التسويقية

● حجم المبيعات

ولأغراض تحليل الميزة التكاليفية التنافسية -Com

أهمية الأسواق المالية في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية

تلعب أسواق الأوراق المالية العربية دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وخاصة بعد أن زادت توجهات معظم الدول العربية نحو تصحيح هيكلها الاقتصادية وتحرير اقتصاداتها وإعطاء دفعة كبيرة لتوسيع دور القطاع الخاص وتوفير مساحة كافية للتدفقات الاستثمارية، وقد شهدت أسواق الأوراق المالية العربية في الآونة الأخيرة، باعتبارها أحد أهم روافد جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى اقتصادات الدول العربية (وخاصة في صورة استثمارات الحافظة)، شهدت هذه الأسواق حزمة كبيرة من الإجراءات والقوانين والقرارات واستحداث أدوات استثمارية بما يسهم في زيادة كفاءة هذه الأسواق وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني.



د/ ونيس فرج عبد العال
أستاذ الاقتصاد - جامعة الكويت

ب. توافر السيولة الكافية في البورصات.
ج. توافر الخدمات الواسطة والاستشارية المتطورة والدعم المالي لها.
د. مدى توافر الأدوات الاستثمارية المستحدثة.
هـ. تطور وتواجد التحليل المالي بما يسهم في إثراء البورصات وزيادة كفاءتها.
و. مدى الشفافية في البيانات والقضاء على أنشطة المضاربة الضارة بأداء أسواق الأوراق المالية، وتشجيع التدفقات الاستثمارية ذات الصلة الاستثمارية.

أداء أسواق الأوراق المالية العربية:

تشير مؤشرات الأداء المختلفة إلى أن أسواق الأوراق المالية العربية قد سجلت قفزات ملحوظة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨. فمن ناحية مؤشر الحجم، زادت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأوراق المالية العربية ثلاثة أمثال، فقد زادت من حوالي ٧٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٢٣ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٨. ويمثل ذلك ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٦٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٤٢٪ في عام ١٩٩٨ (جدول رقم ١).

ويمكن تصنيف التدفقات الاستثمارية إلى الدول العربية من عدة زوايا، يوضح الشكل رقم (١)، هذه التصنيفات. وغالباً ما ترتبط الجوانب الإيجابية لهذه التدفقات بالصنف الأول من كل هذه التصنيفات. فمثلاً تتحقق آثار إيجابية إذا ما كانت التدفقات الاستثمارية الأجنبية مصدرها تدفقات في شكل إصدارات أوراق مالية في الأسواق الدولية وتتجه في السوق المحلية نحو اكتتابات السوق الأولى وتتسم بالطبيعة الاستقرارية من حيث كونها استثمارات طويلة الأجل. وعلى العكس من ذلك، قد ترتبط السلبيات لهذه التدفقات بالعنصر الثاني من التصنيفات السابقة، أي إذا كانت تدفقات في شكل استثمارات مباشرة في البورصات المحلية، فردية أو مؤسسية، وتكون في أدوات وأوراق متداولة في السوق الثانوي وتتسم بالصفة المضاربة، من حيث كونها استثمارات قصيرة الأجل. إلا أن إجمالي الآثار الإيجابية والسلبية وجذب التدفقات الأجنبية من استثمارات الحافظة يتوقف على مدى توافر البيئة المناسبة والتي تتضمن مجموعة من العناصر المهمة، من بينها:

١. التشريعات والأحكام والقوانين الخاصة بتشجيع رأس المال الأجنبي سواء المتعلقة بملكية وتداول الأوراق المالية أو تلك التي ترتبط بدخول وخروج رأس المال.

petitive Cost Advantage يتطلب الأمر توفر معلومات كافية

حول:

● سلوك التكاليف Cost Behavior

● اقتصاديات حجم الإنتاج Economies of Scale

● مدى ربحية المشروع (تقييم الأداء المالي)

● Financial Performance

● إجمالي العرض Supply في الصناعة محل التحليل.

● إجمالي الطلب Demand

● الشريحة من السوق وما يمكن أن يطرأ عليها.

● دور النكامل الرأسي والنكامل الأفقي.

● الهيكل التمويلي والزيادة المضطربة في الائتمان في

تحقيق: تخفيض التكاليف، زيادة الإنتاجية، والزيادة في معدلات الربحية.

بعض المراجع المختارة

Selected References

- 1- Berliner, Callie and James A. Brimson, eds., Cost Management for Today's Advanced Manufacturing. Boston: Harvard Business School Press, 1988.
- 2- Brimson, James A., "Activity Accounting An Activity - Based Costing Approach". John Wiley & Sons. 1991.
- 3- Carlson, David and S. Mark Young, "Activity - Based Total Quality Management at American Express, "Journal of Cost Management, 7, no. 1.
- 4- Cooper, Robin, "Cost Classification in Unit-Based and Activity - Manufacturing Cost System, "Journal of Cost Management, 4, no.3.
- 5- Govindarajan, Vijay and John Shank, "Strategic Cost Analysis: The Crown Cork and Seal Case, "Journal of Cost Management, 2, no. 4.
- 6- Johnson, T. H. and Robert S. Kaplan. Relevance Lost: The Rise and Fall of Management Accounting. Boston: Harvard Business School Press, 1987.
- 7- Norkiewicz, Angela, "Nine Steps to Implementing ABC," Management Accounting 75, no.10.
- 8- Rayburn, L. Gayle, "Cost Accounting Using a Cost Management Approach". 6th Edition, Irwin, 1996.
- 9- Shank, John and Vijay Govindarajan, "Strategic Cost Management and the Value Chain", Journal of Cost Management, 5, no. 4.
- 10- Turney, Peter B.B., "Activity - Based Management," Management Accounting 73, no.7.
- 11- Worthy, F.S., "Accounting Bores You? Wake Up" Fortune, October 12, 1987.

الخلاصة:

نخلص من التحليل والعرض السابق إلى النقاط الرئيسية التالية:

● لأغراض المنافسة الفعالة - سواء محليا أو إقليميا أو دوليا - يجب على الإدارة تحليل التكاليف بالشكل الذي يوفر لها معلومات حول الميزة التكاليفية التنافسية Competitive Cost Advantage وذلك عن طريق تحليل هيكل التكاليف الخاص بها مقارنا بهيكل التكاليف للمنافسة.

● ربط تحليل هيكل التكاليف بالتحركات الاستراتيجية المرتقبة للمنافسة، والتحركات التي يملئها هيكل التكاليف وانعكاس ذلك على استراتيجية التسويق والشريحة المرتقبة من السوق.

● محاولة استخدام نظام أكثر فعالية Effective في توزيع التكاليف على أوجه النشاط أو المنتجات ذات العلاقة بالتكلفة والبعد قدر الإمكان عن البحث عن مجرد متوسط للتكلفة Cost de-averaging Vs. Average Cost حيث إن عملية De-averaging أكثر دلالة من مجرد Averaging.

● وينتج عن ذلك بلورة المزايا التكاليفية النسبية للمنتجات أو الأنشطة المختلفة وهذا ينعكس إيجابيا في توجيه نظر الإدارة للممتغيرات التي تستحق ذلك التركيز Focus وانعكاس ذلك على الربحية الكلية.

● إعادة هيكلة للمشروع كلك ومكونات المشروع Cor-porate Restrueing هو التحدي الإداري الأعظم في فترة التسعينيات، وخاصة لمواجهة تدويل Globalization الأسواق في التسويق والإنتاج وانعكاس ذلك على الميزات التكاليفية المتباينة والنتيجة عن التباين الواضح في هيكل التكاليف. ● أيضا يخدم تحليل التكاليف في تحديد التكاليف الملائمة من الناحية الاستراتيجية.

Which Costs Are Relevant in a Strategic Sense?

● وذلك من منطلق عمل الشيء الصحيح.

Doing the Right Things

وليس فقط عمل الشيء بالشكل الصحيح

Doing Things Right

وواضح مدى الاختلاف بين المفهومين، وهذا يشمل:

● تكاليف تصميم المنتجات

● تكاليف عوامل الإنتاج

● إنتاجية عوامل الإنتاج

● الطاقة الإنتاجية

● الطاقة التسويقية

● حجم المبيعات

ولأغراض تحليل الميزة التكاليفية التنافسية -Com-

تصنيف التدفقات الاستثمارية



جدول رقم (١)
أداء أسواق الأوراق المالية العربية*

السنوات	القيمة السوقية	قيمة الأسهم المتداولة	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	عدد الشركات المدرجة	المؤشر المركب	معدل دوران السهم (%)	نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (%)
١٩٩٤	٧٢,٥	١٠,٥	٣١٥٠	١٠٤١	١٠٠,٠	١٤,٥	٢٦,٣
١٩٩٥	٨٤,٦	١٥	٩٥٩٠	١٠٨١	١٠٨,٣	١٧,٧	٣٨,٣
١٩٩٦	١٠٧,٨	٣٠,٥	٢٦٦٢٢	١٠٩١	١١٩,٩٣	٢٨,٣	٣٢,٧
١٩٩٧	١٤٥,٦	٦٣,٩	٣٥٨٥٦	١١٨٤	١٣٨,٤٥	٤٣,٩	٤١,٦
١٩٩٨	١٢٢,٩	٦٧,٦	٢٧٥٦٣	١٤٤٦	١٠٩	٤٥,١	٤٢,١

* المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية، الربع الأول ١٩٩٨، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

تطورا كبيرا في مجال تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي وفتح المجال أمام التدفقات الاستثمارية الأجنبية وفق خطوات تدريجية مدروسة تتفق والأوضاع والمصالح الاقتصادية لها. فضلا عن غياب أية قيود على الاستثمار الأجنبي في كل من البورصة المصرية وبورصة الدار البيضاء، تم في الأردن خلال عام ١٩٩٧ رفع الحد الأعلى للملكية الأجنبي من الأسهم المحلية من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ لجميع الشركات باستثناء شركات البناء والتعدين ومبيعات التجزئة العامة. وفي السعودية تم السماح للأجانب بالاستثمار بالأسهم السعودية لأول مرة من خلال صندوق «سيف» للبنك السعودي الأميري. كذلك تم في الإمارات السماح بتأسيس صناديق استثمار يسمح للأجانب بالمشاركة بها ضمن نسب محددة. فقد تم طرح صندوق استثماري من قبل بنك الإمارات الدولي للاستثمار بالأسهم المحلية. أما في عمان فقد تم إلزام الشركات حديثة الإدراج بالسماح للأجانب بتملك أسهمها.

والجدول رقم (٢) يبين أوضاع القيود على الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية

بالإضافة إلى ذلك، ازدادت الجهود الهادفة إلى تدعيم التعاون المالي بين الدول العربية، ويعتبر اتحاد البورصات العربية إحدى ثمار هذه الجهود. إلى جانب ذلك فقد زاد عدد اتفاقيات الربط المشتركة واتفاقيات التعاون فيما بين أسواق الأوراق المالية، وبين تلك الأسواق والبورصات العالمية. فقد شملت اتفاقيات الربط بورصات كل من الكويت ومصر ولبنان وتساعد هذه الاتفاقيات على زيادة التداول والاستثمار البيئي بالأوراق المالية. ومن جهة أخرى عقدت معظم الأسواق العربية اتفاقيات للتعاون مع عدد من البورصات الدولية تسهم في نقل الخبرات اللازمة لتطوير الأسواق العربية، وتطبيق المعايير والمستويات الدولية مما يشجع الاستثمار الأجنبي.

ويلاحظ أن الاستفادة الفعلية في هذه الاتفاقيات ما زالت محدودة، وذلك في ظل الاختلاف والتفاوت في التشريعات والأحكام الخاصة بملكية الأوراق المالية في هذه الأسواق، بالإضافة إلى اختلاف نظم التداول والمقاصة والتسوية. وهنا تجدر الإشارة إلى الجهود التي يبذلها اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية في تطوير وتنسيق أنظمة المقاص والتسوية فيما بينهما.

وفضلا عن ذلك، يعتبر نجاح مزيد من الشركات والمؤسسات العربية في دخول الأسواق المالية الدولية من

كما تشير مؤشرات السيولة إلى تضاعف نشاط التداول تباعا خلال الفترة المشار إليها. فقد ارتفع المتوسط الشهري لقيمة الأسهم المتداولة للأسواق المالية العربية من ٨٧٦ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٥٢٢٤,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٨، أي ما يعادل حوالي ستة أمثال خلال هذه الفترة. وتبعاً لذلك ارتفع معدل دوران السهم من ١٤,٥٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٤٥,١٪ في عام ١٩٩٨، أي بأكثر من ثلاث مرات خلال هذه الفترة. ويشير ذلك إلى ارتفاع نشاط الأسواق العربية. وعلى مستوى أسواق الأوراق المالية في الدول العربية، نجد أن مؤشر النشاط (معبرا عنه بمعدل دوران السهم - أي نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية)، بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث وصل إلى ٦٥٪ خلال عام ١٩٩٨ وبلغ أدنى مستوى له في سوق البحرين للأوراق المالية، حيث بلغ ٧٪.

وهكذا، تشير مؤشرات الأداء المختلفة، الحجم، السيولة، الأسعار، والنشاط إلى تحسن أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال الفترة المشار إليها، وقد يرجع هذا التحسن في نشاط أسواق الأوراق المالية العربية إلى مجموعة من العوامل، من بينها النتائج الإيجابية التي حققتها معظم الشركات المدرجة في الأسواق، ونجاح برامج الخصخصة في العديد من الدول العربية، وازدياد عدد الشركات المدرجة، بالإضافة إلى الإجراءات العديدة التي اتخذتها معظم الدول العربية لتطوير أسواقها المالية وزيادة فعاليتها وكفاءتها، وذلك من خلال تطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه الأسواق، وإعادة هيكلة أسواق الأوراق المالية، واستحداث أدوات مالية جديدة وبما يتفق والمعايير الدولية والانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق الربط بين البورصات العربية وزيادة الشفافية.

وعلى صعيد التطورات النوعية في الأسواق المالية العربية، كذلك، إنشاء وتطوير شركات خاصة للقيام بأعمال إيداع الأوراق المالية والتسوية والتقاص لضمان سرعة وسلامة عمليات التداول والبيع والشراء داخل البورصة، وتقديم الحوافز التي تستهدف تشجيع وجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وازدياد دور الصناديق الاستثمارية، فضلا عن العوامل المساهمة في تنشيط السوق مثل الشركات صانعة السوق وتطوير قانون المحاسبة والإفصاح المالي، وتطوير نظام التداول بالبورصة.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت العديد من أسواق الأوراق المالية

أبرز التطورات في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المالية العربية. فقد بلغ إجمالي إصدارات الشركات الخاصة نحو ٣,٦ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٩٧. وقد استقطبت هذه الإصدارات الاهتمام من قبل المستثمرين في الأسواق الدولية الأمر الذي يجسده أحجام الاكتتاب ومؤشرات أداء هذه الأسواق. ويتوقع أن تشهد هذه القناة نموا كبيرا خلال السنوات القادمة.

جدول رقم (٢)

ترتيبات القيود على الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية

وسيلة الاستثمار	الشروط المقيدة	درجة التملك	سوق الأوراق المالية
صناديق الاستثمار	استثناء قطاعات التعدين والبناء وبيعان التجزئة	جزئي	سوق عمان المالي
صناديق الاستثمار	الحد الأقصى ٩٩٪	جزئي	بورصة الإمارات
صناديق الاستثمار	الحد الأقصى ٢٤٪ في بعض الشركات	جزئي	بورصة البحرين
صناديق الاستثمار	الحد الأقصى ٩٩٪	جزئي	بورصة تونس
صناديق الاستثمار	الحد الأقصى ٩٩٪ في أغلب الشركات	جزئي	بورصة مسقط
صناديق الاستثمار			سوق الأسهم السعودي
صناديق الاستثمار			سوق الكويت (١)
صندوق استثماري		كامل	سوق المال في مصر
صناديق استثمار		كامل	بورصة الدار البيضاء
صناديق استثمار		كامل	بورصة بيروت

(١) يتم دراسة السماح لغير الكويتيين بتملك وتداول الأسهم في الشركات المساهمة الكويتية وفق ضوابط محددة. هذا ويسمح للمقيمين داخل الكويت بالاستثمار عبر صناديق الاستثمار.

المصدر: قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية - صندوق النقد العربي

الاستثمارية بالإضافة إلى التحسن في القدرات والكفاءات الإدارية لهذه الشركات.

وأخيراً، من النواحي المهمة في مجال جذب أسواق الأوراق المالية العربية للتدفقات الاستثمارية التطور والتحسين النسبي المستمر في نشاط الوساطة الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية العربية وفي مجال التشريعات والأحكام المنظمة للتداول والإفصاح وانتقال الملكية. وكذلك في مجال البنى التحتية من أنظمة تداول ومقاصة وحفظ وإيداع. وهي جوانب تعكس معاً مدى كفاءة ومصداقية السوق، وبالتالي درجة الثقة والحماية للمستثمر.

ولقد ساهمت العوامل والتطورات السابقة، الكمية والنوعية، في تزايد اهتمام المستثمرين الأجانب وصناديق الاستثمار الدولية بالأسواق العربية التي رفعت من أحجام استثماراتها تبعاً في هذه الأسواق مما انعكس في نمو التدفقات من استثمارات الحافظة إلى الأسواق العربية. إلا أن النمو في هذه التدفقات سيبقى محدوداً في ظل تواجد بعض جوانب القصور والمعوقات. وهذا ما يؤكد على أهمية دور اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية في إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص في تلك الدول ورأس المال الأجنبي للقيام بدور أكبر في تمويل التنمية الاقتصادية فيها، من خلال تكوين شركات مشتركة برؤوس أموال ضخمة تطرح أسهمها في البورصات العربية.

أسواق الأوراق المالية وجذب التدفقات الاستثمارية؛

رغم التطورات الإيجابية التي شهدتها أسواق الأوراق المالية العربية إلا أنها ما زالت محدودة في قدرتها على جذب الكثير من التدفقات الاستثمارية. وقد يرجع ذلك إلى عدة أمور، منها الضيق، والانغلاق النسبي لهذه الأسواق، وقلة المعرفة بها، وغياب مؤسسات الوساطة الضخمة، والضعف النسبي في مستويات المحاسبة وتدقيق المعلومات، ودقة الإفصاح، والمعاملة غير المتساوية للمستثمرين، والنقص النسبي في التشريعات والبنى التحتية، وبشكل خاص في مجال الثقة والحماية للمستثمر والتسوية والمقاصة.

ويتمثل ضيق هذه الأسواق وانغلاقها النسبي في ثلاثة عوامل:

أولاً: قلة عدد الشركات المدرجة، والتي تعكس محدودية الخيارات والبدائل الاستثمارية المتاحة. فعلى سبيل المقارنة، وبينما يصل عدد الشركات المتداول أسهمها في عشر أسواق عربية^(١) إلى حوالي ٢٨٠ شركة، يبلغ هذا العدد ٥٢٦ شركة في البرازيل و٧٠٨ في ماليزيا.

ثانياً: محدودية الأدوات الاستثمارية المتاحة. إذ يقتصر معظم نشاط التداول في هذه الأسواق على التعامل بالأسهم وشهادات صناديق الاستثمار، ويطغى الطابع النقدي على هذه التعاملات. فسنادات الشركات التي قام بإصدارها عدد محدود من الشركات العربية لا يتم تداولها حالياً إلا في أسواق الأردن والبحرين ومصر وتونس، وفي نطاق ضيق.

ثالثاً: محدودية العرض، حيث يتركز نشاط التداول في عدد قليل نسبياً من الأوراق المالية وفي قطاعات محدودة. ويرجع ذلك إما للطبيعة المغلقة لبعض الشركات أو نتيجة تملك فئات من أفراد ومؤسسات تفضل الاحتفاظ باستثماراتها لفترات طويلة، أو أن هذه الشركات دخلت السوق لأغراض الاستفادة من مزايا الإدراج المتاحة.

بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن عدداً من أسواق الأوراق المالية العربية ما زال شبه مغلق، وذلك على الرغم من التطور في تشريعات الاستثمار في عدد من هذه الأسواق كما تمت الإشارة إليه، إذ إن الأمر لا يرتبط فقط بتواجد التشريعات وإنما أيضاً بتوافر الآليات والإجراءات المرافقة المرنة والشفافة. كذلك يلاحظ أنه وعلى الرغم من الجهود الواسعة للتعريف بهذه الأسواق سواء من الأسواق نفسها أو من قبل مؤسسات إقليمية ودولية، فإن هذه الأسواق بعيدة نسبياً عن هيكل خريطة الاستثمار العالمي، خصوصاً في مجال الترويج للفرص الاستثمارية من الإصدارات الجديدة.

هذا فضلاً عن أن تدفق المعلومات ودقة الإفصاح في كثير من أسواق الأوراق المالية لا تزال غير كفؤة. فلا تزال كثير من أسواق الأوراق المالية العربية دون مثيلاتها من الأسواق المالية الناشئة. فهي تنقص بنقص واضح في البيانات والتحليلات، كذلك فإن معايير المحاسبة الدولية لا تستخدم من قبل كل الأسواق والشركات. كما أن جودة التقارير المالية متفاوتة بين سوق وآخر، في حين لا توفر العديد من الشركات بيانات

(١) وهي الأسواق المنضمة لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي بإضافة قطر والإمارات، وباستثناء مصر الذي يبلغ عدد الشركات المدرجة فيها نحو ٦٥٠ شركة، إلا أن التداول الفعلي ينحصر في عدد قليل من هذه الشركات.

الشركات المتداولة عن طريق إدخال شركات جديدة أو الشركات التي يتم تخصيصها.

٣- تحسين التشريعات التي تحكم عمل البورصات العربية، ومن بينها:

أ- فصل إدارة البورصة عن هيئات الرقابة عليها.

ب- تحسين عمليات الإيداع والمقاصة.

ج- إدخال الشفافية وتوفير البيانات والمعلومات الضرورية.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه العوامل إلى طمأنة المستثمر وترسيخ استقرار الأسواق المالية وتحسين أداء البورصات.

وعلى ذلك، يجب أن تسرع الدول العربية الخطى من أجل تخصيص أكبر عدد ممكن من المؤسسات العامة، وتحديدًا تلك التي يستطيع القطاع الخاص أن يلعب فيها دورًا كبيرًا في ضخ التمويل إليها وتحسين أدائها الاقتصادي بما يساعد على تنشيط الدورة الاقتصادية.

كما أنه يفترض أن تؤدي هذه الإجراءات والخطوات والتي استهدف بها إصلاح البورصات العربية إلى استقطاب الاستثمارات العربية الموجودة في الخارج. وفيما يتعلق بمدى كفاءتها لتحقيق هذا الهدف يقود الاعتقاد بأن الاستفادة من الاستثمارات العربية في الخارج يمكن أن تتحقق إذا ما تحسنت البيئة الاستثمارية في الدول العربية بما يؤمن رجوع الكثير من رؤوس الأموال العربية من الخارج.

ومن المعتقد فيه أن يتم ذلك بسهولة ويسر خاصة إذا ما علمنا أن خروج رأس المال العربي إلى الخارج كان فقط بحثًا عن فرص استثمار أفضل، وهروبًا من القيود والعراقيل والإجراءات البيروقراطية والروتينية. ولاشك أن تحسن الأداء الاقتصادي العربي وتوافر الفرص والبنية الاستثمارية وتوسيع القاعدة الانتاجية سوف يعمل على استقطاب المستثمر العربي والأجنبي نظرًا لحاجة رأس المال إلى حرية الحركة مما يتطلب معه الضمان له بأن يكون خروجه من سوق معينة بالسهولة والمرونة نفسها التي يتم فيها دخوله.

وحسابات تفصيلية موسعة، بل تقتصر على توفير الحد الأدنى المطلوب للإفصاح كنشر الميزانية الختامية بشكل مبسط، إضافة إلى تأخر صدور هذه البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أسواقًا لا توفر شركاتها بيانات ربع سنوية أو توفر بيانات ولكنها غير مدققة أو مفصلة. كما يلاحظ من قراءة تقارير الأسواق نفسها خلو البعض منها من مؤشرات وبيانات ذات أهمية للمتعامل. وأخيرًا يبرز وبشكل واضح الضعف والنقص في الإفصاح عند حدوث أزمات أو تطورات مهمة تستدعي ذلك، والجدير بالذكر أن معظم أسواق الأوراق المالية العربية تنتهج حاليًا خطأ وبرامج تولي اهتمامًا خاصًا بتطوير الجانب الإفصاحي وتعزيز شفافية السوق.

ليس هذا فحسب، بل أيضًا الملاحظ أنه في ضوء الإجراءات والأحكام والتشريعات المعمول بها في الأسواق المالية العربية، غياب المعاملة المتساوية والمتوازنة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في عدة نواح منها التملك.

الختامة

تأثر الأداء الحالي للبورصات العربية، وبخاصة في الدول النفطية، بشكل كبير بانخفاض أسعار البترول والذي انعكس على كل النشاطات الاقتصادية.

وقد ظهر ذلك من خلال استعراض قيمة التداول ومؤشراتها وأحجام التداول وأسعار الأسهم، ومقارنة هذه المؤشرات لعام ١٩٩٨ بنظيرتها في العام ١٩٩٧. ولعل من أهم التحديات التي تواجه أسواق المال العربية في الوقت الحاضر مجموعة الإصلاحات في البورصات العربية، والتي من شأنها العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية بل والعربية، ومن هنا يلزم:

١- أن تعمل السلطات النقدية والمالية العربية على تحسين عمل البورصات بها.

٢- تعميق وتطوير الأسواق المالية العربية بهدف زيادة

تداول الأسهم والخيارات الأمريكية عن طريق الانترنت

Trading U.S Stocks and Options via Internet

إن شبكة الانترنت وما تتميز به من قدرات ضخمة أجبرت الكثير من الشركات على الدخول بعالم الانترنت وذلك لمواكبة التطور وعدم إعطاء ميزة للمنافسين عن طريق إيجاد وسيط جديد لإعلان وبيع المنتجات، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قامت بعض الشركات الاستثمارية بتصميم (Home pages) وذلك لإعطاء فرصة للمستثمرين لتداول الأسهم والأوراق المالية وهم في منازلهم، عن طريق الانترنت، دون الحاجة إلى الاتصال بالوسيط (broker). فمثلا يمكن لمستثمر أو مضارب كويتي مقيم في الكويت أن يشتري وبييع أسهم (IBM, Microsoft, Cit- Pfizer..) من بورصة نيويورك (New York Stock Exchange) أو من (NASDAQ) وهو جالس أمام شاشة الكمبيوتر بكل سهولة وبساطة.

إن عملية اختيار وفتح حساب للتداول (Brokerage Account) في الولايات المتحدة ليس بالعملية الصعبة وهناك بعض الشروط والضوابط التي يجب أن يكون المستثمر أو المضارب الكويتي على علم بها حتى يوفر الجهد والوقت اللازمين لفتح الحساب.



إعداد: أياد الرشيد

معيد عضو هيئة / قسم المحاسبة، جامعة الكويت
MBA, CPA, CMA, ABA, ATP

ويجب أن تكون لديه قدرة على تحليل القوائم والنسب المالية، وأيضا على فهم بعض المؤشرات التي تؤثر على اقتصاد الولايات المتحدة ككل مثل (Employment Rate, Consumer Confidence Index, M2) الخ. ويمكن لخريجي أقسام المحاسبة (M2) والتمويل والاقتصاد ممن ليست لديهم خبرة في بورصة الولايات المتحدة، أن يؤدي أداء جيدا بشرط أن يتابع متابعة مكثفة لكل ما يتعلق ببورصة واقتصاد الولايات المتحدة لفترة زمنية معقولة قبل فتح حساب التداول.

• الضرائب الخاصة بعمليات البيع والشراء

يعفى المستثمر الكويتي من دفع

الأساسية كالاسم والعنوان وتاريخ الميلاد والراتب السنوي.. الخ.

• الحد الأدنى لفتح حساب تداول الأسهم يعتمد الحد الأدنى على الشركة التي يتم فتح الحساب بها ولكن في المتوسط يتراوح الحد الأدنى ما بين \$2000 إلى \$10000.

• المؤهلون لتداول الأسهم والأوراق المالية في الولايات المتحدة

لا توجد شروط لفتح حساب لتداول الأسهم سوى ما ذكر سابقا، ولكن لتحقيق عائد جيد على رأس المال يجب على من يفتح حساب التداول أن تكون لديه فكرة عن مؤشرات السوق الأساسية مثل (NASDAQ Composite) (Wilshire 5000, Russell 2000, S&P 500, DowJones Industrial Average).

• نوع الحساب الذي يفضل أن يفتحه المضارب أو المستثمر الكويتي هناك نوعان من الحسابات التي يمكن فتحها عموما، الحساب الأول هو الحساب النقدي (cash Account) وفيه يقوم المضارب أو المستثمر بشراء الأسهم نقدا، أما النوع الآخر فهو (Margin Account) وفيه يقوم المضارب أو المستثمر بشراء الأسهم نقدا أو بالاجل وفتح نوع من هذا الحساب صعب بالنسبة للمضارب والمستثمر الكويتي.

• عملية فتح الحساب

يقوم المضارب أو المستثمر بتعبئة استمارة إلكترونية عن طريق الانترنت وفيها يقوم باختيار اسم للحساب الجديد ورقم سري بالإضافة إلى إدخال بعض البيانات

الضرائب وذلك بتوقيعه استمارة W-8 والتي تبين أنه مستثمر من خارج الولايات المتحدة. **عملية بيع وشراء الأسهم بالإنترنت** عندما يفتح المضارب أو المستثمر حسابا فإنه يقوم بدخول الـ (Home Page) الخاصة بالشركة التي تم فتح الحساب بها ومن ثم يقوم بادخال الـ (User Name) و (Password)، ثم تظهر له شاشة تبين رصيد المضارب أو المستثمر النقدي الموجود بالشركة، ويقوم المضارب أو المستثمر بادخال أوامر البيع والشراء التي يرغب بها وتتم هذه العملية بكل سهولة وبساطة، وخلال ثوان معدودة يتم إرسال تأكيد (Confirmation) بشأن

تنفيذ أمر البيع والشراء.

• شراء وبيع الخيارات (Put & Call Options)

تعتبر عملية بيع وشراء الخيارات عملية على درجة عالية من المخاطرة، ولذلك يفضل الابتعاد عنها وخصوصا المضاربين ويمكن أن يستخدمها المستثمر لحماية محفظته من هبوط أسعار الأسهم (Portfolio Hedging)، فمثلا يمكن لمستثمر أن يشتري (Put on S&P 500 Index) إذا كانت محفظة المستثمر (S&P 500 Index) تحتوي معظمها على أسهم (S&P 500) إلا أن شراء وبيع الخيارات قد يكون مربح للبعض، خصوصا لمن لهم خبرة طويلة في هذا المجال

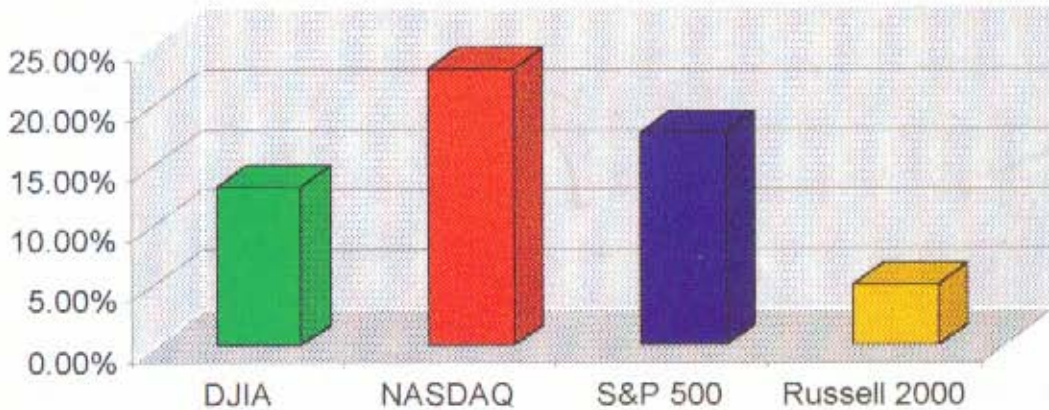
• عمولة بيع وشراء الأسهم والخيارات

الجدول التالي يبين أسماء أفضل الشركات التي يمكن للمستثمر أو المضارب أن يفتح حساب التداول لديها وكذلك يبين قيمة العمولات.

	Suretrade	FTrade	Ameritrade	DATEK	e.Schwab
Market Order	\$7.95	\$14.95	\$8.00	\$9.99	\$29.95
Limit Order	\$9.95	\$19.95	\$13.00	\$9.99	\$29.95
Margin Rate	6.00%	9.25%	\$8.50	6.75%	8.75%
Options	\$28.95	\$29.00	\$30.38	N/A	\$44.00

• عوائد مؤشرات السوق الأساسية في الولايات المتحدة
يبين الشكل التالي عوائد المؤشرات الأساسية حتى تاريخ ٢٠/٦/١٩٩٨.

The Percentage Return Till June 30, 1998



المصادر:

- (1) National Association of Securities Dealers Automated Quotation Home page.
- (2) Standard and Poor 500 Report 1998.
- (3) Wall Street Journal, Interactive Edition.
- (4) Suretrade Home page, WWW.suretrade.com.
- (5) W'trade Home page, WWW.etrade.com.

دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات

ECONOMIC FEASIBILITY STUDY

إن دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات هي من الدراسات الهامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد على مستوى المشروعات الصغرى وكذلك الحكومات لما لها من فائدة استراتيجية سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأنها باختصار تهدف إلى تحقيق منفعة صافية ممكنة من حيث مدى صلاحية مشروع استثماري لتقديم طاقة إنتاجية جديدة وكذلك بعد عصر خصخصة المشروعات العملاقة في الدول العربية بشكل خاص وهي ما يهمننا في هذا المجال. وأننا سنقوم بإلقاء الضوء على النواحي الفنية لدراسة الجدوى الاقتصادية، وفي هذا الإطار سنقوم بدراسة تحليلية للعناصر الرئيسية المكونة لهذه الدراسات بعد أن يتم تحديد ماهية المشروع المطلوب دراسة جدواه الاقتصادية وهي على النحو التالي:

أولاً: الدراسة الاستراتيجية للسوق STRATEGIC MARKET STUDY
ثانياً: الدراسة الفنية TECHNICAL STUDY
ثالثاً: الدراسة التمويلية FINANCING STUDY



عادل كمال الدين محمود عنایت
محاسب أول - شركة المشروعات السياحية

يجب أن تكون هذه التكاليف في حدود قيمة الأفكار التي يمكن أن تتلافها الإدارة بإجراء هذه الدراسات (د. محمد العربي ص ١٢١). وتهدف دراسة السوق إلى استكشاف العناصر التالية:

- ١ - التأكد من وجود طلب كاف لاستيعاب إنتاج المشروع خلال سنوات عمر المشروع الإنتاجية.
- ٢ - تقدير حجم المبيعات المتوقعة للمشروع خلال سنوات عمر المشروع الإنتاجية.
- ٣ - تقدير سعر البيع المتوقع لمنتجات المشروع خلال سنوات عمر المشروع الإنتاجية.
- ٤ - تحديد منافذ التوزيع والتي سوف تستخدم في تصريف منتجات المشروع داخل حدود الدولة كذلك عن طريق التصدير للخارج.

وسوف نستعرض لكل عنصر من تلك العناصر بشكل مفصل كما يلي:

وسوف نكتفي في هذا العدد بعرض الدراسة الاستراتيجية للسوق نظراً لضيق المجال..

الدراسة الاستراتيجية للسوق MARKET STUDY

يعتبر تقدير التكاليف اللازمة لإجراء بحوث السوق في دراسة الجدوى من الأهمية بمكان، حتى تتمكن الإدارة العليا من تحديدها بما يتفق مع إمكانيات المشروع موضوع البحث من جهة، وكي تخصص الإدارة الأموال المطلوبة لتغطية أعباء هذه الدراسة بشكل كاف من جهة أخرى، وذلك حتى لا يتهددها التوقف في أية لحظة بسبب عدم كفاية الأموال المخصصة، وتدل الدراسات التي أجريت في هذا الصدد على ضخامة الأعباء التي تستلزمها دراسات السوق عند دراسة الجدوى ولذلك يجب ألا تزيد عن مقدار العائد الذي يحتمل أن يتحقق، وبعبارة أخرى

١- التأكد من وجود طلب كاف:

تختلف طريقة التأكد من الطلب ومدى كفايته من حالة إلى أخرى وهنا يجب التفريق ما بين:

أ- إنتاج سلعة موجودة في السوق فعلا.

ب- إنتاج سلعة جديدة تقدم لأول مرة.

ففي الحالة الأولى فإن السلعة المراد إنتاجها لها تاريخ

وتتوافر لها بيانات لسنوات سابقة.. مثال:

● أسعار السوق المحلي.

● كمية الواردات منها.

● كمية المبيعات الكلية في السوق المحلية

● أسعار السوق العالمية.

● كمية الناتج المحلي منها.

ويمكن في هذه الحالة استخدام البيانات التاريخية المتوافرة

عن السلعة في عملية التأكد من مدى وجود طلب كاف لاستيعاب

إنتاج المشروع المزمع إقامته من خلال بعض المعايير مثال فجوة

الطلب ونسبة السعر فهي تشير إلى الفرق بين الطلب المحلي

والناتج المحلي للسلعة عند السعر السائد في السوق الدولية في

حالة وجود حرية تجارة مع الدول الأخرى، ويمكن التنبؤ

بالطلب على السلع في المستقبل بطرق متعددة، مثال ذلك:

أ- التنبؤ بالطلب على السلع القائمة:

من أبرز الطرق القياسية التي تستخدم في التنبؤ بالطلب

طريقة التقدير الاستقرائي للاتجاه «TREND

TRAPOLATION METHOD» وتستند هذه الطريقة على

افتراض أساسي وهو أن سلوك المتغيرات في الماضي يستمر

على نفس النمط في المستقبل لذا يتم استخدام بيانات السلاسل

الزمنية التاريخية في التنبؤ، ومن أبرز هذه النماذج:

● نموذج الانحدار الخطي البسيط.

● نموذج الانحدار غير الخطي (الصيغة اللوغاريتمية).

● المتوسط المتحرك.

وهنا نجد أنفسنا أمام عدة نماذج يمكن من خلالها التنبؤ

بسلوك فجوة الطلب فما هي أفضل تلك النماذج والتي تتمتع

بالقدر الكافي والمقدرة على التنبؤ ومن بين تلك الطرق لمعرفة أي

النماذج أفضل:

● متوسط مربع الخطأ (MEAN SQUARE ERROR (MSE)

● الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ (ROOT MEAN

SQUARE ERROR (RMES)

● متوسط الأخطاء المطلقة (MEAN ABSOLUTE ERROR

(MAE)

● جذر متوسط مربعات نسبة الخطأ ROOT MEAN

SQUARE PERCENTAGE (RMSPE)

ويعيب المعايير الثلاثة الأولى أنها لا تصلح في مقارنة

المقدرة على التنبؤ في حالة أكثر من ظاهرة نظرا لأنها تتأثر

بوحدة القياس فأنحرافات الخطأ في حالة سلعة كالسيارات

المقاسة بعدد السيارات تختلف عن حالة سلعة أخرى كالثلاجات

والمنسوجات المقاسة بوحدة أخرى مختلفة، لذا يتبقى لدينا

المعيار الرابع وهو جذر متوسط مربعات الخطأ ويعتبر هذا

المعيار نسبي ومن ثم لا يتأثر بوحدة القياس وهو متوسط

نسبة الخطأ في التنبؤ إلى القيمة الفعلية للمتغير

$$RMSPE = \sqrt{\frac{100}{N} \frac{\sum (FT - AT)^2}{AT}}$$

القيمة الفعلية للمتغير Y في السنة T = AT

القيمة المتوقعة للمتغير Y في السنة T = FT

عدد المشاهدات التي أجري عليها الاختبار N =

ب- التنبؤ بطلب سلعة جديدة:

إذا كانت طريقة «التقدير الاستقرائي للاتجاه TREND

EXTRAPOLATION METHOD» تصلح للتنبؤ بفجوة

الطلب في حالة السلع التي لها تاريخ فإنها لا تصلح للتنبؤ

بسلوك فجوة الطلب في حالة السلع التي تقدم أول مرة في

السوق المحلي أو السلع التي لا تتوفر بشأنها بيانات كافية وفي

هذه الحالة يتعين علينا البحث عن طرق أخرى للتنبؤ بفجوة

الطلب، ومن أبرز هذه الطرق ما يلي:

١- طريقة المسح الميداني (SURVEYS OF CONSUMERS)

وتعتمد هذه الطريقة على استبيانات يتم ملؤها من خلال

الاتصال المباشر بالمستهلكين، وهناك طرق مختلفة لعملية

الاتصال كما يلي:

● المقابلات الشخصية سواء بالمنزل أو بالتجمعات مثل

(أسواق، نواد، متنزهات.. الخ).

● بالاتصال التليفوني.

● الإرسال بواسطة البريد العادي.

● الاتصال بواسطة البريد الإلكتروني (الإنترنت).

ويهدف الاستبيان إلى معرفة ردود أفعال الأفراد إزاء السلعة

وما يتعلق بتفضيلاتهم للسلعة المقترحة تقديمها في المستقبل

وعليه يمكن التنبؤ بحجم المبيعات من خلال هذه الردود، ومن

أهم مزايا هذه الطريقة أنها تعطي بيانات مباشرة إلا أنه يعيبها

أنها قد تكون ردود أفعال وقتية فهي تعبر عن رغبات الأفراد في

لحظة معينة قد تتغير بالمستقبل علاوة على إمكانية أن ردود

أفعال الأفراد لا تعبر عن الحقيقة نظرا لعدم اهتمامهم بإعطاء معلومات صحيحة أو لعدم فهمهم للأسئلة الموجهة إليهم.

٢- طريقة دلفي (DELPHI METHOD)

وتعتمد هذه الطريقة على استطلاع آراء الخبراء في المجال المعين فيتم سؤال عدد من الخبراء عن توقعاتهم بشأن نمو الطلب على السلعة المقترحة تقديمها خلال الخمس سنوات القادمة على أن توجه الأسئلة إلى كل منهم بشكل منفرد، ثم يتم جمع الخبراء معا لمناقشة هذه التوقعات وتستمر المناقشات للوصول إلى تقدير يستقر عليه معظم الخبراء ما لم يكن جميعهم، ويعيب هذه أنها تعتمد على أحكام شخصية قد يطغى عليها بعض الاتجاهات خاصة من قبل الأفراد ذوي الشخصيات القوية.

٣- النماذج السببية (CAUSAL MODELS)

يعتمد أسلوب النماذج السببية في توقعه لطلب السلعة المختلفة على جمع بيانات عن العوامل التي تؤثر في طلب هذه السلعة، ثم استخدام هذه البيانات في التنبؤ بالطلب عليها، ومن أهم هذه العوامل:

● السكان

يعتبر حجم السكان وهيكله من أهم العوامل التي تؤثر في طلب السلعة المختلفة بوجه عام، ويمكن للقائمين بالدراسة السوقية أن يقدروا متوسط ما تستهلكه الأسرة من السلعة المقترحة تقديمها لأول مرة، وذلك من خلال دراساتهم الميدانية التي يلتقون فيها بفئات مختلفة من السكان أو يتصلون بهم للتعرف على تفضيلاتهم وأذواقهم، كما يمكنهم تقدير عدد الأسر المتوقع أن يخدمهم المشروع. يضاف إلى ذلك معرفة الهيكل العمري للسكان كمؤشر لحجم الطلب على السلعة.

● سعر السلعة

يعتبر سعر السلعة النسبي من الأمور الهامة التي يجب أخذها في الحسبان، ويلاحظ ما يلي:

$$\text{السعر النسبي} = \frac{\text{السعر المطلق للسلعة}}{\text{السعر المطلق للسلعة}} \text{ أو } \frac{\text{السعر المطلق للسلعة}}{\text{المتوسط المرجح للأسعار}} \text{ أو } \frac{\text{السعر المطلق للسلعة}}{\text{المتوسط المرجح لأسعار البائس فقط}}$$

ومن المعروف أنه كلما ارتفع السعر النسبي للسلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى (كمجموعة السلع الضرورية، السلع الكمالية، السلع المعمرة، السلع غير المعمرة.. الخ) ومن خلال دراسات قياسية أخرى يمكن التنبؤ بالتغير في الطلب الناتج من تغير السعر لكل مجموعة سلعية من هذه المجموعات، وإذا كانت السلعة التي سيقدمها المشروع لا يتوافر عنها بيانات كافية يمكن هنا أن نأخذ مرونة الطلب السعرية الجزئية للمجموعة السلعية التي تنتمي إليها كمؤشر تقريبي لمرونة طلبها السعرية.

● الدخل الحقيقي

يعتبر الدخل الحقيقي من أهم العوامل المحددة للطلب على مختلف السلع والخدمات، فكلما زاد الدخل الحقيقي للفرد زاد الطلب على السلع والخدمات بشكل عام، وإن كان الأمر يختلف من مجموعة سلعية لأخرى فبالنسبة لمجموعة السلع الضرورية نجد أن مرونة الطلب الداخلية أقل من الواحد، وعليه فإن زيادة الدخل بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب بنسبة أقل من الواحد كما يلي:

$$\text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\text{معدل نمو الطلب}}{\text{معدل نمو الدخل}} > 1$$

أما بالنسبة لمجموعة السلع الكمالية فإن مرونة الطلب الداخلية أكبر من الواحد وعليه فإن زيادة الدخل بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب بنسبة أكبر من الواحد كما يلي:

$$\text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\text{معدل نمو الطلب}}{\text{معدل نمو الدخل}} < 1$$

● الانفاق الإعلاني

يعتبر الانفاق الإعلاني من العوامل الهامة التي تؤثر على الطلب خاصة بالنسبة للسلع الجديدة والتي تقدم لأول مرة وما لاستراتيجيات الإعلان من تأثير ونحن الآن نعيش عصر الانفتاح الفضائي وكان العالم أجمع أصبح كيانا واحدا، وكذلك الثروة الهائلة من المعلومات التي نتلقاها عبر البريد الإلكتروني (الإنترنت) مما أعطى عامل الإعلان سواء المرئي منه أو المسموع درجة كبرى من الأهمية والتي يجب أخذها في الحسبان.

● التغيرات الاجتماعية

إن حدوث تغيرات اجتماعية وثقافية المجتمع تؤثر على نمط الاستهلاك فزيادة المستوى التعليمي والثقافي وخروج المرأة إلى العمل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المعمرة بدرجة كبيرة كما تؤدي إلى زيادة الطلب على لعب الأطفال وأساليب الترفيه الخاصة بهم، بالإضافة على زيادة الطلب على الوجبات المعلبة والجاهزة، ومن ثم فإن الانفتاح الاجتماعي والثقافي يمكن أن يكون مؤشرا جيدا لاتجاه الطلب على بعض السلع وإن كان من الصعب تحديد أثره كليا على وجه الدقة لأنه يعتبر أحد المتغيرات النوعية.

● الطلب على السلع البديلة والمكملة:

نادرا ما تتوفر سلعة واحدة بإشباع حاجة معينة، فعادة ما توجد مجموعة من السلع البديلة التي تشبع نفس الحاجة، ولذا فإن هذه السلع البديلة تقتسم السوق فيما بينها، وعند دراسة الطلب على سلعة معينة يتعين دراسة الطلب على السلع البديلة لها ذلك لأن أي زيادة في حجم السوق لا تذهب إلى السلعة محل الدراسة فقط وإنما تتوزع بين كل السلع البديلة.. وعموما يمكن أخذ أثر الطلب على السلع البديلة في الاعتبار عند تقدير النسبة

من السكان الذين سوف يقبلون على شراء السلعة محل الاعتبار حيث تحدد نسبتها على أساس النسبة المتوقعة أن تحتلها السلعة محل الاعتبار من السوق الكلي.

٢ - تقدير حجم المبيعات للمشروع:

لقد تكلمنا في النقطة السابقة عن تقدير طلب السوق ككل، ومن الأهداف الأخرى للدراسة السوقية تقدير حجم المبيعات المتوقعة للمشروع طوال عمره الاقتصادي.

ويلاحظ بوجه عام أن أقصى حجم المبيعات المتوقعة للمشروع = (طاقته الكاملة - الفاقد المحتمل) وفي حالة عدم وجود أي عوائق تواجه المشروع مثل القصور في المواد الأولية أو في منافذ التوزيع أو غيرها، ومن الطرق الأخرى التي يمكن استخدامها في التنبؤ بمبيعات المشروع تحديد النسبة المتوقعة أن يحتلها المشروع في السوق، ومن ثم فإن:

المبيعات المتوقعة للمشروع = (النسبة النسبية من السوق × الطلب السوقي المتوقع) ويصلح هذا الأسلوب في حالة المشروعات كبيرة الحجم التي

يسهل تحديد نصيبها النسبي من السوق يضاف إلى ما سبق طريقة أخرى وهي PROGRAM EVALUATION AND REVIEW TECHNIQUE (بيرت PERT) وتعتمد هذه الطريقة على سؤال أحد أو بعض الخبراء عن ثلاثة توقعات مختلفة بشأن المبيعات الخاصة بالمشروع في السنة المقبلة، وهنا يجب التفريق بين حالتين:

● الحالة الأولى هي التي يكون فيها المشروع محل الاعتبار هو المشروع الوحيد الذي يتولى تقديم السلعة الجديدة ومن ثم فإن سوق السلعة بالمفهوم الضيق يحتوي على هذا المشروع فقط، وبناءً عليه فإن التقديرات الخاصة بطلب السوق تكون نفسها تقديرات طلب المشروع ويجب في هذه الحالة أن يصمم حجم المشروع بحيث يستوعب كل طلب السوق.

● الحالة الثانية فهي الحالة التي يشترك فيها مشاريع أخرى في تقديم السلعة الجديدة، وهنا فإن المبيعات المتوقعة للمشروع تعتمد على وزنه النسبي في السوق بالمقارنة مع المشروعات الأخرى.

٣ - تقدير سعر البيع المتوقع

يعتبر تقدير السعر التقديرى المناسب لبيع السلعة المراد تقديمها للسوق من أهم القرارات الواجب اتخاذها بعد عملية تحديد حجم المبيعات المتوقعة للمشروع وهنا يجب الأخذ في الحسبان ما يلي:

● إذا كانت السلعة تقدم لأول مرة أم أنها مماثلة لسلعة موجودة

بالفعل داخل السوق لما لذلك من تأثير مباشر على نجاح السلعة بالسوق واجتذاب المستهلكين لها من حيث السعر المناسب والجودة العالية أو نفس الجودة للسلعة الأخرى البديلة لها بالسوق وما يعكسه ذلك على حجم المبيعات والربح الناتج من البيع، فإذا كانت السلعة تقدم على أنها وحيدة ليس لها منافسة فإن ذلك كفيل بأن تحقق ربحاً مع التأكيد على أن هناك بريقاً للسلعة الجديدة مما يعطي القارئ على دراسة السوق التفاؤل في استمرارية السيطرة على السوق طالما أنه ليس هناك سلعة منافسة أخرى، وهنا يجب أن يتم وضع استراتيجيات مرنة لاحتمالات دخول سلع مماثلة بديلة مما قد يؤثر سلباً على استمرارية التنافس السعري للسلعة.

● إذا كانت السلعة المقدمة يشترك في منافستها مشاريع أخرى هنا يجب على المشروع أن يعمل على أن يتمتع بميزة سعرية تمكنه من المنافسة وذلك بالعمل على خفض التكلفة المتوسطة للسلعة لكي تقل بأكبر قدر ممكن عن سعر البيع بالسوق.

٤ - تحديد منافذ التوزيع:

يجب وضع الدراسات الكاملة وذلك من أجل اعتماد أفضل الطرق لتصريف منتجات المشروع كذلك التعرف على منافذ التوزيع المحتملة والجهود التسويقية للمنافسين ومراكز توزيع منتجاتهم وهنا يجب أن نفرق بين ما يلي:

● منافذ التوزيع داخل حدود الدولة عن طريق تحديد مواقع وعدد مراكز توزيع المنتج الجديد للمستهلكين المتوقعين ومدى توافرها وانتشارها بشكل كاف في أماكن يتوفر فيها الكثافة السكانية والتي تحقق أكبر تغطية ممكنة لعدد المستهلكين، كذلك سهولة الوصول لتلك المنافذ.

● منافذ التوزيع عن طريق التصدير للخارج إذا أمكن ذلك في ظل ظروف التصدير وسياسات الدولة فيما يتعلق بحماية المنتج المحلي والانفتاح الاقتصادي للدولة مع العالم الخارجي والقدرة على المنافسة المحمومة الخارجية للمنتج في ظل النظام الاقتصادي الحر الجديد.

هذا وسنقوم لاحقاً بتقديم شرح وموجز للجزء الثاني من الدراسة حول «الدراسة الفنية» TECHNICAL STUDY.

المراجع:

- دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية. د. عبدالقادر محمد عطية / جامعة الاسكندرية
- الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية. د. حسين مصطفى هلالى / جامعة قناة السويس. بوسعيد.

لا أحد يعرف بالضبط حجم الدين العام

خيارات صعبة أمام إصلاح النظام النقدي في سوريا

الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي في الكويت فيحصل الخطيب على المحاضرة بالقول: لا بد من وضع سياسة نقدية تستند إلى أهداف محددة وواضحة، ولا بد من التأكيد على أهمية تطوير النظام المصرفي وأسلوب العمل فيه بما يرفع كفاءته ويزيد من مساهمته في تعبئة الادخار وتقديم الفرص الحقيقية للاستثمار، وقد يكون من المناسب البدء بإنشاء مصارف جديدة يملكها ويديرها القطاع المشترك.

وأضاف الخطيب ونحن على مشارف الألفية الثالثة تواجها تحديات اقتصادية هائلة مثل العوثة والانضمام إلى المنظمة الدولية للتجارة والقوى الاقتصادية الكبرى، إذ إن عملية الأسواق تطوي على فرص ومحاذير، وهذه الفرص تتمثل في قدرة كل بلد على الاستفادة من المنجم العالمي للمدخرات، أما المحاذير فتتمثل في قدرة البلاد الأخرى على اجتذاب جزء من المدخرات الوطنية، وفي كل الأحوال لا بد من التطوير في مختلف المجالات حتى نستطيع اللحاق بركب التطور التقني وتحقيق التقنية الاقتصادية المتوازنة التي يمثل الإصلاح النقدي إحدى وسائلها وليس غاية في حد ذاته.

الدين العام الداخلي للدولة أو حجم ديون سوريا المستحقة لها أو عليها للدول الأجنبية أو كلفة خدمة هذا الدين العام داخليا أو خارجيا، ولم يعد يعرف المواطن أو حتى الباحث الاقتصادي أي شيء عن الدراسات الاقتصادية التي تقوم بها مؤسسات النظام النقدي الرئيسية.

الأهداف المحددة

وبوضح د. الأبرش أن الدين العام الداخلي المتراكم باستمرار طيلة خمسين عاما تزايد ليصبح نحو ٢٤٢ مليار ليرة عام ١٩٩٦، كما تزايد الكم السنوي المقترض بمعدل متصاعد إذ بلغ وفي العام نفسه نحو ٢٨ مليار ليصبح ١٦٪ من الكتلة النقدية التي بلغ حجمها آنذاك ٢٥٥ مليار ليرة سورية. ويختم حاضرتة بالقول إن الخيارات صعبة أمام فرص وإمكانيات الإصلاح النقدي ما لم تتوازن بثود ميزان المدفوعات أو على الأقل بشكله الإجمالي لسنوات طويلة قادمة. ويعود عامل الثقة بنفسه إلى كل من السوريين بحيث يفعل مفعوله في دعم المركز المالي لليرة السورية لا يوجد أمل في رؤية نظام نقدي فعال، ومن جانبه عقب المستشار السابق في

دعا الدكتور محمد رياض الأبرش الأستاذ بجامعة دمشق إلى ضرورة الإسراع بإصلاح النظام النقدي في سوريا. وقال في محاضرة له ضمن ندوة الثلاثاء الاقتصادية الأخيرة إنه وبعد مرور نصف قرن من الزمن يحق للأجيال الصاعدة من السوريين ولا سيما الاقتصاديين والمهتمين منهم بالأمور المالية التساؤل عما إذا كان النظام النقدي في سوريا ما زال صالحا أم يحتاج إلى إصلاح أو عدد د. الأبرش ثلاث صفات للنظام النقدي السوري الراهن تتمثل بضياح استقلالية هذا النظام وعدم استقراره وانعدام الشفافية. وأضاف: منذ زمن ليس بالقصير لم يعد يعرف أحد عمليا خارج البيروقراطية الاقتصادية حقيقة الأوضاع النقدية والمالية السورية فهي تعمل بعيدا عن الإعلام وبعيدا عن أسواق المال الدولي ولا تستخدم إلا نادرا أدوات الأسواق المالية الدولية كالإصدارات الدولية لسندات القروض أو تسهيل الكفالات ولا تدخل حتى في عمليات السوق المفتوحة ولا تذهب إلى أسواق المال الدولي.

حجم الدين العام

وقال: لا يعرف أحد اليوم بالضبط حجم

تصب في مصلحة أعضاء منظمة «أوبيك»

المنافسة بين الشركات العملاقة تقلص الإمدادات النفطية العالمية

ومن أجل المنافسة ستضطر الشركات الأخرى إلى تبني استراتيجيات مماثلة لكسب رضا المستثمرين.

وأضاف: باختصار ستضحي شركات النفط بنمو الانتاج من أجل الإداء المالي في الأجل القريب. وإذا لم تفعل ذلك فهي تخاطر بأن يبتلعها من يركزون أنظارهم على أسعار الأسهم لا على برامج الحفر. وقالت بتسوداتنا إن أعمال تطوير الحقول تخلفت عن الجداول الزمنية الموضوعية لها في معظم أنحاء العالم. وأضاف: إن التوقعات بالنسبة للمعرض النفطي من خارج منظمة أوبيك تشمل ما يصل إلى ٧٥٠ ألف برميل يوميا، لم يتم التعاقد على تطويرها بعد، وقالت وكالة الطاقة الدولية إنه من المتوقع أن يضيف نمو الطلب على النفط ٩٠٠ ألف برميل يوميا إلى الاستهلاك العالمي في العام المقبل ليصل الإجمالي إلى ٧٤,٨ مليون برميل في اليوم. ويتوقع محللون زيادة أخرى بين مليون و١,٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٠. وقال شيرد أيضا إن انخفاض معدلات الاستثمار بين الشركات الكبرى سيؤدي إلى الإسراع بمعدل تراجع الحقول النفطية التي تصل إلى طاقتها الإنتاجية القصوى. وخلص إلى أن الفائزين نتيجة للتنافس في صناعة النفط قد يكونون من أعضاء منظمة أوبيك.

لندن. روبرت حذر تقرير لمؤسسة متخصصة في الاستشارات البترولية من أن المنافسة الشديدة في صناعة النفط قد تؤدي بسرعة بعد تركها في أيدي الشركات العملاقة إلى نقص في الإمدادات النفطية العالمية. وقال التقرير الذي أعده ريتشارد شبرد لمؤسسة بتسوداتنا الاستشارية إنه بعد تسارع الشركات إلى الاندماج لخفض التكاليف في أعقاب انهيار أسعار النفط العام الماضي فإن الشركات متعددة الجنسيات ربما تسمح الآن للإمدادات بالتخلف عن مسابرة معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط.

وقال شيرد: شركات النفط الدولية تميل الآن للتخلي عن معدلات النمو المستهدفة في الانتاج من أجل الدفاع عن صافي أرباحها والعائد على رأس المال في مواجهة طموحات الشركات المنافسة الرامية للانقراض عليها. وأشار التقرير إلى أن سلسلة من الاندماجات بين الشركات تركز قوة صناعة النفط في أيدي ثلاث شركات عملاقة هي اكسون/موبيل التي تنتظر موافقة السلطات وبريتيش بتروليوم/أموكو ورويال داتش شل. وربما تضطر شركات أخرى إلى الاقتداء بها. وقال التقرير إن شركات النفط تسعى إلى تحقيق نموها من خلال الاندماج وتملك شركات أخرى بدلا من زيادة طاقتها الإنتاجية للنفط والغاز.

مشروع دعم الصادرات العربية يحصل على موافقة أولية من الاتحاد الأوروبي

مرونة القوانين

وأوضح وجهة نظره (كممثل للقطاع الخاص) في قوانين الاستثمار الكويتية الحالية والتي لاتزال بحاجة إلى المزيد من التعديلات التي تمنحها المزيد من المرونة في التعامل مع المستثمر الأجنبي وتجعلها أكثر جاذبية. ومضى قائلاً إن المستثمر الكويتي مطالب بتغيير اتجاهاته الاستثمارية الخارجية والتي دائماً ما تتجه إلى البورصات العالمية والأسهم والسندات، وأوضح أن إيطاليا يمكن أن توفر للمستثمر الكويتي فرصاً استثمارية أخرى بجانب البورصات من خلال الاستثمار في الشركات متوسطة وصغيرة المستوى التي لا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين فرداً والتي يقدر عددها بالآلاف وبحاجة دائماً إلى رأس المال لتوسيع نشاطاتها وزيادة حجم أعمالها.

المخاطر المالية والقانونية

وقال رئيس الغرفة العربية الإيطالية إن المعضلة التي تواجه أي مستثمر دائماً هي الكيفية التي يمكن بها الوصول إلى المستثمر الصحيح في أي بلد آخر من دون الدخول في دائرة المخاطرة المالية أو القانونية. ومضى قائلاً إن الحكومة الإيطالية حلت هذه المعضلة من خلال تأسيس جهة خاصة تمتلك وزارة التجارة حصة كبيرة في أسهمها يطلق عليها اسم «سيمست» مهمتها ربط المستثمرين الأجانب مع المستثمرين الإيطاليين من خلال مشاريع مشتركة للاستثمار داخل وخارج إيطاليا. وأوضح أن هذه الجهة توفر للمستثمر الأجنبي كافة الضمانات اللازمة للدخول في شراكة مع مؤسسات اقتصادية ومالية إيطالية معروفة ذات سمعة تجارية ومالية جيدة إلى جانب كونها معروفة جيداً لهذه الجهة إضافة إلى توفير كافة الضمانات القانونية اللازمة. كما توفر «سيمست» حسب قول ماريني كل دراسات الجدوى والدراسات الفنية الخاصة بالمشروع والتي يتم إعدادها من خلال خبراء متخصصين في كل مجال.

خطوات الشراكة

وحول الخطوات التي يمكن أن يتبناها أي مستثمر كويتي راغب في الدخول مع شريك إيطالي في مشروع. قال ماريني إنه يتم أولاً الاتصال بالغرفة العربية الإيطالية التي تقوم بالاتصال المباشر مع «سيمست» والتي ترشح الجهة الإيطالية التي تناسب رغبة المستثمر الكويتي سواء كان يرغب في الاستثمار في إيطاليا أو الكويت. ومضى قائلاً إن «سيمست» تقوم بعد ذلك بعمل دراسة الجدوى اللازمة للمشروع واتمام كافة الإجراءات المالية والقانونية الخاصة بالمشروع.

وذكر أن غرفة التجارة العربية الإيطالية تقدم هذه الخدمات مجاناً من دون مقابل لأن الهدف هو تنشيط التبادل التجاري والاستثماري بين المستثمرين العرب والإيطاليين.

كونا. أعلن رئيس غرفة التجارة العربية الإيطالية سيرجيو ماريني أن مشروع دعم الصادرات العربية إلى أوروبا حصل على موافقة الاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ في انتظار الموافقات النهائية الخاصة بتمويل المشروع. وقال ماريني إن المشروع يمثل نموذجاً للتعاون المشترك بين الغرفة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

لجنة تمثيلية

ومضى قائلاً إن المشروع عبارة عن تكوين لجنة من ممثلي الاطراف الثلاثة يكون مقرها روما مهامها مساعدة المصدرين العرب على تصدير وتسويق منتجاتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي لهذه الصادرات لاسيما في ظل وجود نهضة صناعية واضحة في عدد من الدول العربية ومنها دول الخليج. وأوضح أن خبراء اللجنة سوف يقدمون كل العون للمنتجين والمصدرين العرب للتأكد من مطابقة منتجاتهم للمواصفات القياسية الأوروبية أو تأهيلها لكي تصل إلى المستوى الذي يعطيها فرصاً تصديرية جيدة للأسواق الأوروبية. وضرب ماريني مثلاً بالكويت التي يمكن أن يخلق لها هذا المشروع فرصاً تصديرية جيدة للسوق الأوروبية بالنسبة للمنتجات البتروكيمياوية التي تعد المصدر الأساسي للصناعات البلاستيكية.

المشروع يوفر فرصاً جيدة للمنتجات البتروكيمياوية الكويتية المستثمر الكويتي مطالب بتغيير قنواته الاستثمارية.. والقوانين الكويتية غير مرنة

التبادل التجاري

وأكد رئيس الغرفة العربية الإيطالية أن معدل التبادل التجاري بين الدول العربية وأوروبا لا يزال دون المستوى مشيراً على سبيل المثال إلى التبادل التجاري بين الدول العربية وإيطاليا حيث لم تتعد الصادرات الإيطالية إليها ١٣ بليون دولار بحوالي ٦ في المائة من إجمالي صادرات إيطاليا للعالم. وحول زيارته إلى الكويت قال ماريني إنها تأتي في إطار دعم العلاقات التجارية بين البلدين حيث التقى المسؤولين في غرفة تجارة وصناعة الكويت وتم التباحث في الأمور التي يمكن أن ترفع معدلات التبادل التجاري. وكان معدل التبادل التجاري بين الكويت وإيطاليا عام ٩٨ قد بلغ ٤٢٦ مليون دولار بزيادة ١٠,٢ في المائة عن عام ٩٧. وبلغ حجم الصادرات الإيطالية إلى الكويت ٤٠١ مليون دولار بزيادة ٥,١ في المائة والصادرات الكويتية إلى إيطاليا ٢٥ مليون دولار بزيادة ٤٤٦,٣ في المائة.

جولة خليجية

وأشار ماريني إلى أن الوفد التجاري الزائر إلى الكويت ضمن جولة خليجية يضم عدداً من ممثلي الشركات الإيطالية المتخصصة في الصناعات الأكثر رواجاً في الكويت وأسواق الخليج. من ناحية أخرى قال ماريني إنه سيتم خلال الزيارة التعرف على آراء المستثمرين الكويتيين والتعرف على آخر التطورات الخاصة بالاستثمار المتبادل بين البلدين.

في ندوة «الاستثمار في الأردن»

الخالد: منطقة التجارة الحرة العربية مدخلنا الوحيد إلى النمو

■ مراد: التغييرات العالمية فرضت علينا تطوير وتجديد تشريعاتنا

■ آفاق واسعة وحوافز كبيرة للمستثمرين العرب في الأردن

وقابليته للتحويل، كما تتيح الأنظمة والتعليمات حرية تحويل الأموال من وإلى الأردن دون عوائق بما في ذلك رؤوس الأموال والأرباح.

وأشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو ٦ مليارات دولار موزعة على الخدمات الحكومية ٢٠ في المائة والتأمين والبنوك والشركات المالية ٢١,٥ في المئة والصناعة ١٦ في المئة، والنقل والاتصالات ١٤,٢، والإنشاءات ٨,٢، والزراعة ٦,١، والتجارة ٤,٩، والكهرباء والمياه ٣,٢، والتعدين ٢,٥، والقطاعات الأخرى ٢,٤ في المئة.

وأفاد مراد: أن قانون تشجيع الاستثمار أتاح للعديد من القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من مزايا وحوافز هذا القانون، وأهمها: الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مراكز المؤتمرات والمعارض، مدن التسلية والترفيه السياحي.

وأضاف أن أهم المزايا والحوافز التي يقدمها القانون الإعفاءات الجمركية، حيث تعفى جميع الموجودات الثابتة للمشروع من كل الرسوم والضرائب الجمركية، والإعفاءات من ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية، حيث تعفى الأرباح الصافية للمشروع من ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء الإنتاج (التشغيل) وبالنسب التالية حسب المنطقة التنموية المقام عليها المشروع منطقة (أ) ٢٥ في المئة، منطقة (ب) ٥٠ في المئة، منطقة (ج) ٧٥ في المئة، بالإضافة إلى إعفاء

بمثابة الخطوة الأولى للتعاون المطلوب في القيام بهذه المسؤولية المشتركة، متوها بأن الكويت منفتحة بحماس ووعي لكل ما من شأنه توفير شروط النجاح لهذه المهمة، مضيفاً أننا على ثقة مطلقة بأن إخواننا في الأردن يبادلوننا الحماس نفسه لهذه المسؤولية والوعي نفسه لأهميتها وشروط نجاحها. إلى ذلك قدم رئيس الوفد الأردني الزائر حيدر عيسى مراد ورقة عمل بعنوان «ندوة الاستثمار في الأردن» جاء فيها أن التغييرات العالمية فرضت علينا أن نطور ونجدد ونغير تشريعاتنا المختلفة لتواكب ما يحدث الآن في العالم، لافتاً إلى أن الخلافات السياسية كانت تحول دون تطوير قطاع الأعمال، وقال إنه أصبح هناك الآن يقظة وما حدث في أوروبا وقوتها الاقتصادية، دفعنا للتنبؤ بالتجارة الحرة.

وبين مراد أن الأردن دولة مستهلكة تستورد بما قيمته بين ٤,٥ - ٥ مليارات دولار سنوياً وتصدر بما قيمته نحو ١,٥ مليار دولار، موضحاً أن ٥٢ في المئة من هذه الصادرات يذهب إلى الدولة العربية، والواردات ٢٤ في المئة، وهذا يعني أن التجارة البينية بين الدول العربية هي بين ٢٧ - ٢٨ في المئة مقابل ٩ في المئة مع الآخرين، مؤكداً أن ذلك يؤكد تركيز الأردن على العمق العربي.

وأعتبر وضع العملة وثبات أسعارها قضية مهمة جداً للمستثمرين، مؤكداً أن سعر صرف الدينار الكويتي ثابت منذ العام ١٩٨٩، ويتمتع الدينار الأردني باستقرار في سعر صرفه مقابل العملات الأجنبية

عقدت في مبنى غرفة التجارة والصناعة ندوة عن الاستثمار الأردني، بمشاركة وحضور الوفد التجاري الأردني الذي يزور الكويت حالياً برئاسة رئيس اتحاد غرف التجارة الأردنية، ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالرزاق الخالد وأعضاء مجلس إدارة الغرفة والمدير العام أحمد الهارون وبعض الأعضاء.

وفي بداية اللقاء ألقى الخالد كلمة رحب في مستهلها بالوفد التجاري الأردني في بلده الثاني الكويت، وقال إن التجارة كانت وستبقى أمّن جسور التواصل والتعاون، وأن رجال الأعمال هم بناة هذه الجسور ورواده، مؤكداً أن هذا اللقاء تفرضه تطلعات التنمية والتقدم ومقتضيات التحديات المشتركة. داعياً إلى إحياء آمال توثيق عرى التعاون وإعادة بناء ما هدمته خطيئة القرن وتداعياتها مشيراً بذلك إلى «المغامرة العبيثة لنظام جار الشمال-العراق» مشدداً على أنها مسؤولية يجب التعاون في التصدي لها على أسس علمية وموضوعية بالغة الصراحة والشفافية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة لبلدينا في ضوء الحقائق الاقتصادية الدولية والإقليمية المستجدة، وتنطلق من إيمان راسخ أن لا بديل عن المشروع الاقتصادي العربي، المتمثل اليوم بمنطقة التجارة الحرة العربية والاتراجع عن الالتزام الكامل بهذا المشروع باعتباره مدخلنا السليم الوحيد إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وأعرب الخالد في ختام كلمته عن أمله في أن تكون زيارة الوفد التجاري الأردني

نظام العاللي الجديء

إضافي من ضريبيتي الدخل والخدماء الاجتماعية بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الطاقة الانتاجية الاستيعابية قدرها ٢٥ في المئة لمشروع التوسع ويحد أقصى مدته أربع سنوات.

وزاد أن البضائع المصدرة لخارج الأردن إلى كافة الدول تعفى باستثناء الدول المرتبطة باتفاقيات مصرفية خاصة مع الأردن، وتعفى كذلك جميع عوائد التصدير من ضريبيتي الدخل، والخدماء الاجتماعية بنسبة مئة في المئة.

ونكر مراد أيضا أن المشاريع الاستثمارية المقامة داخل المناطق الحرة تتمتع بحوافز ومزايا مثل العطلة الضريبية لمدة ١٢ عاما وإعفاء رواتب غير الأردنيين العاملين في المشروع من ضريبيتي الدخل والخدماء الاجتماعية، وإعفاء البضائع المستوردة للمشروع من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد، وحرية تحويل رأس المال المستثمر وعوائده وما جناه من استثمار ورواتب العمال غير الأردنيين للخارج.

أما الامتيازات والتسهيلات المتوفرة في المدن الصناعية في توفير قطع الأراضي والمزودة بكل خدمات البنية التحتية وتوفير مبان صناعية جاهزة بمواصفات عالية.

وأشار مراد إلى بعض القطاعات التي لا تخضع للتخصيص وهي الفنادق والصناعة، في حين يمكن خصخصة التجارة حيث يمكن للمستثمر الأجنبي تملك ٥٠ في المئة والمقاولات ٥٠ في المئة وكذلك التعدين ٥٠ في المئة. أما باقي المشاريع فيمكن تملكها بالكامل أي بنسبة مئة في المئة بالنسبة للمستثمر غير الأردني.

وأشار إلى توجه لربط بورصتي عمان والكويت بحيث يتم عرض الأسهم الكويتية في بورصة عمان والأسهم الأردنية في بورصة الكويت.

بحضور ٢١ دولة في اجتماع عقد بماليزيا

دول «منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي» تعهد بالالتزام بالإصلاح المالي

عن سياسة الدولار القوي التي كان روبين يتبعها. وأضاف: كما قلت والوزير روبين مرارا فإن دولارا قويا يمثل محورا هاما للمصلحة القومية الأمريكية. وأكد البيان المشترك التقدم الذي أحرز في اقتصاديات أندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين وتايواند التي تضررت من الأزمة منذ اجتماع الوزراء الأخير في كندا. وقال البيان: «الأزمة المالية في المنطقة انحسرت وهناك إشارات على عودة ثقة المستثمرين. وكننتيجة لهذا فإن الاحتمالات الاقتصادية المستقبلية للمنطقة تحسنت». ومع ذلك فهناك مخاطر كبيرة على هذا المستقبل. فالتحديات الخطيرة مازالت موجودة خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاعات المالية والشركات ومعالجة آثار الأزمة على الفقراء والمتضررين بها. وقال وزير المالية الماليزي مصطفى محمد إن واشنطن غيرت موقفها من المؤسسات العالية المخاطر مثل صناديق التحوط واقتربت من كوالالمبور التي تريد وضع قيود على مثل هذه المؤسسات. وقال: (إن كانوا (الولايات المتحدة) في المرة الأخيرة رفضوا وضع قواعد وقيود على هذه المؤسسات العالية المخاطر أو مراقبتها إلا أنهم الآن شديدو التأيد لهذه الفكرة. وقال البيان المشترك إن الوزراء اعترفوا «بضرورة وجود شفافية ملامحة من المشاركين في السوق ومن بينها المؤسسات العالية المخاطر. وقال مصطفى إن الولايات المتحدة تواصل معارضتها لدعوة ماليزيا إلى وضع قيود على المضاربة على العملات. وأضاف: ترى الولايات المتحدة أن المضاربة على العملات مستقرة. ويرى أن رؤوس الأموال الصغيرة الأجل تؤدي لزعزعة الاستقرار. هذه إحدى قضايا الاختلاف بين الولايات المتحدة وماليزيا. وطلب الوزراء الولايات المتحدة باستئناف السياسات التي تهدف إلى تحقيق نمو كبير لا يصاحبه تضخم كما حدثوا اليابان على تخفيف الضغوط الانكماشية وإحياء الطلب الخاص.

قال وزراء مالية منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي إن آسيا تتعافى من عامين تقريبا من الأزمات المالية إلا أن مخاطر كبيرة تلوح في الأفق وسط الحاجة لإجراء إصلاحات متعمقة. وتعهد الوزراء من الدول الإحدى والعشرين أعضاء المنتدى المجتمعين بعدم التخلي عن الإصلاحات المالية وتلك الخاصة بالشركات رغم توقعات باستعادة الاقتصاد عافيته. كما دعوا إلى اتخاذ إجراءات سريعة للسيطرة على تدفقات رأس المال المتقلبة التي تمثل تهديدا لأقتصاديات الدول والتي ألقت عليها ماليزيا بالألزمة في الأزمات المالية الآسيوية التي اندلعت في منتصف عام ١٩٩٧. وقال الوزراء: في الوقت الذي نعترف فيه بأن جهود إصلاح الهيكل المالي الدولي ستستغرق وقتا إننا نرى ضرورة للاحتفاظ بقوة الدفع على الرغم من عودة الاستقرار إلى الأسواق المالية في الآونة الأخيرة. لكن في إشارة إلى استمرار الشقاق بين الولايات المتحدة وماليزيا فشلت الدولتان في التوصل لاتفاق بشأن ما إذا كان يجب كبح عمل المضاربين. ووازن البيان المشترك الصادر في نهاية اجتماع المنتدى الذي استغرق يومين بين آراء الاقتصاديات النامية الصريضة على رؤية خطوات تتخذ لمنع تكرار الأزمة وآراء الدول الصناعية التي تريد أن تجري آسيا المزيد من الإصلاحات المتعمقة. إلا أن ما افتقدته التسوية النهائية من إجراءات ملموسة قد يكون عوض عنها روح التجانس التي قال الوزراء إنها سادت المناقشات. وقال وزير الخزانة الأمريكي المرشح لورانس سمرز في مؤتمر صحفي في نهاية الاجتماع «سيؤكد التقرير الذي سأقدمه بعد عودتي الروح الجيدة من الصداقة والتجانس». ورغم وجود خلاف واختلاف في الرأي إلا أنني لمست زيادة في التقارب. واستغل سمرز المرشح للافلافة روبرت روبين الذي يتقاعد في يوليو المسرح الدبلوماسي لقمع أي تكهنات بأنه سيتحول

لبنان يقر قانون المؤسسة العربية

أقر مجلس الوزراء اللبناني مشروع قانون إنشاء المؤسسة العربية للتقاص، وهي من مقررات اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية، التي صدرت في صيف العام ٩٧، واكتملت صيغة مشروع قانونها النهائي خلال العام المنصرم، أي في عهد الحكومة السابقة، وذلك بعد سلسلة اجتماعات بين أعضاء اتحاد البورصات العربية، وكتبها كل من أمين عام الاتحاد صعق الركبي، ورئيس بورصة بيروت غبريال الصحنوي. ومن أبرز مهام المؤسسة بحسب ما ورد في مشروع القانون، أن تتولى القيام بعمليات التقاص بين الأسواق المالية العربية، وعمليات التحويل والتسوية النقدية، وفتح الحسابات للاستثمار في الأوراق المالية، وتنظيم عمليات الإصدار والترويج، والتنسيق بين جهات التقاص العربية، والتقاص الدولية، بالإضافة إلى مهام أخرى. هذا وحدد القانون أن حسابات الشركة، تخضع لأحكام قانون السرية المصرفية، وهي معفاة من رسوم التأسيس والتسجيل في السجل التجاري، ومن الرسوم البلدية، ومن الرسوم الجمركية على التجهيزات المكتبية وكل الضرائب لمدة عشر سنوات. رئيس بورصة بيروت غبريال صحنوي قال إن الأسواق المالية العربية، تحتاج إلى قيام مؤسسة كبرى ذات رأس مال كبير بهذا الحجم، والذي حدد بـ ٥ ملايين دولار، ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى ١٥ مليون دولار، ما يعود بالفائدة الكبرى للدول العربية، لكونها تخلق المرونة وتؤكد الضمانة للمستثمرين، وتفرض عمليات الترويج لكثير من الشركات، التي ستستفيد من خلال المؤسسة، بأن تسجل نفسها في عدة بورصات في آن معاً، موضحاً أن عمليات استثمارية وتقاص كبرى كانت تتحول لأسواق الدول الأجنبية، ومع إنشاء هذه المؤسسة، فإن صناديق الاستثمار العربية والعالمية، سوف يمكنها التحول، للتعامل معها نظراً لضخامة رأس مالها، وموقعها في المنطقة والذي سيكون بيروت. هذا وأرفق مشروع القانون، الأسباب الموجبة له، ومنها التسهيلات والضمانات التي ستؤمنها المؤسسة بموجب مشروع قانون. وفيما يلي نص مشروع القانون:

١- مشروع قانون بإنشاء المؤسسة العربية للتقاص:

مادة أولى: تنشأ في الجمهورية اللبنانية مؤسسة مالية عربية مدتها تسعة وتسعون عاماً تسمى «المؤسسة العربية للتقاص»، تكون مدينة بيروت مقراً لها ويجوز لها أن تتخذ فروعاً داخل وخارج لبنان.

وتكتسب هذه المؤسسة الشخصية المعنوية اعتباراً من تاريخ تسجيل نظامها الأساسي في السجل التجاري.

مادة ثانية: يحدد رأس مال المؤسسة بالدولار الأمريكي ويجب ألا يقل عن خمسة ملايين دولار. يحدد النظام الأساسي طريقة تكوينه والسنة المالية للمؤسسة وكيفية إعداد بياناتها المالية السنوية وكيفية حلها وتصفياتها.

مادة ثالثة: تكون المؤسسة العربية للتقاص بمنزلة غرفة مقاصة مركزية عربية تتولى القيام بالمهام والأغراض التالية:

- ١- القيام بعمليات التقاص بين الأسواق المالية العربية.
- ٢- القيام بعمليات التحويل والتسوية النقدية.
- ٣- فتح الحسابات بغرض الاستثمار في الأوراق المالية.
- ٤- تحصيل وتسليم ودفع المبالغ النقدية وتسليم الأوراق المالية التي يتم تداولها عبر الأسواق العربية.
- ٥- العمل كمركز إيداع وأمانة الاستثمار في الأوراق المالية المدرجة في الأسواق العربية.
- ٦- دعم إنشاء غرف للتقاص في الأسواق العربية وتطوير القائم منها.
- ٧- تنظيم عمليات إصدار الأوراق المالية العربية والترويج لها والاكتمال فيها.
- ٨- القيام بعمليات الإيداع والحفظ بالتنسيق مع جهات التقاص العربية المحلية.
- ٩- تمثيل جهات التقاص العربية في تعاملاتها مع بيوت التقاص الدولية.
- ١٠- التنسيق بين جهات التقاص العربية بما يساعدها ويخدمها على تأدية عملها محلياً وخارجياً.
- ١١- المساعدة على قبول الإصدارات التي تتم بين الأسواق المالية والعربية وإدارة العمليات الناتجة عنها والمساهمة في أي شركة أو مؤسسة أخرى تباشر أغراضاً مشابهة لأغراضها.
- ١٢- القيام بعمليات اقراض الأوراق المالية والاقراض المالي وجميع العمليات المالية من أي

نوع كانت.

١٣- القيام بمهام أمناء الاستثمار.

١٤- القيام بمهام مراكز الإيداع لإصدارات الـ GDR وغيرها.

١٥- القيام بالدراسات اللازمة لتطوير الأسواق المالية والمؤسسات العاملة في قطاعها.

ويعود للمؤسسة القيام بالأعمال المتممة لموضوعها وذلك مع مراعاة القرارات التنظيمية التي يصدرها مصرف لبنان.

مادة رابعة: تخضع المؤسسة العربية للتقاص لأحكام هذا القانون ولتدرجات نظامها الأساسي. يصدر هذا النظام ويعدل بقرار من وزير المالية بناءً على اقتراح الأمين العام لاتحاد البورصات العربية.

وتسري أحكام هذا النظام على كل ما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون.

مادة خامسة: يكون لأعضاء اتحاد البورصات العربية أولوية الاكتمال والمساهمة في المؤسسة، ويجوز للاتحاد دعوة مؤسسات مالية أخرى للمساهمة فيها، ويعتبر مجرد المساهمة في المؤسسة قبولا حكيمياً من المساهم بأحكام هذا القانون والنظام الأساسي وما يصدر عن المؤسسة من قرارات.

مادة سادسة: لكل مساهم الحق في التصرف فيما يملك من أسهم وفي استعمال جميع الحقوق المترتبة على الملكية وذلك وفقاً لما يرد في النظام الأساسي. ولا يلزم المساهمين إلا بمقدار مساهمتهم في المؤسسة.

مادة سابعة: يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء على الأقل يختار اتحاد البورصات العربية أحدهم، ويتم انتخاب باقي الأعضاء من قبل الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات.

يحدد النظام الأساسي طريقة اختيار رئيس مجلس الإدارة وكيفية دعوة المجلس للانعقاد وعدد الاجتماعات التي يعقدها وأساليب التصويت فيه وصلاحيات رئيس المجلس. ويمثل رئيس مجلس الإدارة المؤسسة أمام القضاء وأمام الغير ويكون له حق التوقيع عنها.

مادة ثامنة: تتألف من جميع المساهمين في المؤسسة جمعية عمومية يحدد النظام الأساسي كيفية دعوتها للانعقاد وعدد الاجتماعات التي تعقدها والنصاب اللازم لصحة انعقادها

ة للتقاص

والتصويت على القرارات التي تصدرها والأغلبية اللازمة لذلك. وتعتبر الجمعية العمومية للمساهمين أعلى سلطة في المؤسسة ويلتزم مجلس الإدارة والمساهمون بما يصدر عنها من قرارات.

مادة تاسعة: تسري أحكام قانون السرية المصرفية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣ على حسابات المؤسسة ولا يجوز الحجز على هذه الحسابات أو تجميدها إلا بناء على حكم قضائي غير قابل الطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن.

مادة عاشر: لا يجوز الحجز أو التنفيذ على الأموال أو الأسهم أو السندات التي توجد بعهددة المؤسسة بمناسبة قيامها بمهامها كغرفة مقاصة وفاء لديون مستحقة على المؤسسة، ويجب على المؤسسة أن تحتفظ بهذه الأموال والأسهم والبنود ضمن حسابات منفصلة عن حساباتها.

مادة حادية عشرة: تعفى المؤسسة العربية للتقاص من رسوم التأسيس والتسجيل في السجل التجاري لاسيما رسم الطابع المالي، ومن الرسوم الجمركية على التجهيزات المكتبية وعلى سياراتين من سياراتها وعلى الرسوم البلدية ومن سائر أنواع الضرائب والرسوم وذلك لمدة عشر سنوات.

مادة ثانية عشرة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة لمشروع قانون إنشاء المؤسسة العربية للتقاص.

وجاء في الأسباب الموجبة لمشروع القانون أن أسواق وبورصات الأوراق المالية تعتبر إحدى الوسائل الرئيسية لجلب الاستثمارات التي تحتاج إليها البلاد. وقد أسهمت هذه الوسيلة الفعالة في بناء كيانات اقتصادية عظيمة بمختلف دول العالم كان لها الفضل في قيادة مسيرة التنمية في هذه الدول. ولو حظ أن تسهيل إجراءات الاستثمار في أسواق وبورصات الأوراق المالية كان له دور بارز في جذب المستثمرين إليها، خاصة فيما يتعلق منها بتسهيل إجراءات التداول في هذه الأسواق وضمن إجراءات عمليات التسديد والتسليم.

وقد أثبتت التجارب أن غرف التقاص في الأسواق والبورصات المتقدمة كان لها دورها البارز وأثرها المباشر في ضمان حصول المتعاملين في تلك الأسواق والبورصات على نتائج



● د. صعفق الركبي

معاملاتهم فيها. ونظرا لأهمية الاستثمار المشترك في أسواق وبورصات الأوراق المالية العربية، ورغبة في تشجيع هذا النوع من الاستثمار وحرصا على تشجيع التفاعل بينها وربطها ببعضها وبغيرها من الأسواق المالية العالمية الأخرى. وضمانا لحقوق المستثمرين في الأوراق المالية التي يتم تداولها عبر أسواق وبورصات الأوراق المالية العربية واستجابة للدور الذي يقوم به اتحاد البورصات العربية المنبثق عن جامعة الدول العربية في دعم وتشجيع وتسهيل الاستثمار في الأوراق المالية العربية تقرر إنشاء غرفة مقاصة عربية مركزية متخصصة تعنى بشأن التسوية والتقاص بين الأسواق المالية العربية فيما بينها من جهة وبينها وبين الأسواق العالمية من جهة أخرى وذلك على غرار ما تعمل به المؤسسات العالمية المتخصصة في هذا المجال وذلك مع الإشارة إلى ضرورة قيامها في هذه المرحلة من التطور الذي تشهده الأسواق المالية العربية من تطور في أدواتها وهياكلها والتعاون المتزايد فيما بينها حيث يعتبر هذا المشروع استكمالاً للهيكلية المؤسسية لقطاع الأسواق المالية العربية وعاملاً رئيسياً في تحقيقها لأهدافها ولدورها التنموي والقومي في العمل العربي الاقتصادي والمالي المشترك.

وبناء على قرار مجلس الاتحاد باعتبار لبنان مقراً لها فقد ارتقوا أن يتم إنشاؤها بمقتضى قانون خاص ينظم أوضاعها وأغراضها ومتطلبات الغاية من إنشائها والدور الاقتصادي العربي النوط بها لتكون خطوة رئيسية وركيزة من ركائز قيام السوق العربية المالية الموحدة التي تعتبر الأساس لقيام السوق العربية المشتركة.

٢٠ مليون دينار قرضاً للبحرين من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

وقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أمس اتفاقية قرض بقيمة ٢٠ مليون دينار كويتي مع الحكومة البحرينية لتمويل مشروع إسكاني. وقال بيان صحفي صادر عن الصندوق من مقره في الكويت إن المشروع الذي يشمل ١٤٢٥ وحدة سكنية يهدف إلى استمرار تقديم خدمة الرعاية الإسكانية للمواطنين وتوفير السكن الملائم لهم. وأضاف أن هذه الوحدات تتنوع ما بين مساكن متصلة وعمارات تحتوي على شقق سكنية إلى جانب تهيئة الأراضي المخصصة لبناء المساكن وتوصيل الخدمات اللازمة لها ومنح قروض إسكانية للمنتفعين لأغراض بناء مساكن جديدة أو شراء مساكن جاهزة أو توسعة وترميم مساكن قائمة. ويقدم القرض بفائدة سنوية قدرها ٤,٥٪ وسيتم سداده على مدى ٢٢ عاماً بما فيها مدة إهلاك قدرها أربع سنوات. ووقع الاتفاقية نيابة عن الحكومة البحرينية وزير المالية والاقتصاد الوطني إبراهيم عبد الكريم، نيابة عن الصندوق مديره العام ورئيس مجلس الإدارة عبد اللطيف الحمد. وبهذا القرض يصل إجمالي مساهمة الصندوق في مشاريع بحرينية إلى ١٦٥,٥ مليون دينار. يذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية العربية وقع أيضاً اليوم اتفاقية قرض مع البحرين قيمتها ٧,٥ ملايين دينار للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة كهرباء قوتها ٦٦ كيلو فولت. ويأتي هذان القرضان قبل يوم واحد من زيارة قام بها ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة إلى الكويت هي الأولى له منذ توليه هذا المنصب في مارس الماضي.

ترفض خفض قيمة اليوان وتساهم في برامج صندوق النقد

الاقتصاد الصيني يدعم الاستقرار المالي في آسيا وواشنطن تطالب بكين بتبني المعايير الدولية للتجارة

رئيسية مثل التوزيع والتمويل والاتصالات مغلقة إلى حد كبير في وجه المنافسة الأجنبية. ونحن نرى في القطاعات المهمة مثل السيارات والاتصالات وأشياء النواقل ليس فقط تعرفات عالية بل حصص ودعم مالي وغير ذلك، كما أن سيادة القانون الضرورية لأي اقتصاد متطور لاتزال متخلفة في الاقتصاد الصيني. وفي الوقت الحاضر لاتزال الصين مندمجة بشكل غير مطمئن مع العالم الخارجي، ويواجه اقتصادها الداخلي تحديات صعبة يمكن أن تساعد التجارة الأكثر انفتاحا على حلها بمرور الوقت، وتبقى جاراتها بما فيها الولايات المتحدة مستبعدة من اقتصادها الذي يمكن أن يصبح محركا للنمو في الأزمنة الراهنة في شرق آسيا وفي المستقبل أيضا. وأحد المؤشرات على ذلك هو العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين الذي يبلغ مليار دولار أسبوعيا. والمؤشر الآخر هو أنه منذ تطبيق وضع الدولة الأولى بالرعاية وحتى عام ١٩٩٧ ازدادت صادرات السلع الأمريكية إلى الصين بواقع ٩ مليارات دولار فقط أي أقل من ربع الزيادة البالغة ٣٩ مليار دولار في الصادرات الأمريكية إلى أعضاء رابطة بلدان جنوب شرق آسيا. ويمثل هذا وضعاً غير متوازن وغير قابل للاستمرار، فهناك شعور متزايد بالاحباط تجاه داخل الولايات المتحدة، ومن المحتمل جدا أنه إذا لم يطرأ أي تبدل على هذا الوضع فإن التجارة ستفقد دورها كمصدر للاستقرار والمصالح المشتركة وتصبح مصدرا آخر للانقسام، وبشكل قبول الصين في عضوية منظمة التجارة العالمية فرصة لمعالجة المسائل التي تكمن في أساس هذه المشكلات. وهذا يتطلب اتفاقا تجاريا يقتصر على معالجة العقبات الرئيسية في وجه صادرات السلع والخدمات والزراعة الأمريكية بل يتعداه إلى معالجة الهواجس الأمريكية في مجالات أخرى، فهناك مثلا أساليب الاستثمار غير السليمة الهادفة إلى اجتذاب فرص العمل للصين أو للاستغلال غير العادل للأبحاث الأمريكية، والمسائل الخاصة الناجمة من وضع الصين كإقتصاد غير سوقي لم يتم إصلاحه بشكل كامل. ومع أننا لم نتوصل بعد إلى اتفاق بشأن هذه الحزمة إلا أننا انهينا المفاوضات حول السلع الصناعية والزراعية وعلجنا معظم المشكلات الخاصة بقطاع الخدمات. لقد قدمت الصين حتى الآن مجموعة عرضية من الالتزامات في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة، ومن الممكن أن تثير هذه الالتزامات معارضة مصالح راسخة داخل الصين، ولكن دولا أخرى قدمت التزامات مماثلة والصين قادرة تماما على تقديم مثل هذه الالتزامات. والأهم من ذلك أن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية بشروط تجارية مناسبة سيكون مفيدا للصين، إذ سيعني زيادة العمالة والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل. ومع انضمام الصين إلى المنظومة التجارية العالمية ستنمو روابطها بجيرانها في آسيا والهادئ، وسيأتي ذلك بحوافز أقوى للصين لكي تتخاطر جهودها مع المنطقة من أجل إقامة سلام مستقر.

بصادف هذا العام الذكرى المئوية لسياسة الباب المفتوح التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي جون هيه عام ١٨٩٩. لقد كانت سياسة الباب المفتوح سياسة تجارية تدعو القوى الأوروبية واليابان للقبول بالمساواة التامة في المعاملة في مجالات الابحار والتجارة لكل البلدان التي تتعامل مع الصين. وأضافت شاركين بارشيفسكي الممثلة التجارية الأمريكية في مقالة لها في «هيرالد تريبيون» أن مضامين تلك السياسة كانت أوسع وهي معارضة المشاريع الاستعمارية الصينية والتصميم على تأكيد المصالح الأمريكية. وأوجدت تلك السياسة نمطا لسياستنا في القرن العشرين، فأمرريكا دولة تنتمي لمنطقة الهادئ ولها مصلحة حيوية في وجود منطقة آسيا الهادئ تتمتع بالسلام والانفتاح والرخاء، وسوف نعمل على ضمان تلك المصلحة وهو ما تهدف إليه سياساتنا الراهنة. نحن لا نتفق دائما مع الصين كما أننا مستعدون لتأكيد مصالحنا عندما نخالف، وهذا ما فعلناه من خلال التجارة بما في ذلك العقوبات، ولكننا ملتزمون بإيجاد وتطوير مجالات المصلحة المشتركة. فطوال نحو ٤٠ عاما بعد الثورة الشيوعية كان الاقتصاد الصيني منعزلا تماما عن العالم الخارجي، وكان ذلك ضارا إلى حد كبير للصين والمنطقة، فقد أدى فقدان الأسواق الخارجية والاستثمارات إلى افقار الصين، وكان ذلك يعني أنه لم تكن لا كبر دولة في آسيا مصلحة تذكر في الرخاء والاستقرار خارج حدودها، بل وجدت أن لها مصلحة في الحروب والثورات، وشعرت كل دولة في منطقة الهادئ بنتائج ذلك. وكان السعي لإنهاء تلك العزلة معلما مستمرا للسياسة الخارجية الأمريكية لكلا الحزبين بمائل الدعم الأمريكي لإعادة دمج اقتصادي اليابان وألمانيا بعد الحروب العالمية الثانية ولجهود الولايات المتحدة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. أما في الصين فقد بدأت تلك الجهود برقع الحظر الاقتصادي الأمريكي عنها في أواسط السبعينيات، وتؤدي الاتفاقيات التجارية إلى تعميق اندماج الصين مع الاقتصاد العالمي واقتصاد الهادئ، كما تسرع تبنيها للمعايير الدولية للتجارة والقانون وتزيد من اتصالات الصين بالعالم الخارجي. وتتجلى مصلحة الصين في رخاء واستقرار المنطقة من خلال الأزمة المالية الآسيوية، فقبل ٢٠ عاما كان يمكن لها أن ترضى في الأزمة فرصة للتحرير على الثورة في كوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا. أما اليوم فإن سلوكا كهذا سيشكل تهديدا لأفاق الاستثمارات الصينية ولأسواق التصدير، ونتيجة لذلك حافظت الصين على الاستقرار المالي للمنطقة من خلال رفضها تخفيض قيمة عملتها، وساهمت في برامج الانعاش التي طرحها صندوق النقد الدولي لبلدان شرق آسيا الأشد تضررا من الأزمة. إن المساعي لدمج الصين مع العالم الأوسع هي أبعد ما تكون عن الاكتمال، فقيودها التجارية الرسمية وغير الرسمية لاتزال شديدة، أما معاييرها الزراعية فهي تركز على الأوامر البيروقراطية أكثر من ارتكازها على العلم، ولاتزال قطاعات خدمات

نتيجة استثماراته في الشركات والمحافظ والأسواق الناضجة

بنك الخليج المتحد يحقق ٢,٨ مليون دولار دخلا صافيا للربع الأول

أعلن بنك الخليج المتحد، بنك استثمار مصرفي مقره البحرين عن نتائج عملياته للربع الأول المنتهي في ٣١ مارس ١٩٩٩، التي تبين زيادة في الأصول المجمعة تبلغ نسبتها ٧,٥٪ مرتفعة بذلك إلى ٩٢٧,٢ مليون دولار أمريكي البالغة ٥٨٣,٧ مليون دولار أمريكي. بينما بلغت قيمة الأصول غير المجمعة مع نهاية الربع الأول ٤١١,٣ مليون دولار أمريكي.

ومن الجدير بالذكر أن البنك قام خلال عام ١٩٩٨ بزيادة حصته في بنك تونس العالمي - تونس إلى ٧٠,٢٪ من إجمالي أسهم البنك، وعليه فقد تم تصحيح البيانات المالية المتعلقة ببنك تونس العالمي مع بنك الخليج المتحد لأول مرة في سنة ١٩٩٨.

كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى ١٩٧,١ مليون دولار

أمريكي في نهاية شهر مارس ١٩٩٩، مقارنة بحقوق المساهمين في نهاية ١٩٩٨ والبالغة ١٩٣,٣ مليون دولار أمريكي. في حين حقق البنك دخلا صافيا في نهاية الربع الأول لهذا العام بلغ ٢,٨ مليون دولار أمريكي مقابل ٩,٢ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٨ وتبين البيانات المالية لبنك الخليج المتحد أن هذه الزيادة في الربع الأول تأتي نتيجة استثمارات البنك الاستراتيجية في الشركات التابعة والزميلة ومحافظ الاستثمار التي تتماشى مع استراتيجية البنك العامة نحو توجيه الاستثمارات إلى الأسواق الناضجة مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

بنك الخليج المتحد هو ذراع الاستثمار المصرفي لشركة مشاريع الكويت الاستثمارية، إحدى كبريات شركات الاستثمار المملوكة للقطاع الخاص في المنطقة.

مخيمات جديدة لمكافحة البطالة الاقتصاد الياباني أكثر استقرارا

سوق العمالة

قال إن الحكومة ستعرض سلسلة من التدابير التي تهدف إلى تسهيل تأقل المؤسسات مع سوق العمالة. وقد بلغ معدل البطالة في اليابان ٤,٨ في المائة في أبريل الماضي وهو أعلى من المعدل في الولايات المتحدة حيث لم يتجاوز ٤,٣ في المائة. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل بين الرجال مستوى قياسيا وصل إلى ٥,٠ في المائة. واستنادا إلى صحيفة «نيهون كيزاي» فإن الحكومة تعتزم تمويل تدابيرها لمكافحة البطالة من مخصصات في الموازنة وستكون كلفتها من الأموال العامة «مئات البلايين من الينيات» (بلايين عدة من الدولارات). وقالت الصحيفة إنه من الممكن أيضا اعتماد موازنة إضافية لتتيح تمويل بناء بني تحتية جديدة، لا سيما في مجال الاتصالات، واكتفى المتحدث باسم الحكومة في هذا المجال بالقول إن «الحكومة بدلا من أن تكثف بزيادة حجم أعمال البناء الكبرى عليها أن تفكر في تنفيذ مشاريع إضافية لا سيما في مجال البيئة والاتصالات». وكانت الحكومة اليابانية صرفت مخصصات على دفعتين عام ٩٧ بقيمة إجمالية بلغت ٤٠ بليون ين (٣٠٠ بليون دولار) بهدف إنعاش الاقتصاد غير أنها لم تتأكد بعد من أنها ستتمكن من تحقيق هدفها المتواضع بضمان نمو بمعدل ٠,٥ في المائة للعام المالي الذي ينتهي في مارس ٢٠٠٠.

الماضي مقارنة مع مستواه في الشهر ذاته من العام الماضي. وكان هذا المعدل تراجع ١,٩ في المائة في مارس الماضي.

استهلاك ضعيف

وأشارت الوكالة إلى أنه بسبب التراجع في العائدات يبقى الاستهلاك «ضعيفا» إلا أنه أفضل من الأشهر الماضية. وقالت الوكالة إن الإحصاءات الأخيرة هذه تسمح باستبعاد إمكان حصول تراجع جديد في الاقتصاد كما حصل عام ٩٧ إثر رفع معدل ضريبة القيمة المضافة، وهي خطوة سرعان ما أوقفت الانتعاش الاقتصادي الذي كان بدأ في البروز.

واعتبر مسؤول وكالة التخطيط الاقتصادي أن العناصر السلبية تقلصت ومن غير المتوقع أن يعود الاقتصاد إلى الانكماش مجددا.

غير أنه لا يمكننا القول إن الاقتصاد بدأ يتجه إلى طريق الانتعاش مشيرا إلى أنه ينبغي تسجيل تحسن على مستويي الاستهلاك والعمالة ليتحقق ذلك.

وفي هذا المجال أعلن المتحدث باسم الحكومة ميرومو فوناكا في ختام اجتماع مجلس الوزراء «علينا أن نعتمد سريعا إصلاحات تشمل تدابير في الموازنة وأخرى تشريعية لمواجهة وضع صعب جدا في مجال العمالة».

عبرت الحكومة اليابانية عن تفاؤل كبير من العادة في تقييمها للوضع الاقتصادي في البلاد معتبرة أن الاقتصاد بات مستقرا وإن كانت تجنبت عدم الإعلان عن بداية انتعاش. وفي ختام اجتماع لمجلس الوزراء أعلنت الحكومة أيضا أنها ستصرف «سريعا» مخصصات جديدة لمكافحة البطالة التي سجلت معدلاتها ارتفاعا مقلقا.

وضع صعب

وجاء في التقرير الشهري الذي أعدته وكالة التخطيط الاقتصادي ووافقت عليه الحكومة أن «الاقتصاد ما زال في وضع صعب جدا بسبب بطء التحسن في الطلب إلا أنه توقف عن التدهور واستقر بفضل سلسلة من المبادرات الحكومية». وأشارت الوكالة إلى تحسن على مستوى الإنتاج الصناعي واستهلاك العائلات ونشاط القروض في المصارف مع إقرارها بالتأثير السلبي لارتفاع معدل البطالة. في المقابل ذكرت الوكالة أن الإنتاج الصناعي استقر على مستوى متدن جدا. وكان تراجع إلى ٢,٧ في المائة في أبريل مقارنة مع مستواه في مارس إلا أنه من المنتظر أن يكون تحسن في شكل واضح وأكثر مما هو متوقع في مايو الماضي (١,٢ في المائة) مقارنة مع أبريل. ولم تقدم الوكالة أرقاما جيدة في مجال استهلاك العائلات الذي تراجع أيضا ٠,٧ في المائة في أبريل

مصر: مصرفيون يهفون من فشل فحص خطة البنوك بسبب مديونيات الهيئات

احذر مصرفيون مصريون من تعثر محاولة خصخصة بنوك القطاع العام الأربعة، الأهلي ومصر والقاهرة والاسكندرية، بسبب مديونيات الهيئات الحكومية للبنوك، مقدرين تلك المديونيات بنحو ٢٢ مليار جنيه. وأكدوا أن تلك المديونيات أسهمت في ضعف درجات تقويم البنوك وأثر على إمكانات طرحها الحالي عملية الخصخصة أمام المستثمرين المحليين والأجانب خصوصا وأن ٧٠ في المائة من هذ الديون مشكوك في تحصيلها، فهي ديون متراكمة رغم وجود هيئات عامة تترزاد أرباحها سنويا. وطالب هؤلاء بضرورة تسوية ديون الهيئات وشركات قطاع الأعمال لدى الحكومة قبل الحديث عن أي اتجاه لخصخصة البنوك. وأكد رئيس مجلس إدارة بنك الدلتا ومحافظ البنك المركزي السابق أن عملية تسوية مديونية الهيئات العامة تمثل العقبة الرئيسية حاليا في طريق خصخصة البنوك العامة لاسيما وأن ٧٠ في المائة من الديون مشكوك في تحصيلها على اعتبارها ديونا متراكمة رغم تزايد أرباح بعضها. وأشار إلى أن هيئة السكن الحديدية على سبيل المثال رفعت قيمة التذاكر ثم الاشتراكات الزائدة في هيئة التليفونات وكذلك شركة مصر للطيران ورغم ذلك لم تبادر إلى سداد المديونية المستحقة عليها. واقترح نجم لتسوية هذه الديون البالغة ٣٢ مليار جنيه تدخل جهة أخرى مثل بنك الاستثمار القومي لعمل مقاصة لهذه المديونية المجمدة من خلال تخفيض الفائدة وتحويل جزء من الهيئات الربحية إلى الهيئات الخاسرة. وشدد نجم على ضرورة عدم طرح أي شرائح من البنوك للخصخصة قبل تسوية مديونية الهيئات العامة أو الشركات العامة لدى الجهاز المصرفي، مؤكدا أنه لا يتوقع إقبالا على شراء أي من تلك الشرائح العامة أو المشتركة في ظل بقاء مديونية الهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال. واتفقت استاذة الاقتصاد الدكتور أمينة حلمي مع الرأي السابق وأكدت أن تلك المديونية تشكل عقبة في طريق خصخصة البنوك وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي، مشيرة إلى أن رغم السماح للمستثمر

من ناحيته، أوضح وكيل وزارة الأعمال الدكتور مختار خطاب تراجع عدد الشركات التي تعاني من مديونية البنوك إلى ٤٢ شركة من ٦٧ شركة بحلول ٢٥ شركة منها إلى الربحية، مشيرا إلى أن مديونية تلك الشركات لا تتجاوز ٢٢ مليار جنيه تراكمت خلال السنوات السابقة، حيث كانت ملزمة في ذلك الوقت ببيع منتجاتها إلى الجمهور بأسعار اجتماعية مع وجود فائدة على قروضها من البنوك ما جعلها تنكبد خسائر. وشدد على أن عملية التفاوض والتسوية مع البنوك تسير في خضى جيدة لتنتهي هذه المشكلة قبل نهاية العام الحالي.

دمشق تعكف على تطوير أنظمتها الاقتصادية

وسجل مجموع التكوين الرأسمالي العام والخاص زيادة ملحوظة حيث زادت قيمته من ١٦٤ مليار ليرة عام ١٩٩٧ (ما يعادل ٣ مليارات دولار) إلى ١٨١ مليار ليرة عام ١٩٩٨ (ما يعادل ٢,٩ مليار دولار)، وتابع: «إن العجز في الميزان التجاري السوري قلص بشكل واضح نتيجة اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي ساهمت في زيادة فرص الاستثمار في المشاريع التي توفر إنتاجا قابلا للتصدير أو تلك التي تلمي احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات التي يمكن أن تكون بديلا للمستوردات». وأشار إلى أن الاقتصاد السوري «حقق نموا بحوالي خمسة في المائة سنويا منذ التسعينيات، وتمكن القطاع الخاص السوري من المساهمة الفاعلة في إنماء البلد من جراء الفرص التي أتاحتها القانون رقم ١٠ للاستثمار». وحول

التصدير أصبح أمرا ضروريا وملحا. وأشار إلى أن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لإحداث مصرف لتنمية الصادرات، ومصرف للاستثمار، وسوق للأوراق المالية، وتطوير النظام المصرفي، وتوحيد أسعار القطع الأجنبي حسب الدول المجاورة، وتوحيد سعر الدولار الجمركي. وما زالت الرسوم الجمركية تستقر في سوريا على المستوردات على أساس أسعار متعددة، فهناك سعر ١١,٢٥ ليرة سورية و٢,٣ ليرة و٤,٦ للدولار الأمريكي. وقال وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري: «إن هناك إنجازات ملحوظة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٠٧ مليارات ليرة في عام ١٩٩٨ (ما يعادل ١٧ مليار دولار) مقابل ٧٢٩ مليارات عام ١٩٩٧ أي بنسبة ١٠,٧ في المائة،

مصرف لتنمية الصادرات ومصرف للاستثمار وسوق للأوراق المالية وتوحيد أسعار القطع الأجنبي وتوحيد سعر الدولار الجمركي... قال مسؤول اقتصادي سوري إن حكومته ستتخذ جملة من الإجراءات لمعالجة معوقات التنمية الاقتصادية في سوريا وتطوير الأنظمة والقوانين لدخول القرن المقبل بقوة تنافسية. وشدد وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية شبليل أبو فخر في ندوة أقيمت في دمشق تحت عنوان «نحو اقتصاد سوري متطور» على ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين المعمول بها حاليا لتتماشى مع التطورات العالمية. وقال إن إعادة النظر في قانون الاستثمار السوري رقم ١٠ لعام ١٩٩١ ومنح المزايا والتسهيلات للمستثمرين، وإحداث مناطق صناعية، واتخاذ إجراءات منشطة لعمليات

في تقرير لمنظمة العمل العربية

١١٥ مليار دولار خسائر الدول العربية سنوياً بسبب البطالة

كشفت تقرير مهم أعدته منظمة العمل العربية في القاهرة عن الخسائر الفادحة التي تتكبدها الدول العربية بسبب البطالة حيث تقدر الخسائر العربية بنحو ١١٥ مليار دولار سنوياً قياساً على الدراسات الدولية التي تذهب إلى أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة واحد في المئة يتسبب عنها فقد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢.٥ في المئة. وأوضح التقرير أن حجم الخسارة العربية السنوية بسبب البطالة يكفي لتدبير ستة ملايين فرصة عمل أو تخفيض معدلات البطالة في البلدان العربية إلى النصف في سنة واحدة. وحذر التقرير من انفجار المشكلة في الأعوام المقبلة استناداً إلى أن القوى العاملة العربية تقدر هذا العام بنحو ٨٦.٥ مليون عامل تصل إلى ١٢٢ مليوناً عام ٢٠١٠ وهذا الحجم متواضع بالنسبة إلى حجم السكان الذي ارتفع إلى ٢٨٢ مليون نسمة. وأظهر التقرير أن طالبي العمل من الشباب في الأعمار من ١٥ إلى ٢٤ عاماً يبلغ ٤٩ مليوناً ويمثلون ضغطاً هائلاً على سوق العمل. لذلك يتحتم على البلدان العربية أن توفر ٢.٥ مليون فرصة عمل سنوياً تزداد في العقد المقبل إلى ثلاثة ملايين إذا لم ترتفع معدلات البطالة. وتوقعت منظمة العمل العربية حدوث اضطراب في أسواق العمل العربية بسبب النمو الكبير في القوى العاملة والذي يفوق إلى ٢.٩ في المئة سنوياً ولا يقابله نمو مماثل في الدخل القومي العربي. حيث يشهد الدخل القومي العربي تراجعاً من معدلات نمو إيجابي بلغت ١٠.٦ في المئة خلال النصف الأول من السبعينات إلى ٦.١ في المئة في النصف الثاني ثم معدلات سلبية بعد ذلك. إضافة إلى فشل التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر الكافي وسوء الأداء الاقتصادي من خلال معدلات النمو المتواضعة أو السلبية.

وأرجع التقرير الاضطراب في سوق العمل إلى عدم الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وضعف استثمار رأس المال البشري وعدم النجاح في خلق مناخ استثماري بالإضافة إلى القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر المناسب وضعف معدلات الاستثمار المحلي أصلاً والحساسية الشديدة للمتغيرات الخارجية سواء الاقتصادية مثل أسعار النفط وشروط التبادل التجاري وأسعار العملات المحلية أو الاجتماعية والسياسية مثل آثار حرب الخليج على أوضاع التشغيل في بعض البلاد العربية.

ونبه إلى أن البطالة بين الشباب هي المؤثر الأكبر في معدل البطالة العربية بشكل عام، وهي الأكثر خطراً على التماسك الاجتماعي، وأن معدلات البطالة بين الشباب بلغت ٧٨ في المئة في مصر و ٦٨ في المئة في سورية و ٥٨ في المئة في الأردن و ٤٥.٥ في المئة في تونس و ٤٠ في المئة في المغرب والجزائر.

معالجة بمواقف التنهية

المسؤول الاقتصادي السوري إلى التجارة الخارجية التي تمثل ما يزيد عن ٣٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ويساهم القطاع الخاص بحوالي ٤٥ في المئة من مجمل التجارة الخارجية وقال: «إن تحرير التجارة الخارجية ومساهمة الاتفاقيات الثنائية بين سوريا والدول العربية وكذلك مع الاتحاد الأوروبي من شأنها المساهمة في تنمية التجارة الخارجية السورية». وحول المشاريع الاستثمارية في بلاده قال إنها: «بلغت نهاية العام الماضي ١٤٥٢ مشروعاً بلغت تكاليفها الاستثمارية ٢٢٤.٦٣٦ مليون ليرة (ما يعادل ٧ مليارات دولار) منها ٢٥٠.٦٨٣ مليون ليرة بالقطع الأجنبي أي ما نسبته ٧٧ في المائة من مجمل التكاليف الاستثمارية في مجالات الزراعة والصناعة والنقل».

المركزات السياسية الاقتصادية والاستثمارية في بلاده قال أبو فخر: «إن التوجهات الأساسية للاقتصاد هي تحقيق التوازن في الاقتصاد عبر زيادة الإنتاج والاستثمار في تطوير الزراعة وتحرير القطاع العام من القيود الإدارية والمالية واستثمار الثروات الطبيعية وتحقيق التعاون والتكامل والتنسيق بين سوريا والدول العربية في المجالات الاقتصادية والفنية والاستثمارية والتجارية». وتحدث عن التطور في الإنتاج الزراعي السوري الملحوظ لتحقيق الأمن الغذائي فقال: «لقد بلغ إنتاج القمح عام ١٩٩٨ أكثر من ثلاثة ملايين طن والقطن ١٠٤٥ ألف طن والزيوتون ٤٠٢ ألف طن». يذكر أن الجهات السورية المعنية أعلنت أخيراً أن إنتاج سوريا من القمح لهذا العام حوالي ٢ مليون نتيجة الجفاف وتطرق

المناعي: دول الخليج تحتاج إلى الإصلاح رغم تحسن أسعار النفط

قال رئيس صندوق النقد العربي إن دول الخليج العربية تحتاج إلى إصلاح اقتصادها لتعزيز النمو. ويجب عليها ألا تسمح لارتفاع أسعار النفط بالحويلة دون تنفيذ الإصلاحات. وقال جاسم المناعي رئيس الصندوق في مقابلة مع رويترز إنه يخشى أن تؤجل بعض الدول المعتمدة على النفط الإصلاحات بعد أن تحسن الوضع الاقتصادي فيها لارتفاع الأسعار في السوق العالمية. وكانت ٢٠ دولة عربية أسست الصندوق في أبوظبي عام ١٩٧٧ لكي يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية وتقديم المساعدات المالية اللازمة لهذا الغرض للدول العربية. وقال المناعي إن دول الخليج مازالت غنية بالمقارنة مع منتجين آخرين للنفط مثل المكسيك والجزائر. وقال أيضاً: «هذا لا يعني أن على دول الخليج أن تقلق أو ألا تعمل شيئاً بشأن الإصلاح وإعادة هيكلة اقتصاداتها. أعتقد أيضاً أنها بحاجة إلى تحسين الأداء الاقتصادي». وتمثل إيرادات النفط ما يقرب من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٧٥ في المائة من إجمالي إيرادات التصدير في دول مجلس التعاون الخليجي الست.

وقال المناعي إن تقريراً أصدرته أخيراً مؤسسة الاستثمار الخليجية كان بمثابة جرس منبه للمنطقة حيث جاء فيه أن دول الخليج العربية تواجه أوقاتاً صعبة رغم ارتفاع أسعار النفط. وقال التقرير السنوي للمؤسسة لعام ١٩٩٨ والذي صدر الشهر الماضي إن إيرادات دول مجلس التعاون انخفضت بما يقرب من ٣٠ مليار دولار في العام الماضي. وقال المناعي إن دول الخليج تحتاج إلى تنويع اقتصادها لخفض الاعتماد على النفط وأن عليها أيضاً الإسراع بخطى برامج تخصيص.

وأضاف: «هناك حاجة أيضاً للتحسين فيما يتعلق بهيكل الميزانية. فهيكّل الميزانية لدينا في منطقة الخليج وكذلك دول عربية أخرى منحازة للإنفاق الجاري لا الإنفاق الرأسمالي».

البنك المركزي: ميزان مدفوعات الكويت سجل فائضا بلغ ٦١ مليوناً خلال العام الماضي

دينار ١,٣ في المئة أي من نحو ٤٥٧ مليوناً خلال العام ٩٧ إلى نحو ٤٦٣ مليوناً خلال العام ٩٨.

ولفتت الإحصائية إلى أن الحساب الرأسمالي والمالي للكويت سجل انخفاضا ملحوظا في قيمة صافي التدفقات نحو الخارج المدرجة في هذا الحساب من نحو ١٩١٣ مليون دينار خلال العام ٩٧ إلى نحو ٨٢٥ مليوناً خلال العام الماضي وهو يمثل تراجعا قيمته ١٠٨٨ مليوناً مشكلا نسبة قدرها ٥٦ في المئة.

وأضافت أن هذا التراجع يعكس قيمة صافي التدفقات نحو الخارج حيث يلاحظ تباطؤ النمو في قيمة صافي الأصول المالية الكويتية المستثمرة في الخارج ضمن الحساب المالي بما قيمته ١٠٣٥ مليون دينار وبنسبة ٥٥ في المئة لتصل قيمة ذلك النمو إلى نحو ٨٥٠ مليوناً خلال العام الماضي مقارنة بنحو ١٨٨٤ مليون دينار في قيمة صافي تلك الأصول في العام السابق له.

دينار إلى ٦٨٧ مليوناً وبنسبة ٦٥ في المئة، الأمر الذي يعزى أساسا إلى تراجع قيمة صادرات الكويت النفطية والناجم عن الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وبينت أن هذا التراجع أدى أيضا إلى ارتفاع قيمة العجز المحقق في حساب الخدمات خلال العام الماضي ليصل إلى نحو ١١١٥ مليون دينار مسجلا زيادة قيمتها ٩٣ مليوناً أي بنسبة تسعة في المئة مقارنة بمستواه البالغ نحو ١,٢٢ مليون خلال العام ٩٧.

وذكرت الإحصائية أن التراجع في الحساب الجاري أدى كذلك إلى تراجع قيمة دخل الكويت من الاستثمارات الخارجية بنحو ١٧٧ مليون دينار أي بنسبة ستة في المئة من نحو ١٩٠٤ ملايين دينار خلال العام ٩٧ إلى نحو ١٧٨٧ مليوناً خلال العام الماضي.

وأضافت أن هذا التراجع أدى إلى ارتفاع صافي قيمة التحويلات الجارية من دون مقابل إلى باقي دول العالم بنحو ستة ملايين

الكويت. كونا. أظهرت إحصائية أصدرها بنك الكويت المركزي أن ميزان مدفوعات الكويت سجل فائضا كليا بلغ نحو ٦١ مليون دينار خلال العام الماضي مقارنة بعجز يصل إلى نحو ١٧ مليون دينار كويتي خلال العام السابق له.

وذكرت الإحصائية أن هذا الفائض الكلي في ميزان مدفوعات الكويت انعكس على إجمالي الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي وسجل ارتفاعا بالمقدر ذاته في العام الماضي مقارنة في العام السابق له.

إلا أن الإحصائية أشارت إلى أن قيمة الفائض في الحساب الجاري خلال العام الماضي بلغ نحو ٨٩٦ مليون دينار مسجلة انخفاضا قيمته ١٥١١ مليون أي بنسبة ٦٢ في المائة مقارنة بمستواها البالغ نحو ٢٤٠٧ ملايين دينار خلال العام السابق له.

وأوضحت الإحصائية أن هذا التراجع جاء محصلة لعدد من الأمور منها انخفاض قيمة فائض الميزان السلعي من نحو ١٩٨٢ مليون

شركات الاستثمار الكويتية تشكل لجنة تمثيلية دائمة

والمعلومات بين الشركات، وتمثيل القطاع الاستثماري في المحافل الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

وذكر السيف أن اللجنة غضت النظر عن تأسيس اتحاد لشركات الاستثمار التي طرحت في بداية التحرك نحو إيجاد كيان تمثيلي لها بسبب الإجراءات الطويلة والمعقدة لإنشاء الاتحادات، ووجدت أنه بتشكيل لجنة وسكرتارية دائمة يتحقق الغرض الذي تسعى إليه.

وأكد حاجة الشركات الاستثمارية إلى كيان يمثلها أسوة بالعديد من القطاعات الاقتصادية كالبنوك والصناعة والتجارة والحاسبين وغيرها من الفعاليات. وقال: «أهمية هذا الكيان ظهرت مباشرة بعد أول اجتماع عقدته الشركات الاستثمارية. حيث أخذت غرفة التجارة والصناعة تتشاور مع الشركات الاستثمارية في الكثير من الأمور، كذلك اجتمعت اللجنة المنطلة لهذه الشركات مع اللجنة المالية في مجلس الأمة وقدمت الشركات الكثير من المذكرات من أهمها دراسة تتعلق بأوضاع ومشاكل سوق الكويت للأوراق المالية».

واختتم قائلا: إن قطاع الشركات الاستثمارية حقق في السنوات الأخيرة نموا كبيرا حتى أصبح من أكبر القطاعات الاقتصادية في البلاد معتبرا أنه يحتاج إلى هيئة تدافع عن مصالحه والعمل مع الجهات المعنية على مواجهة العقبات والمشكلات التي تواجهه.

الكويت. كونا. كشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الكويت والشرق الأوسط حامد السيف أن لجنة منبثقة عن شركات الاستثمار في الكويت قررت خلال اجتماع عقده أخيرا إنشاء لجنة وسكرتارية دائمة لكل الشركات الاستثمارية الخاضعة لرقابة البنك المركزي. وأوضح السيف في تصريح له أن اللجنة الحالية التي تضم إلى جانبه المدير العام للشركة الأهلية للاستثمار عيسى العيسى وبرايسها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الساحل للتنمية والاستثمار سليمان السهلي تعكف حاليا على إعداد النظام الداخلي للجنة، تمهيدا لعقد اجتماع عام لكل شركات الاستثمار الكويتية بما فيها تلك غير المدرجة في البورصة لإقراره ومن ثم إجراء انتخابات لاختيار أعضاء اللجنة الدائمة. وتوقع السيف أن يتم قريبا دعوة الشركات لعقد اجتماع تمهيدي، وأكد أنه في كل الأحوال سيتم الانتهاء تماما من الإجراءات كافة وظهور اللجنة إلى الوجود قبل نهاية السنة الحالية.

وبيّن السيف أن من أهم أهداف اللجنة أن يكون لها دور كبير في النشاطات المتعلقة بالقضايا الاستثمارية كالمشاركة في دراسة ومناقشة وصياغة القرارات الخاصة في هذا القطاع كالتقنين التجارية والاستثمارية وإمكانية إنشاء شركة للدراسات، وتوفير الوسائل لتبادل الخبرات

نتيجة استثماراته في الشركات والمحافظ والأسواق الناضجة

بنك الخليج المتحد يحقق ٣,٨ مليون دولار دخلا صافيا للربع الأول

أعلن بنك الخليج المتحد، بنك استثمار مصرفي مقره البحري عن نتائج عملياته للربع الأول المنتهي في ٣١ مارس ١٩٩٩، التي تبين زيادة في الأصول المجمعة تبلغ نسبتها ٧,٥٪ مرتفعة بذلك إلى ٩٢٧,٢ مليون دولار أمريكي البالغة ٥٨٢,٧ مليون دولار أمريكي. بينما بلغت قيمة الأصول غير المجمعة مع نهاية الربع الأول ٤١١,٣ مليون دولار أمريكي.

ومن الجدير بالذكر أن البنك قام خلال عام ١٩٩٨ بزيادة حصته في بنك تونس العالمي - تونس إلى ٧٠,٢٪ من إجمالي أسهم البنك، وعليه فقد تم تجميع البيانات المالية المتعلقة ببنك تونس العالمي مع بنك الخليج المتحد لأول مرة في سنة ١٩٩٨.

كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى ١٩٧,١ مليون دولار

أمريكي في نهاية شهر مارس ١٩٩٩، مقارنة بحقوق المساهمين في نهاية ١٩٩٨ والبالغة ١٩٣,٣ مليون دولار أمريكي. في حين حقق البنك دخلا صافيا في نهاية الربع الأول لهذا العام بلغ ٣,٨ مليون دولار أمريكي مقابل ٩,٢ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٨ وتبين البيانات المالية لبنك الخليج المتحد أن هذه الزيادة في الربع الأول تأتي نتيجة استثمارات البنك الاستراتيجية في الشركات التابعة والزميلة ومحافظ الاستثمار التي تتماشى مع استراتيجية البنك العامة نحو توجيه الاستثمارات إلى الأسواق الناضجة مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

بنك الخليج المتحد هو ذراع الاستثمار المصرفي لشركة مشاريع الكويت الاستثمارية، إحدى كبريات شركات الاستثمار المملوكة للقطاع الخاص في المنطقة.

مخصصات جديدة لمكافحة البطالة الاقتصادية الياباني أكثر استقرارا

سوق العمالة

قال إن الحكومة ستعرض سلسلة من التدابير التي تهدف إلى تسهيل تأقلم المؤسسات مع سوق العمالة. وقد بلغ معدل البطالة في اليابان ٤,٨ في المائة في أبريل الماضي وهو أعلى من المعدل في الولايات المتحدة حيث لم يتجاوز ٤,٢ في المائة. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل بين الرجال مستوى قياسيا وصل إلى ٥,٠ في المائة. واستنادا إلى صحيفة «نيهون كيزاي» فإن الحكومة تعزم تمويل تدابيرها لمكافحة البطالة من مخصصات في الموازنة وسكون كلفتها من الأموال العامة «مئات البلايين من الين» (بلايين عدة من الدولارات) وقالت الصحيفة إنه من الممكن أيضا اعتماد موازنة إضافية تتيح تمويل بناء بنى تحتية جديدة، لا سيما في مجال الاتصالات. واكتفى المتحدث باسم الحكومة في هذا المجال بالقول إن «الحكومة بدلا من أن تكتفي بزيادة حجم أعمال البناء الكبرى عليها أن تفكر في تنفيذ مشاريع إضافية لا سيما في مجال البيئة والاتصالات». وكانت الحكومة اليابانية صرفت مخصصات على دفعتين عام ٩٧ بقيمة إجمالية بلغت ٤٠ بليون ين (٣٠٠ بليون دولار) بهدف إنعاش الاقتصاد غير أنها لم تتأكد بعد من أنها ستتمكن من تحقيق هدفها المتواضع بضمان نمو بمعدل ٠,٥ في المائة للعام المالي الذي ينتهي في مارس ٢٠٠٠.

الماضي مقارنة مع مستواه في الشهر ذاته من العام الماضي. وكان هذا المعدل تراجع ١,٩ في المائة في مارس الماضي.

استهلاك ضعيف

وأشارت الوكالة إلى أنه بسبب التراجع في العائدات يبقى الاستهلاك «ضعيفا» إلا أنه أفضل من الأشهر الماضية. وقالت الوكالة إن الإحصاءات الأخيرة هذه تسمح باستبعاد إمكان حصول تراجع جديد في الاقتصاد كما حصل عام ٩٧ إثر رفع معدل ضريبة القيمة المضافة، وهي خطوة سرعان ما أوقفت الانتعاش الاقتصادي الذي كان بدأ في البروز.

وأعتبر مسؤول وكالة التخطيط الاقتصادي أن العناصر السلبية تقلصت ومن غير المتوقع أن يعود الاقتصاد إلى الانكماش مجددا.

غير أنه لا يمكن القول إن الاقتصاد بدأ يتجه إلى طريق الانتعاش مشيرا إلى أنه ينبغي تسجيل تحسن على مستويي الاستهلاك والعمالة ليحقق ذلك.

وفي هذا المجال أعلن المتحدث باسم الحكومة هيروموتو نوناكا في ختام اجتماع مجلس الوزراء «علينا أن نعتمد سريعا إصلاحات تشمل تدابير في الموازنة وأخرى تشريعية لمواجهة وضع صعب جدا في مجال العمالة».

عبرت الحكومة اليابانية عن تفاؤل كبير من العادة في تقييمها للوضع الاقتصادي في البلاد معتبرة أن الاقتصاد بات مستقرا وإن كانت تجنب عدم الإعلان عن بداية انتعاش. وفي ختام اجتماع لمجلس الوزراء أعلنت الحكومة أيضا أنها ستصرف «سريعا» مخصصات جديدة لمكافحة البطالة التي سجلت معدلاتها ارتفاعا مقلقا.

وضع صعب

وجاء في التقرير الشهري الذي أعدته وكالة التخطيط الاقتصادي ووافقت عليه الحكومة أن «الاقتصاد ما زال في وضع صعب جدا بسبب بطء التحسن في الطلب إلا أنه توقف عن التدهور واستقر بفضل سلسلة من المبادرات الحكومية». وأشارت الوكالة إلى تحسن على مستوى الإنتاج الصناعي واستهلاك العائلات ونشاط القروض في المصارف مع إقرارها بالتأثير السلبي لارتفاع معدل البطالة. في المقابل ذكرت الوكالة أن الإنتاج الصناعي استقر على مستوى متدن جدا. وكان تراجع إلى ٢,٧ في المائة في أبريل مقارنة مع مستواه في مارس إلا أنه من المنتظر أن يكون تحسن في شكل واضح وأكثر مما هو متوقع في مايو الماضي (١,٢٠ في المائة) مقارنة مع أبريل. ولم تقدم الوكالة أرقاما جيدة في مجال استهلاك العائلات الذي تراجع أيضا ٠,٧ في المائة في أبريل

مصر: مصرفيون يهذرون من فشل فحص خصصة البنوك بسبب مديونيات الهيئات

أجنبي بشراء بنك مصري بنسبة ١٠٠ في المائة فإنه سيرفض الشراء مع وجود مديونيات مشكوك في تحصيلها مثل مديونية الهيئات الحكومية والشركات العامة. غير أن مدير قطاع الائتمان والتسوية الائتمانية في البنك الأهلي الدكتور محمد متولي أكد أن التفاوض بين البنوك وشركات قطاع الأعمال يجري على أساس تقسيم الشركات إلى جيدة ودون المستوى مع بحث إمكانية سداد مديونيات الشركات الخاسرة من جانب الرابحة، مشيراً إلى أن البنوك لن تقبل التسوية إلا بفائدة تتراوح بين ١٠,٥ في المائة و١١ في المائة. وشدد على أن ديون الهيئات الحكومية مضمونة من الحكومة نفسها وأنه عند طرح أي بنك للخصصة هناك جهات تقوم بتقسيم البنك ويدخل في ذلك الديون المستحقة سواء للهيئات العامة أو الشركات ويتم البيع على هذا الأساس. ونفى المدير العام وعضو لجنة السياسات في البنك الأهلي أحمد أبو بكر وجود مشكلة في مديونيات الهيئات الحكومية لأن الحكومة تتعهد بسدادها، والاستثناء الوحيد هيئة الاتصالات التي تحقق أرباحاً عالية حالياً بعد خصصتها، ورفض في الوقت ذاته تدخل بنك الاستثمار لعمل مقاصة لسداد ديون الهيئات الحكومية أو الشركات لأن إمكانات ذلك البنك لا تستطيع الوفاء بالسداد كما أن بنك الاستثمار متفرغ للمشروعات القومية الاستثمارية.

من ناحيته، أوضح وكيل وزارة قطاع الأعمال الدكتور مختار خطاب تراجع عدد الشركات التي تعاني من مديونية البنوك إلى ٤٢ شركة من ٦٧ شركة بحلول ٢٥ شركة منها إلى الربحية، مشيراً إلى أن مديونية تلك الشركات لا تتجاوز ٢٢ مليار جنيه تراكمت خلال السنوات السابقة، حيث كانت ملزمة في ذلك الوقت ببيع منتجاتها إلى الجمهور بأسعار اجتماعية مع وجود فائدة على قروضها من البنوك ما جعلها تتكدس خسائر. وشدد على أن عملية التفاوض والتسوية مع البنوك تسير في خطى جيدة لتنتهي هذه المشكلة قبل نهاية العام الحالي.

حذر مصرفيون مصريون من تعثر محاولة خصصة بنوك القطاع العام الأربعة «الأهلي ومصر والقاهرة والاسكندرية» بسبب مديونيات الهيئات الحكومية للبنوك، مقدرين تلك المديونيات بنحو ٣٢ مليار جنيه. وأكدوا أن تلك المديونيات أسهمت في ضعف درجات تقويم البنوك وأثر على إمكانات طرحها الحالي عملية الخصصة أمام المستثمرين المحليين والأجانب خصوصاً وأن ٧٠ في المائة من هذ الديون مشكوك في تحصيلها، فهي ديون مترابطة رغم وجود هيئات عامة تتزايد أرباحها سنوياً. وطالب هؤلاء بضرورة تسوية ديون الهيئات وشركات قطاع الأعمال لدى الحكومة قبل الحديث عن أي اتجاه لخصصة البنوك. وأكد رئيس مجلس إدارة بنك الدلتا ومحافظ البنك المركزي السابق أن عملية تسوية مديونية الهيئات العامة تمثل العقبة الرئيسية حالياً في طريق خصصة البنوك العامة لاسيما وأن ٧٠ في المائة من الديون مشكوك في تحصيلها على اعتبارها ديوناً مترابطة رغم تزايد أرباح بعضها. وأشار إلى أن هيئة السكك الحديدية على سبيل المثال رفعت قيمة التذاكر ثم الاشتراكات الزائدة في هيئة التليفونات وكذلك شركة مصر للطيران ورغم ذلك لم تبادر إلى سداد المديونية المستحقة عليها. واقترح نجم لتسوية هذه الديون البالغة ٣٢ مليار جنيه تدخل جهة أخرى مثل بنك الاستثمار القومي لعمل مقاصة لهذه المديونية المجددة من خلال تخفيض الفائدة وتحويل جزء من الهيئات الرابحة إلى الهيئات الخاسرة. وشدد نجم على ضرورة عدم طرح أي شرائح من البنوك للخصصة قبل تسوية مديونية الهيئات العامة أو الشركات العامة لدى الجهاز المصرفي، مؤكداً أنه لا يتوقع إقبالا على شراء أي من تلك الشرائح العامة أو المشتركة في ظل بقاء مديونية الهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال. واتفقت أستاذة الاقتصاد الدكتورة أمنية حلمي مع الرأي السابق وأكدت أن تلك المديونية تشكل عقبة في طريق خصصة البنوك وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي، مشيرة إلى أن رغم السماح للمستثمر

دمشق تمكف على تطوير أنظمتها الاقتصادية

وسجل مجموع التكوين الرأسمالي العام والخاص زيادة ملحوظة حيث زادت قيمته من ١٦٤ مليار ليرة عام ١٩٩٧ (ما يعادل ٣ مليارات دولار) إلى ١٨١ مليار ليرة عام ١٩٩٨ (ما يعادل ٣,٩ مليار دولار). وتابع: «إن العجز في الميزان التجاري السوري يقلص بشكل واضح نتيجة اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي ساهمت في زيادة فرص الاستثمار في المشاريع التي توفر إنتاجاً قابلاً للتصدير أو تلك التي تلبي احتياجات المستهلك المحلي من المنتجات التي يمكن أن تكون بديلاً للمستوردات». وأشار إلى أن الاقتصاد السوري «حقق نمواً بحوالي خمسة في المائة سنوياً منذ التسعينيات، وتمكن القطاع الخاص السوري من المساهمة الفاعلة في إنماء البلد من جراء الفرص التي أتاحتها القانون رقم ١٠ للاستثمار». وحول

التصدير أصبح أمراً ضرورياً وملحاً. وأشار إلى أن الإجراءات التي ستخضعها الحكومة لإحداث مصرف لتنمية الصادرات، ومصرف للاستثمار، وسوق للأوراق المالية، وتطوير النظام المصرفي، وتوحيد أسعار القطع الأجنبي حسب الدول المجاورة، وتوحيد سعر الدولار الجمركي. وما زالت الرسوم الجمركية تستوفي في سوريا على المستوردات على أساس أسعار متعددة، فهناك سعر ١١,٢٥ ليرة سورية و٢٢ ليرة و٤٦ للدولار الأمريكي. وقال وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري: «إن هناك إنجازات ملحوظة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٠٧ مليارات ليرة في عام ١٩٩٨ (ما يعادل ١٧ مليار دولار) مقابل ٧٢٩ مليارات عام ١٩٩٧ أي بنسبة ١٠,٧ في المائة،

مصرف لتنمية الصادرات ومصرف للاستثمار وسوق للأوراق المالية وتوحيد أسعار القطع الأجنبي وتوحيد سعر الدولار الجمركي... قال مسؤول اقتصادي سوري إن حكومته ستأخذ جملة من الإجراءات لمعالجة معوقات التنمية الاقتصادية في سوريا وتطوير الأنظمة والقوانين لدخول القرن المقبل بقوة تنافسية. وشدد وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية شبلي أبو فخر في ندوة أقيمت في دمشق تحت عنوان «نحو اقتصاد سوري متطور» على ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين المعمول بها حالياً لتتماشى مع التطورات العالمية. وقال إن إعادة النظر في قانون الاستثمار السوري رقم ١٠ لعام ١٩٩١ ومنح المزايا والتسهيلات للمستثمرين، وإحداث مناطق صناعية، واتخاذ إجراءات منشطة لعمليات

ندوة تعريفية لغرفة التجارة عن اجتماعات الشراكة الأوروبية - الخليجية

مستلزماتها والصناعات والخدمات البيئية ومنتجات الأخشاب والأثاث ومواد البناء والمواد الغذائية. وأوضح الهارون أنه ستقام على هامش هذه الاجتماعات فعاليات أخرى عدة منها معرض للمنتجات الخليجية والتقنيات الأوروبية وندوة حول العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وندوة عن مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي. يذكر أن كل هذه الأنشطة سينظمها كل من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والمفوضية الأوروبية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات وغرفة تجارة وصناعة دبي والاتحادات والغرف التجارية والصناعية في دول الخليج.

الكويت. كونا. تعقد غرفة تجارة وصناعة الكويت ندوة تعريفية لأعضائها خصوصا في اجتماعات الشراكة الأوروبية - الخليجية المقرر عقدها في دبي بين ٢٩ من نوفمبر والأول من ديسمبر المقبل. وأوضح المدير العام لغرفة أحمد الهارون في بيان صحفي أن هذه الاجتماعات تعد من الفعاليات التي اعتمدها المفوضية الأوروبية بهدف تعزيز وتقوية حلقات التعاون بين الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاتحاد الأوروبي ونظيراتها من الشركات الخليجية. وتابع أنه ستشارك في هذه الاجتماعات الشركات العاملة في مجالات الطاقة وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الصحية

المشاريع لإدارة الأصول. توصي بتكوين مراكز مالية في بعض الشركات

محدد للتخصيص، إضافة إلى البت في موضوع السماح للمستثمر الأجنبي مع توضيح ماهية الخطوات المتعلقة بإعادة هيكلة القوانين واللوائح ذات الصلة. وبين أن القيمة الرأسمالية للسوق بلغت في ٢٠٠٤/٤/١٩٩٩ نحو ٥.٦ مليار دينار في حين أن مضاعف السعر إلى ربحية الشركات بلغ ٩ مرات، وبلغ معدل عائد التوزيع النقدي ٦.٨ في المئة.

الأفق وذلك لسبب رئيسي يرجع إلى بلوغ أسعار بعض الشركات المدرجة إلى مستويات غير منطقية وغير مبررة على كل المقاييس المالية والاقتصادية. وعلى الصعيد العام أوضح التقرير أن حال عدم وضوح الرؤية الاقتصادية الشاملة استمرت من حيث عدم تفعيل أي مبادرات رسمية جادة تتعلق بموضوع إعادة تأهيل البنية التحتية للاقتصاد من خلال توضيح السياسات المالية واعتماد برنامج

أوصى تقرير صادر عن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول بالبدء في تكوين مراكز استثمارية في بعض من الشركات ذات القيمة السوقية العادية بالمقارنة مع توقع نمو نتائج عملياتها خلال السنوات القليلة المقبلة. وبين التقرير أنه على رغم انخفاض المؤشر بمقدار ٤٢ نقطة استمرار الحال الانحدار الذي يشهده السوق، إلا أن بعضا من بوادر الاستقرار قد بدأت تلوح في

تخفيض تمسرفنسة بطاقة الايزي كلاسيك

وأضاف بأنه عندما أطلقت شركة الهواتف المتنقلة وشركة مجموعة الاتصالات والمعلومات الاستشارية خدمة الدفع المسبق في مارس ١٩٩٩ كان القرار مبنيا على دراسة السوق في الكويت ونتيجة للحاجة الماسة لهذه الخدمة.

أن شركة مجموعة الاتصالات والمعلومات الاستشارية يسرها أن تعلن عن طرح خدمة ايزي بلس التي تشمل أرقام هواتف مميزة وخدمة كاشف الرقم التي تمكن المشترك من معرفة رقم المتصل. وأضاف أن خدمة ايزي بلس تشمل بطاقة إعادة الشحن والبالغ ثمنها عشرة دنانير ١٦٦ دقيقة من المكالمات المحلية.

الكويت. كونا. أعلنت شركة مجموعة الاتصالات والمعلومات الاستشارية للمستهلكين الجدد والقادمين عن تخفيض تعرفه «بطاقة الايزي كلاسيك» بحيث أصبحت بطاقة إعادة التعبئة والبالغ ثمنها عشرة دنانير تؤمن ٢٢٢ دقيقة من المكالمات المحلية بزيادة نسبتها ٣٣ في المئة. وقال مدير إدارة التسويق والمبيعات لخدمة الدفع المسبق في الشركة شفيق السيد عمر في تصريح خاص لـ «وكالة الأنباء الكويتية»: «خدمة ايزي تشمل الخدمات المعتادة كاحسب التواني على المكالمات واشترك مدى الحياة وإمكان إجراء مكالمات دولية من دون تأمين».

ست شركات تعلن أرباحها عن الربع الأول من العام الحالي

وتكون ربحية السهم فليس كويتيين للفترة نفسها. وذكرت الشركة الكويتية لبناء وإصلاح السفن أن صافي ربح الفترة من ١ يناير ١٩٩٩ وحتى ٣١ مارس ١٩٩٩ للشركة بلغ ٩١٩,٩٨٧ دينار كويتي. وبذلك تكون ربحية السهم ٧ فلس كويتي للفترة ذاتها. وأعلنت شركة صناعات الخرسانة الخلوية أن صافي أرباحها في الفصل الأول من العام الحالي بلغت ١٠٤,٧٠٠ دينار كويتي وبذلك تكون ربحية السهم فليس كويتيين للفترة نفسها.

بلغ ٤٧٠,٢٥٧ دينار كويتي. وبذلك تكون ربحية السهم ١٤ فلسا كويتيا للفترة نفسها. وأكدت شركة الاتصالات المتنقلة أن صافي ربح الفترة من ١ يناير ١٩٩٩ وحتى ٣١ مارس ١٩٩٩ للشركة بلغ ١٤,١٢١,٠٠٠ دينار كويتي، وبذلك تكون ربحية السهم ٢٢ فلسا كويتيا للفترة نفسها. وأوضحت شركة بيت الأوراق المالية أن صافي ربح الفترة من مطلع العام الحالي وحتى ٣١ مارس منه بلغ ٢٦٦,٨٥٠ دينار كويتيا

أعلنت ست شركات مسجلة لدى سوق الكويت للأوراق المالية عن صافي أرباحها في الفصل الأول من العام الحالي وهي: ذكرت شركة التمدين العقارية أن صافي ربح الفترة من ١ يناير ١٩٩٩ وحتى ٣١ مارس ١٩٩٩ للشركة بلغ ٩١٩,٠٢١ دينار كويتي. وبذلك تكون ربحية السهم ٣ فلس كويتي للفترة نفسها. وأعلنت شركة أسمنت الهلال أن صافي أرباحها عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي

«بيت الاستثمار العالمي» نظمت ندوة تعريفية لصندوق الخليج العام

الغنيم: المؤسسة العالمية للتمويل رفضت الاستثمار في الكويت لارتفاع

لسوق الكويت للأوراق المالية والذي سيغطي السوق إلى العام ٨٤، عند تأسيسه وسينفذ حسب معادلة IFC وسينشر يوميا منتهجا الشفافية متناولا مختلف القطاعات، لافتا إلى أنه مؤشر مختلف للشركات الصغرى والكبرى وسيقوم مدقق خارجي بالتدقيق على المؤشر.

وبين السمييط جوانب التحرر التي تنتهجها المنطقة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لاثبات وجود فرص ذات قيمة في الأسواق مستشهدا بتجربة البحرين التي بلغت القيمة السوقية لسوق المال لديها ٧,٧ مليار دولار وسمح أخيرا في فبراير الماضي التحضر من القوائم القديمة والسماح للمستثمر الأجنبي الاستثمار بنسبة ١٠٠ في المئة في السوق علما بأن الشركات المدرجة في البورصة عددها ٤٢ شركة.

وانتقل إلى حجم القيمة السوقية في بورصة الكويت والتي بلغت ١٩ مليار دولار لثمانين شركة مدرجة بينما المستثمر الأجنبي يستطيع الاستثمار في الصناديق الاستثمارية أو الشركات غير الكويتية ولفت إلى أن القوائم لدخول المستثمر الأجنبي تم إصدارها.

أما تجربة عمان فسمحت بدخول الأجنبي بالدخول للبورصة في العام ٩٥ تدريجيا التي تبلغ القيمة السوقية لها ٤,٥ مليار دولار لـ ٢٨ شركة مدرجة، بينما تسمح قطر بالاستثمار للأجانب في شركة قطر للاتصالات فقط وتبلغ قيمة السوق ٤ مليارات دولار لعشرين شركة مدرجة، ومن جانبها تبلغ القيمة السوقية لبورصة السعودية ٤٣ مليار دولار ولا تسمح للأجانب بالاستثمار في السوق عدا في الصناديق والشركات المدرجة فيها ٧٢

والمؤسسات المالية والاستثمارية في الكويت ودول الخليج على الاستثمار في الأسواق الأجنبية أثناء العقود الثلاثة المنصرمة للملاءمة مناخات تلك الأسواق والمزايا التي تمنحها والتسهيلات أيضا لغير مواطنيها».

رفضونا لارتفاع دخل الفرد

وأكدت: «وأن الأوان لأسواق الخليج للارتقاء لجذب المستثمرين الأجانب (...)» وقد قامت الشركة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الخليج، بالاتصال بالمؤسسة العالمية للتمويل IFC التابعة للبنك الدولي والتي تختص بالاستثمارات في الدول النامية لتستثمر في الكويت (...)».

وأضافت الغنيم: «اتضح لنا أن المعايير والمؤشرات التي تستخدمها المؤسسة لا تعتبر الاقتصاد الكويتي من الاقتصادات الناشئة بسبب ارتفاع دخل الفرد الكويتي مما يحرمنا من استثمار مؤسسة عالمية رائدة». واستطردت: «وقد رفضت المؤسسة إدراج بورصة الكويت ضمن المؤشر الخاص بإداء أسواق المال العالمية باعتبارها سوقا مغلقة أمام المستثمرين الأجانب».

مؤشر الشركة للبورصة

ثم تحدث نائب الرئيس التنفيذي للاستثمارات المحلية والخليجية في الشركة بدر السمييط عن مشاركة الشركة في تعديل بعض القرارات المتعلقة في الصناديق الاستثمارية مع وزارة التجارة مشيدا بتعاونها في أخذ وجهات نظر الشركة في الاعتبار.

وأعلن عن نية الشركة إنشاء مؤشر

قالت نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيت الاستثمار العالمي الغنيم إن رأسمال صندوق الخليج العالمي تمت تغطيته بنسبة ٩٥ في المئة من مستثمرين أجانب و ٥ في المئة من شركة بيت الاستثمار العالمي بصفتها مدير الصندوق.

الشراكة مع ستراتوس

وأوضحت في ندوة عقدتها الشركة للتعريف بصندوق الخليج العالمي أن الصندوق يعتبر الوحيد من نوعه الذي يستثمر في المنطقة تحت هيكل واحد، وأن الشركة اتفقت مع شركة ستراتوس للاستشارات المالية والاستثمارية (أمريكية) للشراكة كمستشار للاستثمار للصندوق.

تحولات اقتصادية للخليج

وأشارت الغنيم إلى التحولات الاقتصادية والمالية الوشيكة التي يشهدها الاقتصاد الخليجي لمقاومة التقلبات المفاجئة في أسعار النفط العالمية لافتة إلى أنه تحول جديد وغير مسبوق ويختلف عن نماذج التنمية التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا وأوروبا الشرقية.

وأوضحت أن منطقة الخليج كمركز لاحتياطي النفط العالمي زادت أهميتها ومتوقع أن تلعب أدوارا أكبر في الأسواق العالمية مستقبلا، وأن بيت الاستثمار العالمي يقتنص الفرص الاستثمارية في المنطقة ويقدمها للمجتمع الدولي في أسلوب مالي مبتكر.

الأموال إلى الخارج

وزادت: «لقد دأب بعض المستثمرين

الذي استثمر فيه سيتي بنك وشركتان أمريكيتان وثلاث بريطانية

ساح دخل الفرد وعدم السماح للأجانب بالتداول في البورصة

مجلس للمستشارين

وانتقل الحديث إلى نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الصناديق الاستثمارية سمير الغربلي الذي بين أن السعر المستهدف لصندوق الخليج العالمي من ٢٠ إلى ٨٠ مليون دولار تمت تغطيته حتى ٢٠ مليوناً، وسيستثمر الصندوق في الشركات المدرجة في بورصات الخليج مشيراً إلى استهداف المستثمر طويل الأجل، ولفت إلى مجلس المستشارين والمشكل من عبدالله بشارة وجيم روجرز وروبرت ميدلي وتوني هيلي ويبقى مقعدان لكبار المستثمرين في الصندوق لعضوية المجلس موضحاً أن مستثمري الصندوق هم سيتي بنك وعالمية روك فيليبر (أمريكية) وخليمنج اسيت ما نجمت (أمريكية) وهيل سامويل اسيت مانجمت (بريطانية) ورود جانيلدز (بريطانية) وسوسيت جينرال انفستمننت مانجمنت (بريطانية)، المنتج يهدف الوصول إلى جودة الأداء كما نقوم بتحليل البيانات وتجميعها للوصول لنموذج حسابي القيمة الحقيقية للتدفق المالي وتقييم فريق العمل وقياس إيمانه في أسلوب الإدارة (...) وأننا نتبع خطوات تنفيذية للبيع والشراء تعتمد على معلومات أكيدة.

كما تحدث محمد زبيدي من شركة ستراتوس عن تكتيك الاستثمار في الصندوق وكيف أن تحليل سوق الخليج مرحلة مهمة قبل الدخول في الاستثمار خصوصاً القوانين التي يجب معرفتها جيداً، وأضاف أن الشركة تقيم الإدارة ولا تقيم نتائجها فقط لمعرفة إن كانت جيدة أم سيئة ومتطورة أم تقليدية، وفي الأسلوب ذاته ليتم الاختيار، واضعين في الاعتبار الوقت والديناميكية ونقن المستثمرين بتوقع الخسارة وتقبلها.

الاجتماعية الاقتصادية التي يسعى إليها المستثمر الأجنبي في المناطق المهمة لافتاً إلى التغييرات في الأسواق العالمية، وأن الدولة عندما تفكر في توسيع طموحاتها «يكون الاقتصاد على رأس القائمة»، واستشهد بنموذجي فنزويلا كمنتجة للنفط وتشيلي كمنتجة للنحاس وكيف تمكنتا من تطوير أنفسهما كمصدرين للثروة التي يملكانها.

العودة للقطاع الخاص

وشدد على أهمية قيام الاستثمار على أساس العودة إلى القطاع الخاص خصوصاً أن دول مجلس التعاون تبحث عن الاستثمار الطويل الأجل لافتاً إلى ضرورة البحث عن مصدر الدخل غير النفط وهو باعتقاده يكمن في القوى العاملة مطالباً الحكومات الاهتمام بها وفي القطاع الخاص للوصول إلى اقتصاد قومي جيد.

الكويت مستهدفة استثمارياً

وأشار إلى إيجابية مناطق الكويت وعمان والإمارات وأنها مناطق مستهدفة للأسواق الأجنبية موضحاً ارتفاع دخل عمان القومي عندما زادت مساحات الاستثمار الأجنبي وخصوصاً أن الظروف مواتية مع انخفاض أسعار النفط قائلًا: «سوق النفط لم تعط بورصة موازية لها (...) ولا تعطي ارتباطاً منطقياً». موضحاً أن بورصة الكويت والمكسيك من أكثر البورصات تداولاً «ولو دخل المستثمر الأجنبي السوق الخليجية العام الماضي لغير في شكل السوق».

شركة.

أما عدد الشركات المدرجة في بورصة الإمارات ٨٨ شركة تتداول ٣٥,٧ مليار دولار ويستثمر الأجانب في الصناديق فقط، وأوضح السميح أن الأجانب سيتملكون في بعض الشركات في دول الخليج خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١.

مميزات ومساوئ المستثمر الأجنبي

وتناول السميح مميزات دخول المستثمر الأجنبي مثل زيادة السيولة في السوق مما يؤثر إيجاباً على استمرارية التداول والحد من المضاربة وزيادة المنافسة وتوسيع قاعدة المتداولين وظهور قوانين دولية في شأن البورصة وتفعيل التخصيص عندما تتوافر السيولة ورفع كفاءة الإدارة الاقتصادية لتتماشى مع الكفاءة العالمية.

أما عن مساوئ عدم تقنين دخول المستثمر الأجنبي أشار السميح إلى التخوف من المستثمرين قصار الأجل والتملك غير المستحب لمجلس الإدارة Take over وتقلبات العملة التي ستصاحب دخول وخروج المستثمر من السوق، وأصفاً سوق الكويت الأفضل على مستوى الخليج لتوفيره الشفافية والميزانيات ربع السنوية معتبراً أن الكويت الأفضل أيضاً على مستوى التسويات المقاصة من ناحية سرية المعلومات بيعاً وشراءً للمستثمر.

مراقبة السوق

وتحدث رئيس المديرين التنفيذيين في شركة ستانوس الفريدوفيجاز عن النظرة

في كلمة حول ظاهرة نمو المؤسسات المالية والاستثمارية ومستقبل الأمن الاقتصادي الكويتي

البدر: هان الوقت لكي تطور المؤسسات المالية الإسلامية رؤاها وتخرج بفلسفة جديدة ومتطورة

لحجم النمو على المستوى العالمي ثم سأتطرق إلى المستوى المحلي.

- يبلغ حجم المؤسسات المالية الإسلامية سواء كانت بنوكا أو مؤسسات مالية ما يوازي ١٧٦ مؤسسة حسب إحصائية ١٩٩٧، وصلت تقريبا هذا العام إلى ما يعادل ٢٢٠ مؤسسة (تبرير).
- حجم رؤوس الأموال الخاصة بتلك المؤسسات بلغ ما يعادل ٨ مليارات دولار أمريكي.
- حجم الأصول المدارة من قبل تلك المؤسسات يعادل: ١٤٧ مليار دولار عام ٩٧ وما يقارب ١٩٠ مليار دولار عام ٩٩.
- حجم الودائع في تلك المؤسسات بلغ: ١١٢ مليار دولار عام ٩٨ وما يقارب ١٣٥ مليار دولار عام ٩٩.
- الاحتياطي العام لتلك المؤسسات تجاوزت ٢,٥ مليار دولار.

- تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكبر المناطق نموا للمؤسسات الإسلامية حيث بلغ حجم الأصول المدارة من خلال مؤسسات في منطقة الشرق الأوسط ما يقارب ٨٥ بليون دولار فقط أي ما نسبته ٥٦٪ لجمل الأصول المدارة.
- تعتبر المؤسسات العاملة في منطقة الخليج والتي كانت تمثل ما يعادل ٢١ مؤسسة عام ٩٧، أصبحت ٤٥ مؤسسة مسجلة رسميا «تحقق أكبر عوائد على استثمارات بين المؤسسات الأخرى، كما وصل حجم الأموال المدارة عن طريقها ما يعادل ٢٠ مليار دولار تقريبا».
- حجم الفروع التابعة لتلك المؤسسات بلغ ٢٢,٦٣٩ فرعا منها ١٣,٢١٨ فرعا فقط في منطقة الشرق الأوسط و ٤٣٠ فرعا بمنطقة الخليج.
- عدد العاملين في تلك المؤسسات بلغ ٢٩٢,٦٣٥ موظفا يعتبر نصف هذا الرقم في منطقة الشرق الأوسط، ويبلغ عدد موظفي دول الخليج ٧,٦٣٧ موظف.

فيما يتعلق بدولة الكويت

وعن المؤسسات المالية وحجم رؤوس الأموال الكويتية قال البدر: بلغ حجم المؤسسات المالية عدد ١٢-١٥ مؤسسة لعام ٩٩. وبلغ حجم رؤوس الأموال لتلك المؤسسات ما يعادل

أكد سامي البدر العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بالمجموعة الدولية للاستثمار في كلمته التي ألقاها بمؤتمر الاقتصاد الكويتي على أن المؤسسات المالية الإسلامية أكثر تماشيا مع فلسفة النمو لأنها ترتبط بالآلية التشغيلية والإنتاجية للمجتمع.

وقال: إننا نريد أن نصدر الفكر الاقتصادي الإسلامي للعالم لأنه بديل مناسب ومهم لتجنب تقلبات وأزمات الاقتصاد.

وجاء ذلك خلال محاضرة بعنوان «ظاهرة نمو المؤسسات المالية والاستثمارية ومستقبل الأمن الاقتصادي الكويتي».

وقال البدر: لقد تعودنا على استيراد كل شيء، وجاء الوقت لكي نصدر شيئا للعالم. نصدر فكر الاقتصاد الإسلامي لأنه مجرب كما أنه يصلح لكل زمان ومكان ولأنه يرتبط بالإنتاج والتشغيل ولا يعتمد على الزمن فقط ويدعم من نجاحاتنا ونمو سوق المال الإسلامي.

وقال: إننا نرى محيطنا وتعايش معه ولا ترتبط بمنطقة معينة وندرس الظواهر من أجل البحث عن الأفضل ونحلل النتائج لتجنب العلل والمشاكل، وندتحم فيما بيننا لأن الاقتصاد لا بلد له ولا لغة معينة له فما بالك بأمة ذات منهج واحد ولغة مشتركة وعادات وتقاليد واحدة؟

وأشار إلى أن ظاهرة نمو المؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية تعتبر دافعا قويا نحو طرح آليات تختلف عن آليات السوق بمنظور شرعي قد يكون به حلول قادرة على دعم ومساندة الاقتصاد الوطني، إنها ظاهرة تستحق الدراسة.

واعتقد أن القائمين على تلك المؤسسات يشعرون بأهمية المسؤولية والدور الملقى على عاتقهم في تقديم تصورات لأجل معالجة بعض المشاكل وأهمها العجز في الميزانية العامة للدولة من خلال طرح أدوات بديلة عن سندات الدين الحكومية ومشكلة العمالة الوطنية.

وذكر أنه لا يمكن للنظام الاقتصادي الإسلامي تقديم البدائل جملة واحدة وليس لديه العصا السحرية بذلك ولكننا على يقين من أن هناك الكثير من الأساسيات التي يمكننا تقديمها في هذا الإطار تخدم الدولة وتوجهاتها القادمة.

وقال البدر: دعوني أعود إلى تلك الظاهرة التي تحولت إلى حقيقة خلال فترة قياسية، والأرقام التي سأستعرضها دليل كاف

النمو في الاقتصاد الكويتي

وذكر البدر أن قدرة الاقتصاديين على الفهم الشرعي تميزت بواقع أن قيادة المؤسسات تبدأ برجل، وحاجة أكبر إلى مهارات قيادة لإدارة تلك المؤسسات. وأن العنصر البشري أهم مرحلة في نمو أي مؤسسة واهتمامنا بذلك يضمن وجودنا وتنوعا أكبر في القوى العاملة والخبرات والاهتمام بها، إضافة إلى خروج المستثمرين عن منظومة السوق المحلي إلى أسواق المنطقة وسيكون ذلك خطوة مهمة للمؤسسات الإسلامية لأنها بحاجة لتجربة طبقت ونجحت ولأنها منقذ خصب لنمو عمل مؤسساتنا وذلك لحدثة اقتصادياتها.

وسيشهد العمل تكاملا أكبر بين المؤسسات وعلينا أن نشجع ذلك وأن ندعم المناقشة الشريفة بينها، وعلى أسس قوة الجميع وليس قوتي على حساب غيري.

وقال: إن التقليد بين المؤسسات من أجل التقليد مرفوض والإبداع مطلوب حتى تضمن الاستمرار والوجود

وأن تكون جزءا من هذا المجتمع.

ويمكن للمؤسسات الإسلامية أن تتحد فيما

بينها في مشروعات حيوية، ويجب عدم التفكير

بمبدأ الريادة من الآن ضمنا للتعاون.

فالمؤسسات التقليدية أكثر تعاونا فيما بينها وأقل

حساسية والنتيجة أفضل، لم أر تعاونا واضحا،

وأعتقد أن الموضوع يحتاج إلى دراسة وإعادة

نظر. وسوق المال الكويتي جزء لا يتجزأ من

الاقتصاد الكويتي ويؤسفي القول إننا إلى الآن لا

نتفق على مفهوم واحد فني وشرعي للاستثمار

في الأسهم، وهذا يضعف قدرة المؤسسات المالية

الإسلامية ودورها في التفاوض.

الضرورة الملحة

وأشار البدر إلى أن تحويل المؤسسات التقليدية إلى إسلامية

حاجة وضرورة ملحة وهدف يصل إلى مستوى الالتزام الشرعي

بذلك أحيانا وفرصتنا بذلك كبيرة لقوة الموارد وكثرة المتاح ونظرتنا

إلى العنصر البشري.

كما أن الأزمات العالمية التي تعصف بالعالم الخارجي يخرج منها

بقوة ودروس مستفيضة، واقتصادنا المحلي نحن المتسببون به ومع

ذلك لا نعتبر.

وإذا أردنا اقتصادا متميزا يجب أن يكون لدينا: روية سليمة،

ومسار واضح، وقرار مناسب.

وأخيرا حان الوقت لكي تطور المؤسسات المالية الإسلامية الرؤى

وتخرج بالفلسفة الجديدة والمتطورة من خلال فهم واضح لدورها

التي وجدت من أجله ألا وهو الاستخلاف في المال وإعمار الأرض.

وعرض تلك الرؤى من خلال نماذج تكون بمثابة أمثلة حيوية

تؤكد نجاح عملها للأجيال القادمة.

٦٠٠ مليون دولار. كما بلغ حجم الأموال تحت الإدارة من ٨.٩ مليارات دولار. وهناك نسبة نمو مطردة خلال الثلاث سنوات الماضية تجاوزت ١٥٪ في الأموال المدارة وتجاوزت ١٥٠٪ بالعدد.

هذا النمو.. لماذا؟

وقال البدر: هناك حاجة استطاعت تلك المؤسسات تغطيتها مثل: «العمل، المستثمر، المستهلك، المؤسسات العامة، الوقف، التأمينات» حيث قدمت بديلا للعمل المصرفي التقليدي كتمويل المستهلك، الاجارة والاستصناع والمرايحة والأعمال المصرفية الأخرى وصناديق الاستثمار والمحافظ وتمويل المؤسسات وتمويل الدول للمشروعات ووجود أفكار جديدة تربط التشغيل بالإنتاج حيث اتبعت أسلوبا غير تقليدي وتفهمت المخاطر أكثر. كما حققت نتائج ساعدت

على نموها، واستفادات من واقع وتيار إسلامي يبحث عن جذوره، إضافة إلى اهتمامها بالعنصر البشري واستطاعت أن تنمي قدرات أصبحت مؤهلة لإدارة مؤسسات كبرى.

كما استفادت في بعض الأحيان من دعم سياسي لاهداف مختلفة.

السؤال المطروح

كيف ننظر كمؤسسات إسلامية لمفهوم النمو والاقتصاد؟.. على هذا السؤال أجاب البدر:

أن المؤسسات الإسلامية أكثر تهيؤا وتماشيا مع فلسفة النمو لأنها ترتبط بالآلية التشغيلية والإنتاجية للمجتمع، لذا يجب أن نؤهل هذا المفهوم لدينا من خلال تعزيز دور نكون فيه قيمة مضافة لأي عمل نقوم به.

ويتوجب علينا أن نخرج من مفهوم الحاجز الزجاجي ونصدر الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى العالم لأنه بديل مناسب ومهم لتجنب تقلبات وأزمات الاقتصاد، وإذا نظرنا إلى مفهوم البيوع نجدها تناسب حتى الدول النامية بالدرجة الأولى، وإذا رجعنا إلى مفهوم الزكاة نجدها تناسب الدول الغنية وهكذا. وأن نكون بمثابة

مؤسسات نقدم حولا مختلفة للمستثمرين على جميع الأصعدة وملاذنا في وقت الأزمات. وإيجاد التكامل الذي لم تستطع السياسات ولا اقتصاديات العالم أن توجده على أقل الأحوال لدى

مجتمعات متقاربة كالمجتمع الخليجي والعربي والإسلامي.

وقال: إننا نشهد تحولا تدريجيا من اقتصاد مهيم إلى اقتصاد

تحرر وانفتاح على الآخرين. يقل اعتماد البلد على مصدر النفط

كمورد وحيد وسيكون هناك اتجاه جدي لإيجاد منافذ أخرى مما

سيجعل هناك فرصا كبيرة لبروز مشاريع ذات صبغة تتناسب مع

توجهات المؤسسة الإسلامية.

■ ٢٢٠ مؤسسة

إسلامية حول

العالم تدير ١٩٠

مليار دولار

منها ٩ مليارات

في الكويت

المجرون ترأس اجتمعاء اللجنة الفنية لقواعد وبحث شراء شركات المساهمة أسهمها ب

الشركات المساهمة الكويتية بمضمون المعالجة المحاسبية المطروحة.

وفيما يلي نص القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ٨٨ موضوع النقاش:

- بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

- وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له.

- وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٠ في شأن تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات.

- وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠.

- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٣ بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية.

- وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة الداخلية لسوق الكويت للأوراق المالية.

- وعلى قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد ونظم تداول الأسهم في السوق.

- وعلى القرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ في شأن تنظيم شراء الشركة المساهمة لأسهمها وكيفية استخدام الأسهم المشتراة والتصرف فيها.

المالية فإن الأصول المحاسبية المتعارف عليها تقضي بأن يتم التأثير بأي أرباح تنتج عن هذه الأسهم على حقوق المساهمين وعدم اعتبارها كأحد مصادر الأرباح القابلة للتوزيع.

وأوضحت مذكرة المركزي أن المعالجة المحاسبية الصادرة عنه في هذا الشأن للبنوك والشركات الخاضعة لرقابته قد تبنت المفاهيم السليمة لمعالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن التعامل في تلك الأسهم وبما يتفق مع الفلسفة التي تحكم تلك العمليات حيث تقضي تلك التعليمات بإدراج حصة أسهم الشركة المشتراة من توزيعات الأرباح وأي أرباح أو خسائر تنتج عن إعادة بيع هذه الأسهم، وذلك في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين وعدم السماح باعتبار هذه الأرباح من قبيل الأرباح القابلة للتوزيع.

وتضمنت المذكرة تأكيدا بأنه حتى لا يكون هناك أي تأثيرات سلبية على أوضاع المعاملات التي تتم في سوق الكويت للأوراق المالية نتيجة السماح للشركات المساهمة غير الخاضعة لرقابة البنك المركزي بإدراج حصتها في التوزيعات النقدية للأرباح عن أسهمها المشتراة وأي أرباح أخرى قد تنتج عن التعامل في تلك الأسهم باعتبار أنها أرباح قابلة للتوزيع، ومن ناحية أخرى المحافظة على الوضع التنافسي فيما بين جميع الشركات المساهمة الكويتية بغض النظر عن كونها خاضعة لرقابة المركزي من عدمه، حيث تبرز أهمية إلزام جميع

ترأس وكييل وزارة التجارة والصناعة راشد المجرن أعمال الاجتماع الحادي والخمسين للجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع بندا واحدا يتعلق بالمعالجة المحاسبية الخاصة بشراء الشركات المساهمة لأسهمها وفقا لاحكام القرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقرار الوزاري رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ وطريقة الإفصاح عنها في البيانات المالية.

وقد شارك المجتمعون في مناقشة عدد من المذكرات التي وردت للوزارة في هذا الشأن، حيث ضم الاجتماع ممثلين عن كل من بنك الكويت المركزي وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وسوق الكويت للأوراق المالية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وعدد من المختصين في ذلك المجال.

وقد أخذت مذكرة البنك المركزي في الاعتبار أن معاملات الشركات المساهمة في أسهمها بيعا وشراء تندرج ضمن المعاملات التي تقوم بها الشركة مع مساهميها وتخرج عن إطار النشاط المعتاد الذي أنشئت من أجله الشركة وحتى لا يتم استخدام عمليات شراء الشركة لأسهمها كوسيلة للاستفادة بما لدى الشركة من معلومات داخلية لا تكون متاحة لباقي المتعاملين على تلك الأسهم، وما قد يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على مدى الثقة في عدالة المعاملات التي تتم في سوق الأوراق

مادة الحاسبة مضور المركزي

قرر مادة أولى: تلغى المادة ٣ من القرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ في شأن تنظيم شراء شركة المساهمة لأسهمها وكيفية استخدام الأسهم المشتراة والتصرف فيها.

مادة ثانية: يستبدل بنص المادة (٥) من القرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص التالي:

لا يجوز استخدام رأس مال الشركة في تمويل عمليات شرائها لأسهمها، وعلى الشركة أن تراعي في تمويلها لهذه العمليات ألا يزيد حجم المبالغ المستخدمة في هذا التمويل على مجموع أرصدة الاحتياطات المكونة من توزيعات صافي الربح والأرباح المرحلة وعلوالة الاصدار.

مادة ثالثة: تضاف مادة جديدة إلى مواد القرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ المشار إليه بالنص التالي:

مادة خامسة مكرر

مع مراعاة حكم المادة السابقة، على البنوك والشركات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي أن تحصل على موافقة مسبقة منه قبل شرائها لأسهمها وأن تلتزم في تمويل عمليات شرائها لأسهمها بمصادر التمويل التي يحددها بنك الكويت المركزي، وأي قواعد أخرى يحددها في هذا الشأن.

مادة رابعة: يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير التجارة والصناعة

اشتطت عدم تقديم خدمات لشركات منافسة

سياسة جديدة لـ «الاتصالات المتقلة» في تعاقداتها مع موزعي خدماتها

قال عدد من الموزعين لخدمات شركة الاتصالات المتقلة إن الشركة اتبعت سياسة جديدة في شروط التعاقد معهم خصوصاً من البند التاسع في العقد الذي يوقع مع الموزعين.

وأوضح بعض الموزعين أن الشركة وضعت شروطاً تمنعهم من تقديم خدمات لشركات منافسة، مشيرين إلى أن هذه الشروط جاءت مع قرب تشغيل شركة الاتصالات الوطنية والمتوقع أن يبدأ نشاطها في شهر سبتمبر المقبل.

وأوضحوا أن البند التاسع من العقد لم يكن موجوداً في العقود السابقة.

وينص هذا البند على أن يتعهد الموزع بعدم القيام بالتعاقد أو توزيع خدمات أي جهة أو شركة منافسة طوال مدة سريان العقد ما لم يحصل على موافقة خطية مسبقة من الشركة، كذلك عدم شبك أكثر من جهاز هاتف على خط واحد لأي مشترك أو بيع أجهزة مناداة أو شبكها أو تشغيلها لأي مشترك، وفي حال ممارسته أو قيامه بأي من الأعمال المذكورة يحق للشركة سحب قيمة الضمان البنكي كتعويض متفق عليه بين الطرفين فضلاً عن الرجوع على الطرف الثاني بالأضرار الأخرى كافة.

أرباح لـ «العقاري» و«المخازن» و«السكب» وخسائر لـ «الأسماك» في الربع الأول من العام

أعلنت ثلاث شركات مسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية عن صافي أرباحها عن الربع الأول من العام الحالي، في حين أعلنت شركة رابعة عن خسارتها عن الفترة ذاتها. وذكر البنك العقاري الكويتي أن صافي أرباحه عن الفترة من أول يناير الماضي حتى ٣١ مارس بلغ ١,٤٤٩,٠٠٠ دينار كويتي بحيث تكون ربحية السهم أربعة فلوس كويتية للفترة نفسها.

وأوضحت شركة الأسماك الكويتية المتحدة أن صافي خسارتها في الربع الأول من العام الحالي ٨٢,٣٦٤ ديناراً كويتياً وبلغت خسارة السهم ٠,٥٤ فلس. كذلك أشارت شركة المخازن العمومية أن صافي أرباحها عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي بلغت ٢,٠٢٥,٢٥٨ ديناراً كويتياً بحيث تبلغ ربحية السهم ستة فلوس كويتية للفترة ذاتها.

ولفتت شركة السكب الكويتية إلى أن أرباحها الصافية منذ ١ يناير حتى ٣١ مارس من العام الحالي بلغت ٣٣٠,٨٤٩ ديناراً كويتياً، ووصلت ربحية السهم إلى ٢٢ فلساً.

في لقاء مفتوح مع المستثمرين الصناعيين

العجيل: على الصناعيين أن يمتهدوا على أنفسهم

الصناعية في صباحان والشعبية عام ٢٠٠٠ سوف يبدأ العمل في تنظيم منطقة أمقرة.

قسائم مصانع الإسفلت

وعزا تأخير عملية تسليم قسائم صناعية لمصانع الإسفلت بالرغم من الموافقة عليها منذ أكثر من سنة إلى عدم توظيف المصانع في ميناء عبد الله لأسباب تتعلق بالبيئة.

وبالنسبة لتوجيهات هيئة الصناعة بشأن إعادة تطبيق الحماية الجمركية ومدى التعارض بين تطبيق هذه الحماية وشروط منظمة التجارة العالمية ذكر العجيل أن الهيئة أعدت دراسة للحماية الجمركية وإعادة العمل بها. ودعا اتحاد الصناعات الكويتية إلى حصر المشاكل المتعلقة بمنع دخول بعض المنتجات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا السعودية وتشكيل فريق عمل للقاء صناعي مع الدول الخليجية المعنية.

وطالب بتشكيل فريق عمل ووضع آلية محددة لتحديد المشاكل الناجمة عن ارتفاع ترسيم المنتجات الكويتية في جمارك كل من سوريا ولبنان. واعتبر أن ظاهرة الإغراق التي تتعرض لها السوق المحلية من المواضيع المهمة نظرا لتأثيرها السلبي على المنتجات الوطنية.

وقال لقد تم تشكيل لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية العديد من الجهات الحكومية المعنية لدراسة القضايا المتعلقة بهذه الظاهرة.

اتحاد جمركي

وشدد على أهمية أن تستعد الشركات الصناعية للمنافسة من الآن خصوصا في ظل قيام اتحاد جمركي موحد بين دول مجلس التعاون الخليجي في المدى القريب وفتح الحدود أمام السلع والمنتجات الخليجية والأجنبية.

الجانب من المواضيع المهمة التي تم طرحها على سعيد وكلاء وزارات الصناعة في دول الخليج لدراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

القرار الصناعي

وعن مدى إشراك الصناعيين بالقرار المتعلق بالتراخيص الصناعية أشار إلى أن لجنة شؤون الصناعة تضم في عضويتها ٤ أعضاء من القطاع الخاص ٢٠ من غرفة تجارة وصناعة الكويت وواحد من اتحاد الصناعات الكويتية. وأوضح أنه تم إنشاء مركز للخدمات المتكاملة وذلك في إطار استراتيجية العمل للتخلص من الروتين في إنجاز المعاملات اليومية.

شبكة معلومات

وبين العجيل مدى الجدية في ربط جميع الإدارات المعنية بالقطاع الصناعي بشبكة معلومات من داخل وخارج الهيئة لتسهيل إنجاز المعاملات وقال قد تم تشكيل لجنة تبسيط الإجراءات حيث باتت عملية الحصول على التراخيص لا تستغرق الآن أكثر من ٢٤ ساعة. وأكد على أن منح القسائم الصناعية يتم حسب الأولوية مشيرا إلى أن عدم توفير مثل هذه القسائم لتلبية الطلب الموجود يعتبر مشكلة بحد ذاتها.

سحب القسائم

واستعرض عملية سحب بعض القسائم الصناعية من مستثمرين صناعيين ووصفهم بأنهم غير جادين خصوصا في منطقة «أمقرة». وقال لقد اتجهت هيئة الصناعة إلى القطاع الخاص لتأهيل المناطق الصناعية في كل من منطقتي صباحان والشعبية، حيث تم تأهيل ٢٥ شركة خاصة للقيام بهذا الدور. وأوضح أنه بعد الانتهاء من تنظيم القسائم

دافع مدير عام الهيئة العامة للصناعة ناصر محمد العجيل عن مسيرة التنمية الصناعية في إيجاد بديل لتخفيف اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية. وقال في لقاء مفتوح مع المستثمرين الصناعيين عقد في مقر اتحاد الصناعات الكويتية إن غياب الاستراتيجية الصناعية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المصنعون الكويتيون كانا وراء عدم تمكن القطاع الصناعي خلال العقود الأربعة الماضية من ممارسة دوره المطلوب. وأكد العجيل أن قضية التنمية الصناعية لم تعد قابلة للتأجيل أو موضوعا يخضع لاعتبارات اقتصادية بحتة.

تخفيف الروتين

وبشأن تسهيل الإجراءات المتبعة لتخفيف الروتين في الهيئة بشأن طلبات التراخيص الصناعية وتوسعة المنشآت الصناعية قال العجيل إنه تم تشكيل لجنة للنظر في هذه التراخيص وتسهيل إجراءات الحصول عليها. وحول عدم دقة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية من منطلق أن بعض المكاتب الاستشارية التي تقيم هذه الدراسات غير مؤهلة أفاد بأن الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية في غاية الأهمية، وأنه لا بد من دراسة مدى احتياجات السوق للمشاريع الجديدة لتلافي تكرار المصانع التي تقوم بإنتاج منتج واحد، مشيرا إلى فتح المجال أمام كافة المكاتب الاستشارية لتقييم الجدول وذلك من منطلق منع الاحتكار. ودعا أصحاب المشاريع الصناعية الجديدة إلى مراجعة قسم الجدوى في الهيئة للحصول على الاسترشادات اللازمة قبل التوجه إلى المكاتب الاستشارية.

وفي ما يتعلق بالجانب التنسيقي بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص قيام مشاريع صناعية جديدة أكد على أن هذا

المنتج الوطني

وبالنسبة لعدم التزام المؤسسات الحكومية بشراء المنتجات الوطنية وإعطائها أفضلية في المشاريع الحكومية قال العجيل إن الهيئة نجحت في إلزام هذه المؤسسات في تطبيق القرارات الصادرة بهذا الخصوص.

المعارض الخارجية

وفيما يخص إقامة معارض للصناعات الكويتية في الخارج من قبل شركات غير مؤهلة ذكر العجيل إن الحل في غاية البساطة وهو عدم مشاركة الصناعة الوطنية في المعارض الخارجية قبل إجراء الدراسات اللازمة. وتوقع أن تنتهي اللجنة الخاصة بإعداد أسس تنمية الصادرات الكويتية ووضع الهيكل التنظيمي والإداري لصندوق دعم هذه الصادرات من أعمالها خلال ثلاثة أشهر من الآن.

مواصفات إلزامية

وحول وضع مواصفات إلزامية على الواردات المماثلة للمنتجات الوطنية لحماية الصناعة الكويتية من المنافسة غير الشريفة قال العجيل إن هيئة الصناعة تقوم من خلال إدارة المواصفات والمقاييس بوضع خطة خمسية لتطبيق المواصفات الكويتية مشيراً إلى أن المنتجات الواردة إلى البلاد التي تخضع للمواصفات الإلزامية توجد عليها رقابة.

وبالنسبة لاسترجاع أو إعادة قيمة التأمينات التي تحصل عليها هيئة الصناعة من جراء تعاقدات القسائم أفاد العجيل أن اللوائح القديمة تفرض وضع تأمين على قسائم الدول في حين أن الحاصل الآن هو التأمين لهذه القسائم لسنة واحدة ويمكن استردادها بعد مضي هذه المدة.

وعن مدى إمكان معاملة القسائم الصناعية في الفحيجيل والأحمدي معاملة قسائم الشويخ الصناعية أكد العجيل على أن منطقة الشويخ تم تحويلها من منطقة صناعية إلى خدمية بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في حين لم يتم التطرق لمنطقتي الفحيجيل والأحمدي الصناعيتين.

خطة تسويقية وإعلامية جديدة للتعامل معه

معرض «الصناعات الكويتية» تظاهرة بمشرف في سبتمبر

باشرت شركة معرض الكويت الدولي استعداداتها مبكرة لتنظيم وإقامة معرض الصناعات الكويتية كأكبر تظاهرة سنوية تشهدها الكويت لدعم وتشجيع المنتج الوطني. وتحت رعاية أكبر حشد من الجهات الرسمية ذات العلاقة بصناعاتنا الوطنية قررت أرض المعارض إقامة معرض الصناعات الكويتية برعاية كل من وزارة التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة الكويت والهيئة العامة للصناعة واتحاد الصناعات الكويتية خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر إلى ٨ أكتوبر المقبلين في مشرف.

حوار قومي

وبهذه المناسبة يقول مساعد العضو المنتدب للتسويق والعلاقات العامة في شركة معرض الكويت الدولي عبدالرحمن النصار إن معرض الصناعات الكويتية في دورته المقبلة الذي يأتي امتداداً لسنوات طويلة نظمت خلالها أرض المعارض ذلك المعرض الوطني لن يكون مقصوراً على استعراض الجديد في قطاع الصناعة المحلية فقط بقدر ما سيكون حدثاً مهماً تعزز الشركة حشد كل إمكاناتها لإبرازه وحفز كل الجهات الرسمية للوقوف في طليعة المشجعين للصناعات الوطنية والساعين إلى منحها كل الدعم والتأييد بل تعزز أرض المعارض أن تدير من خلال المعرض والمشاركين فيه حواراً قومياً حول حتمية التعامل مع القطاع الصناعي باعتباره البديل المناسب والراقد المهم في منظومة الدخل القومي للبلاد لاسيما في ظل الانهيارات السعرية التي تعصف بأسعار النفط العالمية وتسحب وراءها ميزانيات كل الدول المعتمدة اعتماداً أحادياً على النفط كمصدر للدخل.

خطة تسويقية

ويشير النصار إلى أن شركة معرض الكويت قد اعتمدت خطة تسويقية وإعلامية جديدة للتعامل مع معرض من أهم المعارض التي تتصدى لها سنوياً وترسخ وجودها ليس على المستوى المحلي فقط وإنما الإقليمي أيضاً وتخطط لكثير من الفعاليات التي سيضمها في هذا العام.

وفي الإطار ذاته قررت شركة معرض الكويت دعماً منها للمنتج الوطني وتشجيع القائمين عليه أن تخفض سعر المتر المربع للمشاركة المحلية وأن تنسق مع الجهات ذات العلاقة لحشد أكبر عدد من ممثلي الصناعات الوطنية ودعوتهم للمشاركة في معرض الصناعات الكويتية الذي سيقام في دورته المقبلة على ما يزيد عن ٨٠٠٠ متر مربع، وقد بادرت أكثر من ٢٥ شركة صناعية وطنية بحجز أجنحتها في المعرض فيما تتلقى الشركة طلبات المشاركة بمساحات تتلاءم مع الأقبال الجماهيري الذي يتسم به المعرض سنوياً والذي جاوز في دورته السابعة الـ ٥٠ ألف زائر.

مع تدهور أسعار الذهب في الأسواق العالمية وتخلص المصارف الكبرى منه

محافظ البنك المركزي: لا نية لخفض احتياطياتنا من الذهب ولن نعلن إدخال «اليورو» إلى سلة عملاتنا

حدة التضخم المستورد.
وخلص المحافظ إلى القول: وبناء على ذلك فإنه ليست هنالك علاقة بين التغيرات في أسعار الذهب العالمية وسعر صرف الدينار الكويتي.

لا إفصاح عن اليورو

ويرفض الشيخ سالم الصباح الإفصاح عن نوايا بنك الكويت المركزي بشأن إدخال عملة اليورو ضمن سلة العملات الخاصة بالدينار الكويتي باعتبارها غير معلنة، ويقول: لاشك إن العملات الأوروبية الإحدى عشر المنضوية ضمن عملة اليورو، تمثل في مجموعها قوة نقدية واقتصادية كبيرة، ويتم استخدام تلك العملات في جزء ملموس من إجمالي المعاملات الدولية التجارية والمالية مشيراً إلى أن بنك الكويت المركزي يقوم بمتابعة حثيثة لتطورات تحول العملات الأوروبية إلى عملة اليورو خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التي يتم خلالها تداول اليورو إلى جانب العملات الوطنية الأوروبية والتي من المتوقع أن تنتهي في عام ٢٠٠٢ عندما تصبح عملة اليورو العملة القانونية الوحيدة في الدول الأوروبية المؤسسة لها.

وأضاف: ويعكس اهتمام بنك الكويت المركزي بمتابعة تلك التطورات أهمية العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع دول منطقة اليورو.

ومضى قائلاً: أما فيما يتعلق بمدى إمكانية قيام بنك الكويت المركزي بإدخال عملة اليورو ضمن سلة العملات الخاصة بالدينار الكويتي، فمن المعلوم أن مكونات هذه السلة غير معلنة، وبالتالي لا يمكننا الإفصاح عن أي معلومات حول مكونات هذه السلة.

■ لا علاقة بين التغيرات في سوق الذهب وسعر صرف الدينار الكويتي ■ لا نتعامل مع مكونات الاحتياطيات من ذهب وعملات بمنظور مضاربي

لمواجهة الأزمات الاقتصادية وانخفاض عملتها إزاء مضاربات في أسواق العملات، كما من المتوقع أن يقدم البنك المركزي الانجليزي على خفض احتياطيه من الذهب من (٧١ ٥) طناً إلى ٣٠٠ طن، فيما أقدم البنك المركزي الأسترالي على طرح ١٦٧ طناً للبيع مطلع العام الماضي، كما من المتوقع أن يقوم بنك النقد الدولي على طرح كميات للبيع بغرض معالجة ديون على الدول الفقيرة، إلى جانب شائعات عن دول أخرى تعتزم خفض احتياطياتها الذهبية.

لا تأثير على الدينار

وحول مدى قوة الربط بين تراجع أسعار الذهب كاحتياطي واحتمال التأثيرات المتوقعة على سعر صرف العملة الوطنية يقول المحافظ: من المعلوم إنه وفقاً للسياسة التي يتبعها بنك الكويت المركزي منذ شهر مارس ١٩٧٥ فإن سعر صرف الدينار الكويتي يتحدد على أساس ربط الدينار الكويتي بسلة خاصة غير معلنة وغير موزونة من عملات الشركاء التجاريين والمالين الرئيسيين لدولة الكويت.

ويمضي قائلاً: وقد أثبتت هذه السياسة فاعلية ملحوظة في تحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية وفي التخفيف من

نفى محافظ بنك الكويت المركزي تكهنات توقعت إقدام المصرف الرئيسي للدولة على خطوة يتجاوب فيها مع الانخفاض المتسارع لأسعار الذهب في الأسواق العالمية وقيام العديد من المصارف الكبرى بخفض مقتنياتها من احتياطيات الذهب.

وأكد الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح أنه لا توجد لدى بنك الكويت المركزي في الوقت الحالي أي نية لإجراء تغيير في حجم مقتنياته من الذهب النقدي مؤكداً أنه لا يرى حاجة تستدعي اتخاذ مثل هذا الإجراء.

نظرة غير مضاربية

ويستطرد: يضاف إلى ذلك، أن الضوابط التي تحكم سياسة بنك الكويت المركزي بشأن إدارة واستثمار الاحتياطيات المتوافرة لديه تتركز على المحافظة على جودة واستقرار قيمة مكونات تلك الاحتياطيات في المدى البعيد منوهاً بأنها تمثل سياسة البنك بشأن مقتنياته من الذهب النقدي. وقال: من هذا المنطلق، فإنه لا يتم التعامل مع مكونات تلك الاحتياطيات من ذهب وعملات أجنبية وغيرها من منظور مضاربي.

أكبر انخفاض

تجدر الإشارة إلى أن أسواق الذهب العالمية تواجه أدنى مستوى لها منذ عشرين عاماً، حيث توقعت مصادر مصرفية أن يهبط سعر أونصة الذهب إلى ما دون (٢٧٠) دولاراً، فيما ذهبت تحليلات متشائمة إلى انخفاضه إلى مستوى ١٥٠ دولاراً للأونصة!

وكانت موجة من عمليات بيع احتياطيات الذهب قد عمت بنوك شرق آسيا وروسيا

مؤسسة البترول الكويتية تشهد أكبر عملية توظيف للعمالة الوطنية خلال عام

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن نجاحها والشركات التابعة لها في استقطاب أكبر عدد من الكويتيين المؤهلين للعمل في القطاع النفطي.

وأوضحت أن مجموع المعيّنين من العمالة الكويتية منذ الأول من أبريل ١٩٩٨ وحتى ٣٠ أبريل ١٩٩٩ بلغ في المؤسسة والشركات التابعة لها ٥٥٢ موظفاً جديداً، مشيرة إلى أن شركة البترول استحوذت على النصيب الأكبر من التعيينات والتي بلغت ٢٠١ موظف خلال الفترة المذكورة.

وأوضحت المؤسسة أن هذه التعيينات تمت بناءً على استراتيجية العمل المتبعة في المؤسسة وشركاتها التابعة والمتمثلة في رفع نسبة العمالة الكويتية من خلال سياسة الإحلال وخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتي المؤهل من الجنسين.

وتعتبر عملية توكيت القطاع النفطي من أولويات السياسة الإدارية التي تتبعها المؤسسة وشركاتها التابعة، حيث أصبحت المؤسسة من أكبر القطاعات العامة في الدولة استقطاباً للقوى المؤهلة من العمالة الوطنية.

مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة

تعيينات القوى العاملة الوطنية خلال الفترة من ١/٤/١٩٩٨ إلى ٣٠/٤/١٩٩٩

الجهة	كويتي	كويتي	كويتي	كويتي	كويتي
الجهة	كويتي	كويتي	كويتي	كويتي	كويتي
مؤسسة البترول الكويتية	٥٦	٨	١٢	٤	٧٥
شركة نفط الكويت	١٠٠	٦٥	١٧	-	١٨٢
شركة البترول الوطنية الكويتية	٥٣	٥٥	٩٢	٢	٢٠١
شركة صناعة الكيماويات البترولية	٢١	٧	٢٨	١	٥٧
شركة ناقلات النفط الكويتية	١٣	٤	١٣	١	٣١
الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	٢	٢	-	-	٤
الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	٢	-	-	-	٢
المجموع الكلي	٢٤١	١٤١	١٦٢	٨	٥٥٢

كانت تمتلكها آرال الألمانية

مؤسسة البترول تشتري

٢٠٥ محطات لتوزيع

الوقود في بلجيكا

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أن شركة البترول الكويتية العالمية التابعة لها قد قامت بشراء شبكة محطات لتزويد الوقود البالغ عددها ٢٠٥ محطات من شركة آرال الألمانية في بلجيكا.

وقالت المؤسسة في بيان صادر عنها إن شركة البترول الكويتية العالمية والتي تعتبر الذراع الاستثمارية للمؤسسة في أوروبا ويوجد مقرها في مدينة لندن، أن هذه الشبكة التي تم شراؤها تحتوي على محطات لتزويد الوقود في الطرق السريعة في بلجيكا، كما تحوي محطات لبيع الوقود وبيع التجزئة ذات خدمات ناتية في عموم بلجيكا، حيث يبلغ العدد الكلي لهذه المحطات ٢٠٥ محطات.

وتعتبر هذه الصفقة حيوية ومهمة بالنسبة لشركة البترول الكويتية العالمية حيث ستعزز وضعها التنافسي في بلجيكا من خلال النوعية الممتازة من محطات الوقود ذات التوزيع الجغرافي المميز في مختلف أرجاء بلجيكا، حيث يصبح عدد محطات شركة البترول الكويتية العالمية في بلجيكا بعد الشراء ٥١٧ محطة موزعة توزيعاً جغرافياً حيث تصل حصة الشركة التسويقية في بلجيكا إلى ١٧٪ من إجمالي السوق وتحل بذلك المرتبة الثانية بعد شركة شل التي تمثل حصتها ١٨٪ من السوق.

ستتحول جميع أنشطة شركة آرال الألمانية إلى شركة البترول الكويتية العالمية ابتداءً من ١/٧/١٩٩٩ وسوف تتحول لتحمل علامة Q8 العالمية في نهاية عام ٢٠٠٠.

برعاية صباح الأحمد

«معرض المال والاستثمار والعقار» ينظم في نوفمبر

مشاريع فلل إسكانية في مناطق مختلفة بالكويت بالإضافة إلى مشاريع الشاليهات وشقق التملك والإيجار، وأضاف أن عددا من الشركات المحلية قد وعد بإدراج مشاريع إسكانية جديدة ستطرح لأول مرة خلال هذا المعرض مع إمكانية تأمين بنوك محلية لتمويل عمليات التعاقد مع عدد من الشركات المشاركة.

حضور جماهيري

وتوقع قدومي أن يلاقي هذا المعرض حضورا جماهيريا كبيرا يفوق الـ ٣٥ ألف زائر خلال أيام المعرض الخمسة. وأشار إلى أن الشركة تقوم بالتحضير لبرنامج إعلاني ودعائي مكثف لهذا المعرض لحشد أكبر استقطاب له. وعلى غرار التجارب في المعارض السابقة أكد على أن إمكانية عقد صفقات كبيرة أمر وارد بل وفرصة معززة من جهة أخرى أشار إلى أن الشركة ستتنظم على هامش المعرض مجموعة من الندوات ستعالج في موضوعاتها عددا من المشاكل التي تهم المواطنين سواء كانت إسكانية أم استثمارية بالإضافة إلى ندوات عن فرص الاستثمار المالي والعقاري في عدد من الدول العربية والأجنبية. وأشار إلى أن جدول المحاضرات والمحاضرين سيعلن عنه في وقت لاحق.

وأشار إلى أن الشركة بالتعاون مع شركة الجال لتقييم وإدارة العقار، ستقوم بتنظيم دورة على هامش المعرض بعنوان «صناعة قرارات البيع والشراء في سوق العقار المحلي - دراسة وتحليل»، يشارك فيها مجموعة من نخبة المدراء العقاريين والماليين لعدد من الشركات المحلية وملوك العقارات والأشخاص المهتمين بتطوير مهاراتهم واكتساب خبرات عن القطاع العقاري وصناعة القرارات الاستثمارية الصائبة.

عدم اكتراث أسري، بالإضافة إلى قلة الفرص المناسبة المعروضة عليهم. وقال: وقد طرحنا شعارا في هذا المعرض الحكمة القديمة التي تقول بضرورة استغلال الفرد لما لديه من إمكانية مادية بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام الأول لقوته والثاني للاستثمار والتجارة والثالث لشراء عقار به فإن جار عليه الزمان وجد ما يقويه ويسانده في حياته من عوائد ومردود الاستثمار والعقار، ولو قام كل فرد بتطبيق هذه النظرية ووفقا لامكانياته لوجدنا أن معاناة الكثيرين ستكون ذكرى من الماضي واستطاعوا بذلك تأمين مستقبل أفضل لهم ولأسرهم. وأضاف: أن كثيرا من البنوك والشركات الاستثمارية تقوم بإدارة محافظ مالية وعقارية بمبالغ متفاوتة تبدأ من الألف دينار وصعودا إلى مئات الآلاف وهذه المحافظ تغطي كافة شرائح المجتمع مهما تفاوتت إيرادات الفرد المالية، وأهاب بالمواطنين بضرورة استغلال الفرص العقارية والاستثمارية المختلفة التي ستقدم لهم خلال أيام المعرض.

شركات محلية وأجنبية

من جهته أشار سمير قدومي إلى أنه ستتم دعوة مجموعة من الشركات المالية والاستثمارية والعقارية من الكويت بالإضافة إلى عدد آخر من الشركات العربية والأجنبية، وأكد أن الشركات المدعوة ستكون من ضمن تصنيف الدرجة الأولى في نشاطها والتي لها سمعتها العريقة ومصداقيتها في تنفيذ برامجها ومشاريعها، وأضاف أن عددا من الشركات العربية التي ستشارك بهذا المعرض قد وعد بمشاركة بنوكه لتمويل عمليات الشراء خلال فترة المعرض.

وأشار قدومي إلى مشاركة مجموعة كبيرة من الشركات المالية والاستثمارية والعقارية من دولة الكويت والتي ستطرح

برعاية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تقيم شركة العيسى للمعارض «معرض المال والاستثمار والعقار» في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نوفمبر القادم في فندق كويت ريجنسي بالاس، وقال نادر العيسى إن الشركة تسعى دوما لتنظيم معارض ذات مستوى راق من حيث التنظيم والإعداد أو من حيث مستوى وطبيعة الشركات العارضة، وعندما تنوي الشركة تنظيم أي معرض تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل الهامة لضمان نجاح المعرض، وبالطبع فإن المعارض التي تخدم شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين تحقق دائما استقطابا جماهيريا كبيرا لما تقدمه من حلول ومعالجات لكثير من مشاكل المواطنين الذين يسعون دائما إلى البحث عن فرص مناسبة لهم للاستثمار المالي أو إيجاد العقار المناسب لهم ولعائلاتهم.

المحور الأساسي

وأضاف العيسى ولكون المال والاستثمار والعقار تشكل محورا أساسيا وهاما ليس للأفراد فقط بل للدول والحكومات فإننا نسعى من خلال هذا المعرض إلى تقديم برامج ومشاريع للمواطنين تساعد على تأمين احتياجاتهم المستقبلية بضمان مستقبل آمن لهم من خلال استغلال فرص الاستثمار المالي والعقاري في هذا المعرض.

التوعية السليمة

وأشار إلى أن معاناة كثير من الأسر من تراكم الديون والصراف العشوائي وعدم استغلال ما لديهم من إمكانيات مادية بشكل سليم ناتج عن عدم وجود توعية سليمة أو

في ندوة « غلوبال » حول الاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية

جزيرة نظمت شركة بيت الاستثمار العالمي ندوة حول الاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية في محاولة منها إلى مواجهة التحولات التي تشهدها المنطقة

صندوق غلوبال

وتحدث نائب الرئيس التنفيذي للاستثمارات المحلية والخليجية في بيت الاستثمار العالمي بدر عبدالله السميح قائلا إنه في ظل الاتجاه التنافسي لأسعار الفائدة على الودائع في الكويت تقوم شركة بيت الاستثمار العالمي بطرح صندوق «غلوبال» للسوق النقدي للمساهمين في الكويت ومجلس التعاون الخليجي. وأفاد بأن الشركة تأمل بأن يساهم هذا الصندوق في تحسين العائد على الاحتياطات النقدية للمؤسسات والأفراد، وأن الصندوق يجب أن ينظر إليه كمكمل للودائع النقدية.

أهداف الصندوق

ويهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد على الأموال المستثمرة تفوق أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر، ولتحقيق ذلك فإن أموال الصندوق سيتم استثمارها في جميع أدوات السوق النقدية المتاحة حيث تشمل هذه الأدوات جميع الاذونات والسندات الحكومية والأدوات النقدية التي تطرحها الحكومة وكذلك جميع السندات وشهادات الإيداع الصادرة من البنوك أو الهيئات شبه الحكومية.

مزايا الاستثمار

وقال نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الصناديق الاستثمارية في الشركة سمير الغربلي أن صندوق الاسهم الخليجية يوفر عدة مزايا مثل أن الاسهم الخليجية تتداول حاليا بأسعار رخيصة مع عوائد نمو جيدة وعوائد جارية قوية، كما يتم تداول الاسهم الخليجية في أسواق الكترونية ذات سيولة وشغافية تعتمد على نظام قانوني صلب وكذلك انخفاض أسعار النفط أدى إلى التسريع في عملية الخصخصة في جميع الدول الخليجية.

استغلال الفرصة

وتحدث الغربي قائلا إن الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي تعتمد في تداولها على العائد الجاري أكثر من طرق تقييم الاسهم التقليدية مثل نمو الأرباح والتدفقات النقدية ومضاعفة السعر إلى الربح، كما تميز فريق غلوبل بالخبرة المحلية وعلاقته المختلفة بالمنطقة التي سوف تساهم في تسهيل عملية الدراسة والأبحاث واكتشاف الفرص في الأسواق الخليجية. وأشار إلى أن الدراسات أثبتت أن ارتفاع أسواق الاسهم الخليجية يأتي دائما بعد ١٢ شهرا من ارتفاعات ملحوظة في أسعار النفط كما أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي اعتمدت أسعار النفط ما بين ٨ - ١٠ دولارات للبرميل عند إعداد ميزانياتها لعام ٩٩ وأن أي ارتفاع في أسعار النفط سيعود بالفائدة على هذه الدول.

استثمارات في الخليجية

ومن ناحيته أكد رئيس المدراء التنفيذيين لشركة ستراتوس للاستشارات العالمية التي ستندير «صندوق الخليج العالمي» مع شركة «بيت الاستثمار العالمي» الفريدو فيغاز فيغاز أهمية الاستثمار في منطقة الخليج، وقال إن شركته تدير استثمارات بحوالي ١٥٠ مليون دولار في بعض دول العالم مثل روسيا والهند وبعض الدول الأفريقية، وقال إن شركة «ستراتوس» للاستشارات العالمية تدخل إلى السوق الكويتي لأول مرة وأن لدى الشركة نشاطا في البحرين وسلطنة عمان. وحول سؤال عن إمكان التوسع في الاستثمار مستقبلا، قال فيغاز إن ذلك يعتمد على الفوائد التي ستجنيها الشركة من خلال عملها الحالي، مبرحا عن أملة بأن تستثمر شركة «ستراتوس» في مجالات أخرى مستقبلا.

تحولات مالية

وقالت نائبة الرئيس والعضو المنتدب للشركة مها خالد الغنيم أن منطقة الخليج على وشك أن تشهد تحولات مالية واقتصادية جذرية تقوم بها دول المنطقة في سبيل مقاومة التقلبات المفاجئة في أسعار النفط العالمية.

فرص استثمارية

وأشارت الغنيم في كلمتها أمام الندوة إلى أن شركة «بيت الاستثمار العالمي» عملت منذ تأسيسها قبل حوالي العام بشكل دؤوب لتحقيق رسالتها والتي تتضمن خلق الفرص الاستثمارية المتنوعة بما يتيح للمستثمر تحقيق عوائد مجزية منوهة بأن من ضمن أهدافنا في بيت الاستثمار العالمي تركيز الضوء على الفرص الاستثمارية المتنوعة بما يتيح للمستثمر تحقيق عوائد مجزية منوهة بأن من ضمن أهدافنا في بيت الاستثمار العالمي تركيز الضوء على الفرص الاستثمارية المتوفرة في منطقة الخليج العربي وتقديمها إلى المجتمع الدولي من خلال الهندسة المالية والابتكار.

الاستثمار الأجنبي

وأوضحت أن من المحاولات التي قامت بها الشركة «بيت الاستثمار العالمي» على صعيد تشجيع الاستثمار العالمي الأجنبي في دول الخليج بشكل عام وفي الكويت بشكل خاص اتصالها بالمؤسسة العالمية للتمويل ١٤٠ التابعة للبنك الدولي والتي تختص بالاستثمارات في الدول النامية، لكي تقوم بالاستثمار في الكويت وقالت «بكل أسف أن المعايير والمؤشرات التي تستخدمها المؤسسة لا تعتبر الاقتصاد الكويتي من الاقتصادات الناشئة نظرا لارتفاع دخل الفرد الكويتي. رفضت هذه المؤسسة إدراج سوق الكويت من ضمن المؤشر الخاص بأداء أسواق المال باعتبار سوق الكويت من الأسواق المغلقة أمام المستثمرين الأجانب. وأضافت قائلة أننا نأمل بأن يتم شمول الاسهم الكويتية ضمن المؤشر.

صندوق الخليج العالمي

وأضافت الغنيم في كلمتها أن الشركة التي تسعى إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في المنطقة طرحت صندوق الخليج العالمي وهو صندوق برأسمال متغير مقره الدائم في الكويت يستثمر في جميع الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. وأشارت إلى أنه تمت تغطية رأسمال الصندوق بنجاح وبنسبة ٩٥ في المائة بمساهمة مستثمرين أجانب في حين الخمس في المائة الباقية ساهمت بها الشركة بصفتها مدير الصندوق.

اتفاقية شراكة

كما ذكرت أن الصندوق يعتبر الوحيد من نوعه الذي يستثمر في أسواق المنطقة تحت هيكل واحد، ونوهت إلى أن الشركة قامت بصفتها مديرا للصندوق وفي سعيها لتقديم الأفضل إلى المنطقة بالدخول في اتفاقية شراكة مع شركة «ستراتوس للاستشارات» وهي شركة استشارات مالية واستثمارية مسجلة في الولايات المتحدة ومقرها بنيويورك تدير فعليا ١٢٠ مليون دولار أمريكي في الأسواق الناشئة وعينتها مستشارا للاستثمار لهذا الصندوق. واختتمت الغنيم كلمتها معربة عن أملها بأن يكون هذا الصندوق نقطة البداية الحقيقية للأسواق الخليجية كأسواق مستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

مرسوم بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٢ بنظام التأمين التكميلي ومذكرته الإيضاحية

التأمينات الاجتماعية المشار إليه.
(ب) العناصر التي لا تدخل في تعريف المرتب المنصوص عليه في التأمين الأساسي، والتي يحددها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة، كما يحدد هذا القرار قواعد حسابها.
وتعتبر كل من شرائح داخل الاشتراك المبينة في الجدول رقم (١) المرافق في حكم المرتب.
ويكون الحد الأقصى للمرتب في التأمين التكميلي (١٠٠٠ د.
ك) شهريا، ويجوز للوزير بعد موافقة مجلس الإدارة تعديل هذا الحد.
(٤) بالمؤمن عليه: كل من يخضع لنص المادة (٢) من هذا القانون.
(٥) بالمعاش التكميلي: المعاش المستحق وفقا لأحكام هذا القانون.

«مادة (٢)»

تسري أحكام هذا القانون على الفئات الآتية:
(١) المؤمن عليهم والمستفيدون الخاضعون للتأمين الأساسي الذين يتقاضون مرتبات تخضع للتأمين التكميلي، ويكون التأمين عليهم إلزاميا.
ويستثنى مما تقدم الفئات المنصوص عليها في (٤، ٥، ٦) من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه.
(٢) المؤمن عليهم الخاضعون لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه الذين بلغت شرائح الدخل الشهري لكل منهم الحد الأقصى المنصوص عليه في الجدول رقم (٦) المرافق للقانون المذكور.
(٣) المؤمن عليهم والمستفيدون الخاضعون للتأمين الأساسي الذين يرغبون زيادة معاشاتهم، حتى ولو كانوا يخضعون إلزاميا لنظام التأمين التكميلي.
ويكون الاشتراك في التأمين التكميلي والاستمرار فيه اختياريا للفئتين (٢، ٣)، وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة.

«مادة (٢)»

تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تطبيق نظام التأمين التكميلي، ويكون لوزير المالية ومجلس إدارة المؤسسة ومديرها العام ذات الاختصاصات المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه في تطبيق أحكام هذا النظام.

بعد الاطلاع على الدستور
وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو ١٩٨٦ م.
وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤ بشأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له.
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني.
وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له.
وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بنظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له.
وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية.
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له.
وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له.
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له.
وعلى المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بالاشتراك في التأمينات الاجتماعية اختياريا للعاملين في الخارج ومن في حكمهم.
وبناء على عرض وزير المالية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،
أصدرنا القانون الآتي نصه:

«مادة (١)»

في تطبيق هذا القانون يقصد:
(١) بالتأمين الأساسي: التأمين المنصوص عليه في كل من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار إليهما.
(٢) بالتأمين التكميلي: التأمين الصادر به هذا القانون.
(٣) بالمرتب: ما يتقاضاه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي. بعد استبعاد المرتب المنصوص عليه في التأمين الأساسي. وعلى الأخص ما يلي:
(أ) ما يزيد على الحد الأقصى للمرتب المنصوص عليه في قانون

« مادة (٤) »

يضاف إلى الصناديق المنشأة بموجب قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه صندوق للتأمين التكميلي المنصوص عليه في هذا القانون، وتتكون موارده من الأموال الآتية:

(أ) الاشتراكات الدورية التي تقتطع من مرتبات المؤمن عليهم بواقع (٥٪) شهريا.

(ب) الاشتراكات الدورية التي يؤديها أصحاب الأعمال عن المؤمن عليهم العاملين لديهم بواقع (١٠٪) من مرتباتهم.

(ج) الاشتراكات الدورية التي يؤديها المؤمن عليهم المنتفعون بالاشتراك الاختياري في نظام التأمين التكميلي، وذلك بواقع (٥٪) من شريحة الاشتراك التي يختارها المؤمن عليه من الجدول رقم (١) المرافق.

(د) مقابل ضم المدد المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون.

(هـ) حصة استثمار أموال الصندوق.

(و) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة فيما يتعلق بهذا الصندوق.

ويفرد حساب خاص ضمن الصندوق لإيرادات ومصروفات التأمين بالنسبة للفتتين المنصوص عليهما في (٣،٢) من المادة (٢) من هذا القانون.

وتحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة، مواعيد وإجراءات سداد الاشتراكات والأقساط الدورية وحالات تأجيلها والمبالغ الإضافية المستحقة عن التأخير والتخلف عن السداد وذلك بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في التأمين الأساسي وحالات الإعفاء من تلك المبالغ كلها أو بعضها، وحالات وقف وإلغاء الاشتراك الاختياري في التأمين التكميلي والشروط والقواعد اللازمة للعودة إليه.

« مادة (٥) »

يجوز بناء على طلب المؤمن عليه ضم المدد التالية:

(أ) مدد الخدمة الفعلية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون التي كان المؤمن عليه يخضع خلالها للتأمين الأساسي وذلك باقتراض سريان التأمين التكميلي خلالها.

(ب) المدد الاعتبارية.

(ج) مدد الاشتراك السابقة في التأمين التكميلي التي سبق أن صرف عنها مكافأة تقاعد.

ويكون ضم كل من تلك المدد في الحالات ووفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة.

« مادة (٦) »

يستحق المعاش التكميلي في الحالات التي يستحق فيها معاش تقاعدي من التأمين الأساسي مهما كانت مدة الاشتراك في التأمين التكميلي، وكذلك الحال بالنسبة لصرف المعاش.

« مادة (٧) »

يسوى المعاش التكميلي وفقا للجدول رقم (٢) المرافق وعلى أساس رصيد المؤمن عليه في التأمين التكميلي. ويحدد هذا الرصيد وفقا للجدول رقم (٣) المرافق.

ويجوز تعديل المعاملات الواردة في الجدولين المذكورين بما من شأنه زيادة المعاش، وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وفي الحدود التي يسمح بها المركز المالي لصندوق التأمين التكميلي.

« مادة (٨) »

يجوز لصاحب المعاش تأجيل صرف المعاش التكميلي، وفي هذه الحالة يزداد المعاش بواقع (٥٪) سنويا عن الأشهر الكاملة من المدة من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الصرف.

« مادة (٩) »

استثناء من القواعد السابقة تحسب مدة الاشتراك في التأمين التكميلي بالنسبة للفتات المنصوص عليها في الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه وفقا للقواعد المنصوص عليها في الفصل المذكور.

وفي تطبيق حكم الفقرة السابقة يعتبر المعاش المنصوص عليه في البند (٢) من المادة (٢٢) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه مستحقا عن مدة اعتبارية مقدارها عشرون سنة.

« مادة (١٠) »

في حالة عدم استحقاق معاش تقاعدي من التأمين الأساسي، يجوز للمؤمن عليه صرف مكافأة تقاعد من التأمين التكميلي في الحالات التي تصرف فيها المكافأة من التأمين الأساسي، وذلك بالقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة.

وتحسب المكافأة المذكورة بالطريقة التي يحسب بها رصيد المؤمن عليه في هذا التأمين مع استخدام نسبة (٥٪) لجميع الأعمار ما لم يكن مقابل الضم محسوبا على أساس نسبة أقل فتستخدم النسبة الأخيرة بمقدارها.

« مادة (١١) »

يجوز للمؤسسة أن تستبدل نقودا بحقوق أصحاب المعاشات في

« مادة (١٧) »

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من ١/١/١٩٩٥.
أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبدالله السالم الصباح

وزير المالية
ناصر عبدالله الروضان

صدر بقصر بيان في ١٠ ربيع الثاني ١٤١٢ هـ
الموافق: ٦ أكتوبر ١٩٩٢ م

جدول رقم (١)
بتحديد شرائح الاشتراك الاختياري للمؤمن عليه
ملاحظات:

رقم شريحة الاشتراك	الشريحة بالدينار
١	١٠٠
٢	٢٠٠
٣	٣٠٠
٤	٤٠٠
٥	٥٠٠
٦	٦٠٠
٧	٧٠٠
٨	٨٠٠
٩	٩٠٠
١٠	١٠٠٠

(١) يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة إضافة شرائح جديدة تزيد على أعلى شريحة من الشرائح الواردة في هذا الجدول.

(٢) يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وضع الشروط والقواعد التي يتم وفقاً لها اختيار شريحة بدء الاشتراك أو تعديلها أو تعديل الشريحة التي تؤدي على أساسها الاشتراكات إلى شريحة أعلى أو أدنى.

التأمين التكميلي، وذلك وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفصل الثاني من الباب السادس من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه فيما عدا الفقرة الثانية من المادة (٧٧) من القانون المذكور. واستثناءً مما تقدم لا تترتب أية حقوق استبدالية على ضم مدد بمعدل يقل عن (١٥٪) من المرتب.

« مادة (١٢) »

إذا عاد صاحب المعاش التكميلي إلى الاشتراك في التأمين، فإنه عند انتهاء الاشتراك يعاد حساب المعاش التكميلي عن مجموع مدد الاشتراك في التأمين السابقة للعودة واللاحقة لها إذا بلغت مدة الاشتراك الأخيرة سنة أو أكثر وكانت فترة استحقاق المعاش الأخيرة التي لا تخضع للتأمين تقل عن سنة. وفي غير الحالات المشار إليها في الفقرة السابقة يحسب المعاش التكميلي عن المدة اللاحقة وحدها ويضاف إلى المعاشات المستحقة عن المدد السابقة.

« مادة (١٣) »

في حالة استحقاق المعاش التقاعدي عن التأمين الأساسي بسبب وفاة المؤمن عليه تضاف قيمة المعاش التكميلي إلى المرتب أو المعاش حسب الحالة عند تحديد مقدار منحة الوفاة، ويتحمل صندوق التأمين التكميلي بالقيمة المضافة.

« مادة (١٤) »

إذا قل مجموع المعاش التقاعدي والمعاش التكميلي عن المعاش التقاعدي محسوباً عن كامل مدة الاشتراك وعلى أساس المرتب في التأمين الأساسي في اليوم السابق على تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي مضافاً إليه المعاش التكميلي المستحق عن مدة الاشتراك في التأمين التكميلي محسوباً على أساس المقدار الزائد على المرتب الذي حسب على أساسه المعاش التقاعدي، يزداد المعاش التكميلي بقيمة الفرق وتعتبر الزيادة جزءاً منه.

« مادة (١٥) »

يعتبر المعاش التكميلي جزءاً من المعاش التقاعدي وتسري عليه كافة أحكامه فيما لم يرد بشأنه حكم خاص في هذا القانون.

« مادة (١٦) »

تسري أحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه، عدا المادة (٢٠) منه، وذلك فيما لم يرد بشأنه حكم خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه.

**جدول رقم (٣)
(بحساب رصيد المؤمن عليه في التأمين التكميلي)**

أساس حساب الرصيد	السن عند استحقاق المعاش
٪١٥,٠٠	٤٥ أو أقل
٪١٥,٦٧	٤٦
٪١٦,٣٣	٤٧
٪١٧,٠٠	٤٨
٪١٧,٦٧	٤٩
٪١٨,٣٣	٥٠
٪١٩,٠٠	٥١
٪١٩,٦٧	٥٢
٪٢٠,٣٣	٥٣
٪٢١,٠٠	٥٤
٪٢١,٦٧	٥٥
٪٢٢,٣٣	٥٦
٪٢٣,٠٠	٥٧
٢٣,٦٧	٥٨
٪٢٤,٣٣	٥٩
٪٢٥,٠٠	٦٠ أو أكثر

ملاحظات:

- (١) في حساب السن عند استحقاق المعاش يجبر كسر السنة إلى سنة.
- (٢) مع مراعاة الملاحظتين (٥,٣) التاليتين، يحسب الرصيد على النحو التالي:
- (أ) الأساس المقابل للسن X متوسط المرتب الشهري المشار إليه في الملاحظة (٢) X مدة الاشتراك في التأمين بالشهور.
- (٣) في حساب الرصيد يقصد بمتوسط المرتب الشهري ناتج قسمة مجموع المرتبات التي سددت على أساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك في التأمين التكميلي على عدد أشهر هذه المدة، ثم يزداد هذا الناتج بواقع (٥٪) سنوياً عن مدة تعادل نصف الفترة من تاريخ الاشتراك في التأمين حتى نهايته مضافاً إليها كامل المدة من تاريخ انتهاء الاشتراك حتى تاريخ الواقعة المنشئة للحق في صرف المعاش التقاعدي، وفي حساب مجموع هاتين المديتين يجبر كسر الشهر إلى شهر ويعتبر الشهر جزءاً من (١٢) جزءاً من السنة.
- ويعتبر المرتب الذي حسب على أساسه مقابل ضم المدد المضمومة في حكم المرتب الذي سددت على أساسه الاشتراكات.
- (٤) في حساب مدة الاشتراك في التأمين يجبر كسر الشهر إلى شهر.
- (٥) في حساب الرصيد تعامل حالات استحقاق المعاش بسبب العجز الكامل أو العجز عن الكسب أو الوفاة على أساس سن الستين إذا كانت السن تقل عن ذلك، كما تضاف إلى مدة الاشتراك في التأمين مدة اعتبارية تعادل الفرق بين السن الحقيقية في تاريخ الاستحقاق وبين سن الستين وذلك دون مقابل. ولا يسري حكم الفقرة السابقة على الحالات التي تستحق خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاشتراك الاختياري في التأمين التكميلي ما لم يكن العجز أو الوفاة ناتجاً عن حادث.

**جدول رقم (٢)
بتحديد المعاش التكميلي**

المبلغ من الرصيد الذي يقابل دينارا من المعاش الشهري	السن عند استحقاق المعاش
٢٠٢	حتى ٤٠
٢٠٠	٤١
١٩٨	٤٢
١٩٦	٤٣
١٩٤	٤٤
١٩٢	٤٥
١٩٠	٤٦
١٨٨	٤٧
١٨٦	٤٨
١٨٣	٤٩
١٨٠	٥٠
١٧٧	٥١
١٧٤	٥٢
١٧١	٥٣
١٦٨	٥٤
١٦٥	٥٥
١٦٢	٥٦
١٥٩	٥٧
١٥٦	٥٨
١٥٣	٥٩
١٥٠	٦٠
١٤٤	٦١
١٣٨	٦٢
١٣٢	٦٣
١٢٦	٦٤
١٢٠	٦٥ أو أكثر

ملاحظات:

- (١) في حساب السن عند استحقاق المعاش يجبر كسر السنة إلى سنة.
- (٢) يحدد المعاش التكميلي الشهري بما يعادل ناتج قسمة مقدار الرصيد على المبلغ المقابل للسن المبين بالجدول.
- (٣) في تحديد المعاش التكميلي تعامل حالات العجز الكامل والعجز عن الكسب والوفاة على أساس سن الستين إذا كانت السن تقل عن ذلك.

المذكرة الإيضاحية

للمرسوم بقانون بنظام التأمين التكميلي

المستحق من التأمين التكميلي حيث انتهت إلى أن منهج الرصيد هو المنهج المناسب للتأمين التكميلي لأنه يخلو من العيوب والتحفظات التي تشوب منهج المرتب الأخير، فضلا عن أنه يتفق وما اتبعته الدول الأخرى في هذا الشأن، وقد روعي تطوير هذا المنهج بحيث يحقق أكبر قدر ممكن من مزايا غيره من مناهج الرصيد البديلة ويتواءم مع الواقع الكويتي، ومع طموحاته وآماله وقضاياها المختلفة.

وبناء على ما تقدم فإنه قد رؤي أن يكون هناك «تأمين أساسي» وهو الذي تتناوله تشريعات التأمين الاجتماعي المعمول بها حاليا، و«تأمين تكميلي» يتناوله المشروع المعروض. وقد أعد المشروع متضمنا ما توصلت إليه الدراسة من مبادئ وأحكام، ويتكون المشروع من (١٧) مادة على النحو التالي:

تناولت المادة (١) تعريف بعض الألفاظ والتعبيرات التي تكرر ورودها في المشروع، وتحديد معانيها والمقصود بكل منها في تطبيق أحكامه، وذلك على التفصيل التالي:

(١) يقصد «بالتأمين الأساسي» التأمين المنصوص عليه في كل من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦، وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠. (٢) يقصد «بالتأمين التكميلي» التأمين الذي ينظمه هذا المشروع.

(٣) يقصد «بالمرتب» ما يتقاضاه المؤمن عليه الذي يخضع لهذا التأمين من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي مما لا يدخل في عناصر المرتب المنصوص عليه في التأمين الأساسي، سواء في ذلك المقدار الزائد على الحد الأقصى المقرر قانونا للمرتب المذكور أو العناصر الأخرى التي لا تدخل في تعريفه كبعض العلاوات والبدلات والمكافآت التي يحددها ويبين قواعد حسابها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ونظرا لأن نظام التأمين التكميلي يشمل -كما سبق أن أوضحنا- المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية الذين لا يتقاضون مرتبات، فقد تضمنت الفقرة الثانية من هذا البند حكما يقضي بأن الشريحة

أبدي كثير من الفئات المختلفة من المواطنين العاملين في المجالين المدني والعسكري رغبتهم في إخضاع العناصر التي لا تدخل في تعريف المرتب الخاضع لنظم التأمين الاجتماعي المعمول بها حاليا، سواء منها ما يعرف بالبدلات والعلاوات والمكافآت، أو جزء المرتب الذي يجاوز الحد الأقصى للمرتب في القطاعين الأهلي والنقطي، باعتبار أن تلك العناصر تعتبر مكملة لمرتب المؤمن عليه أو المستفيد، ويعتمد عليها في حياته المعيشية خلال مدة عمله، فمن المنطقي أن تخضع للتأمين الاجتماعي لتكون جزءا من المعاش الذي يعتمد عليه بعد انتهاء مدة خدمته.

وتنفيذا لخطة المؤسسة في استكمال حلقات التأمين الاجتماعي على مراحل متعاقبة، وإيماننا منها بضرورة ترشيد النظام القائم بما يحقق صالح المؤمن عليهم والمستفيدين قامت المؤسسة بإعداد دراسات مستفيضة استغرقت عدة سنوات تناولت حجم العناصر التي لا تدخل في تعريف المرتب الخاضع للتأمين الحالي في القطاعات المختلفة من ميدان القوى العاملة، ويتفق مع كونه مما يعتمد عليه المواطن أساسا في معيشته، مع اختيار نظام التأمين الملائم لطبيعة تلك العناصر، والذي يحقق النتيجة المستهدفة منه.

وقد رؤي أن يشمل نظام التأمين الجديد كافة المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية والمستفيدين الخاضعين لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين، ويكون التأمين عليهم إلزاميا، كما يمتد هذا التأمين اختياريا للمؤمن عليهم الخاضعين لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية وكذلك من يرغب في زيادة معاشه من الفئات الأخرى.

كما استهدفت الدراسات أن يغطي نظام التأمين التكميلي العناصر الرئيسية من المرتب التي لها صفة الاستقرار دون العناصر العارضة التي لا يعتمد عليها أساسا في المعيشة، كما يغطي التأمين جزء المرتب غير المغطى تأمينيا بالتأمين الحالي وهو ما يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا للمرتب في القطاعين الأهلي والنقطي، وما قد يستتبعه من ضرورة توحيد الحد الأقصى للمرتب في جميع القطاعات بحيث يخضع ما يجاوزه للتأمين التكميلي.

كما تناولت الدراسات الطريقة الملائمة لحساب المعاش

التي يختارها المؤمن عليه في التأمين التكميلي من شرائح الاشتراك المبينة في الجدول رقم (١) المرافق للمشروع، تعتبر في حكم المرتب.

كما وضعت الفقرة الثالثة من هذا البند حدا أقصى للمرتب في مفهوم التأمين التكميلي هو (١٠٠٠ د.ك) شهريا بحيث لا يجوز الاشتراك في هذا التأمين عن مبالغ تزيد على هذا الحد حتى ولو كانت تدخل في تعريف المرتب على النحو السابق بيانه في الفقرات السابقة من هذا البند، وأضاف أنه يجوز لوزير المالية بعد موافقة مجلس الإدارة تعديل هذا الحد إذا لزم الأمر.

ومما هو جدير بالذكر أن المقابل النقدي المشار إليه في الفقرة الأولى من هذا البند لا يشمل ما يتقاضاه المؤمن عليه من مرتب عن عمل غير أصلي وفقا لتعريف العمل الأصلي المنصوص عليه في المادة (١٤) من قانون التأمينات الاجتماعية، سواء في ذلك المرتب الأساسي أو العناصر الإضافية الأخرى.

(٤) يقصد «بالمؤمن عليه» في تطبيق نظام التأمين الاجتماعي كل من تشمله الفئات المنصوص عليها في المادة (٢).

(٥) يقصد «بالمعاش التكميلي» المعاش المستحق وفقا لأحكام هذا النظام.

أما باقي التعاريف فيرجع في تحديد ما يقصد بها إلى المادة (١) من قانون التأمينات الاجتماعية وذلك إعمالا لحكم المادة (١٦) من هذا المشروع.

وتناولت المادة (٢) تحديد الفئات التي تسري عليها أحكام المشروع على النحو التالي:

١- المؤمن عليهم والمستفيدون الخاضعون للتأمين الأساسي الذين يتقاضون مرتبات تخضع للتأمين التكميلي، ويكون خضوعهم لهذا التأمين إلزاميا، وهم المؤمن عليهم الخاضعون لأحكام الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية بما في ذلك المشتركون طبقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بالاشتراك في التأمينات الاجتماعية اختياريًا للعاملين في الخارج ومن في حكمهم، والعسكريون من رجال الجيش والقوات المسلحة وأعضاء قوة الشرطة ومتطوعو الحرس الوطني المنصوص عليهم في البنود (١، ٢، ٣) من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين، دون الفئات الثلاث المنصوص عليها في البنود (٤، ٥، ٦) من المادة المذكورة، أما العسكريون غير الكويتيين المنتفعون بأحكام المرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ فإنهم لا يخضعون لأحكام التأمين التكميلي.

٢- المؤمن عليهم الخاضعون لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية الذين بلغت شرائح دخل

اشتراكاتهم في التأمين الأساسي الحد الأقصى لشرائح الدخل المبينة في الجدول رقم (٦) المرافق للقانون المذكور، ويكون الاشتراك في التأمين التكميلي بالنسبة لهذه الفئة اختياريًا.

٣- المؤمن عليهم والمستفيدون الخاضعون لأحكام التأمين الأساسي الذين يرغبون زيادة معاشاتهم حتى ولو كانوا يخضعون إلزاميا لنظام التأمين التكميلي، ويكون الاشتراك في هذا التأمين بالنسبة لهذه الفئة اختياريًا أيضا.

ومؤدى ذلك أن المؤمن عليه والمستفيد الخاضع للتأمين الأساسي يخضع إلزاميا لنظام التأمين التكميلي إذا كان يتقاضى مرتبا يخضع لهذا التأمين، وله كذلك أن يشترك اختياريًا في هذا النظام لتحسين معاشه، ولكن الاشتراك الاختياري في هذه الحالة لا يعفي من الخضوع للاشتراك الإلزامي، كما أن المؤمن عليهم والمستفيدون الخاضعون للتأمين الأساسي الذين يتقاضون مرتبات لا تخضع للتأمين التكميلي يمكنهم الاشتراك اختياريًا في هذا التأمين لتحسين معاشاتهم أيضا.

ونصت الفقرة الثانية من المادة (٢) على أن الاشتراك الاختياري في التأمين التكميلي والاستمرار فيه يكون وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة.

ونصت المادة (٣) على أن تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تطبيق نظام التأمين التكميلي، ويكون لوزير المالية ومجلس إدارة المؤسسة ومديرها العام ذات الاختصاصات المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية في تطبيق هذا النظام.

وتقضي المادة (٤) بإضافة صندوق للتأمين التكميلي إلى الصناديق المنشأة بمقتضى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية، وتتكون موارد هذا الصندوق مما يلي:

(أ) اشتراكات يقطعها صاحب العمل بواقع (٥٪) شهريا من مرتب المؤمن عليه.

(ب) اشتراكات يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٠٪) شهريا من مرتب المؤمن عليه.

(ج) اشتراكات يلتزم بها المؤمن عليه المشترك اختياريًا في نظام التأمين التكميلي بواقع (١٥٪) من شريحة الاشتراك التي يختارها من الجدول رقم (١) المرافق للمشروع.

وقد أُلزم المشرع صاحب العمل بأداء الاشتراكات المشار إليها في (أ، ب) دوريا إلى المؤسسة وكذلك المؤمن عليه المشار إليه في (ج) ويقصد بالدورية المواعيد غير الشهرية، إذ إن طبيعة بعض عناصر المرتب في هذا التأمين قد تتطلب تحديد مواعيد غير شهرية لوجوب أداء الاشتراكات عنها.

ويلاحظ أن الفقرة الثانية من هذه المادة قد نصت على أن يفرّد حساب خاص ضمن الصندوق لإيرادات ومصروفات

بأنه إذا استكمل صاحب المعاش المؤقت أثناء مرضه المدة اللازمة لاستحقاق معاش تقاعدي أو توفي أثناء مرضه سوي المعاش التقاعدي من تاريخ استكمال المدة أو حدوث الوفاة مع حساب مدة المرض ضمن مدة الاشتراك في التأمين دون أن تؤدي عنها أية اشتراكات، وكذلك الحال بالنسبة للمعاش المؤقت المنصوص عليه في المادة (٦٠) من القانون المذكور، فإنه يلاحظ أن الأحكام الواردة في المادتين (٦٠، ١٨) المشار إليهما تسري كذلك بالنسبة للمعاش التكميلي بمقتضى أحكام المادة (١٦) من النظام.

وحددت الفقرة الأولى من المادة (٧) طريقة تسوية المعاش التكميلي فقررت بأنه يسوي وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق للمشروع، وعلى أساس رصيد المؤمن عليه في هذا التأمين الذي يحدد وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق للمشروع.

وانتظاراً لما يسفر عنه تطبيق هذا النوع الجديد من التأمين، وتوقفاً لإمكانية زيادة المعاش التكميلي إذا أسفر الفحص المالي لصندوقه عن فائض يسمح بهذه الزيادة، فقد أجازت الفقرة الثانية من المادة (٧) تعديل المعاملات الواردة في الجدولين رقم (٣، ٢) المرافقين للمشروع بما من شأنه زيادة هذا المعاش وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة، وفي الحدود التي يسمح بها المركز المالي لصندوق التأمين التكميلي.

كما أجازت المادة (٨) لصاحب المعاش التكميلي أن يطلب تأجيل صرف المعاش التكميلي عن موعد استحقاق الصرف، وفي هذه الحالة فإنه يستحق زيادة في المعاش بواقع (٥٪) سنوياً عن الأشهر الكاملة عن المدة من تاريخ الاستحقاق المؤجل حتى تاريخ الصرف.

أما المادة (٩) فقد تضمنت حكماً استثنائياً يقضي بأن مدة الاشتراك في التأمين التكميلي بالنسبة للفئات المنصوص عليها في الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية - وهم رؤساء الوزراء والوزراء ورؤساء ونواب رؤساء وأعضاء كل من المجلس التأسيسي ومجلس الأمة والمجلس الوطني - تحسب مدة الاشتراك في التأمين التكميلي بالنسبة لهم وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الفصل المذكور، وذلك توحيداً للمعاملة بين التأمين الأساسي والتأمين التكميلي في هذا الشأن.

غير أنه نظراً لأن المعاش التقاعدي المستحق وفقاً للبند (٢) من المادة (٢٢) من قانون التأمينات الاجتماعية لم تحدد المدة التي حسب على أساسها المعاش صراحة، فقد أوضحت الفقرة الثانية من المادة (٩) أنه في حساب مدة الاشتراك في التأمين التكميلي بالنسبة للفئات المبينة في الفقرة الأولى منها في الحالة المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٢٢) المشار إليها يعتبر

المشتركين اختياريًا في هذا التأمين ليتسنى بيان مدى ملاءمة الإيرادات للمصروفات بالنسبة لهذه الفئة وذلك عند إجراء فحص المركز المالي لصندوق التأمين التكميلي.

(د) مقابل ضم المدد المنصوص عليها في المادة (٥) من النظام.

(هـ) حصيلة استثمار أموال الصندوق.

(و) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة فيما يتعلق بهذا الصندوق.

كما تقضي الفقرة الثالثة من المادة (٤) بأن يحدد الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة مواعيد سداد الاشتراكات والأقساط الدورية وحالات تأجيلها والمبالغ الإضافية المستحقة عن التأخير والتخلف عن السداد وذلك بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في التأمين الأساسي، كما يحدد حالات وقف وإلغاء الاشتراك الاختياري في التأمين التكميلي والشروط والقواعد اللازمة للعودة إلى التأمين.

وأجازت الفقرة الأولى من المادة (٥) من المشروع للمؤمن عليه ضم المدد الآتية:

(أ) مدد الخدمة الفعلية السابقة على تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي التي كان يخضع خلالها للتأمين الأساسي ويتقاضى مرتبات تخضع للتأمين التكميلي وهو ما عبر عنه «بافتراض سريان التأمين التكميلي خلالها».

(ب) المدد الاعتبارية.

(ج) مدد الاشتراك السابقة في التأمين التكميلي التي سبق أن صرف عنها مكافأة تقاعد.

وأضافت الفقرة الثانية من المادة (٥) أن ضم كل من هذه المدد يكون في الحالات وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة.

وحددت الفقرة الأولى من المادة (٦) حالات استحقاق المعاش التكميلي وصرفه فقررت أن المعاش المذكور يستحق ويصرف في الحالات التي يستحق فيها المعاش التقاعدي من التأمين الأساسي ويصرف. وأوضحت أنه لا يشترط مدة اشتراك معينة لصرف المعاش التكميلي كما هو الحال في بعض حالات استحقاق المعاش التقاعدي، بل يستحق المعاش التكميلي مهما كانت مدة الاشتراك.

ونظراً لأن المعاش المؤقت الذي يستحق من التأمين الأساسي وفقاً لحكم المادة (١٨) أو المادة (٦٠) من قانون التأمينات الاجتماعية لا يعتبر من قبيل المعاش التقاعدي المشار إليه في الفقرة السابقة، فقد أوضحت الفقرة الثانية من المادة (٦) أن المعاش التكميلي يستحق ويصرف كذلك في الحالات التي يستحق فيها المعاش المؤقت.

ولما كانت المادة (١٨) من قانون التأمينات الاجتماعية تقضي

المعاش مستحقاً عن عشرين سنة.

ولما كان المؤمن عليه في التأمين الأساسي يستحق مكافأة تقاعد في الحالات التي تنتهي فيها الخدمة دون استحقاق معاش تقاعدي وتصرف هذه المكافأة في الحالات والشروط والقواعد التي تصدر بقرار من الوزير وفقاً لحكم المادة (٢٥) من قانون التأمينات الاجتماعية والمادة (١١) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين، وكذلك الحال إذا انتهى نشاط المؤمن عليه الخاضع للتأمين المنصوص عليه في الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية مادة (٦٢)، فإن الفقرة الأولى من المادة (١٠) أوضحت كذلك حكم انتهاء خدمة المؤمن عليه أو نشاطه دون استحقاق بمعاش تقاعدي من التأمين الأساسي فنصت على أنه يجوز للمؤمن عليه في التأمين التكميلي صرف مكافأة تقاعد في الحالات التي يستحق فيها مكافأة تقاعد من التأمين الأساسي، ويكون صرف المكافأة في هذه الحالات بالقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة.

وأوضحت الفقرة الثانية من المادة (١٠) أيضاً طريقة حساب هذه المكافأة فقررت أنها تحسب بالطريقة التي يحسب بها رصيد المؤمن عليه في التأمين التكميلي، وبنسبة (١٥٪) لجميع الأعمار إلا إذا كانت المدة المحسوبة عنها المكافأة قد دخلت فيها مدد مضمومة حسب فيها مقابل الضم بنسبة أقل من (١٥٪) فتحسب المكافأة عن المدد المذكورة بذات النسبة التي حسب على أساسها مقابل الضم.

أما الفقرة الأولى من المادة (١١) فقد أجازت للمؤسسة أن تستبدل نقوداً بحقوق أصحاب المعاشات في التأمين التكميلي، وذلك وفقاً لأحكام الاستبدال المنصوص عليها في الفصل الثاني من الباب السادس من قانون التأمينات الاجتماعية فيما عدا حكم الفقرة الثانية من المادة (٧٧) من القانون المذكور الذي يتضمن شرطاً لجواز الاستبدال يتمثل في أنه يجب ألا يقل جزء المعاش الباقي بعد الاستبدال عن (٥٠٪) من المرتب الذي يسوى على أساسه المعاش التقاعدي، وذلك لأن هذا الشرط لا يتفق وطبيعة المعاش التكميلي وطريقة تسويته مما يتطلب استعادته عند استبدال جزء من المعاش التكميلي.

غير أنه لما كان من المحتمل أن يدخل في حساب المعاش التكميلي مدد تم ضمها بقواعد تيسيرية روعي فيها أن يقل مقابل الضم عن معدل (١٥٪) من المرتب، فإنه قد رؤي عدم جواز استبدال أية أجزاء من المعاش التكميلي تكون مستحقة عن مثل هذه المدد ولذلك نصت الفقرة الثانية من المادة (١١) صراحة على أنه استثناء من حكم الفقرة الأولى منها لا تترتب أية حقوق استبدالية على ضم مدد بمعدل يقل عن (١٥٪) من المرتب.

وقد عالجت المادة (١٢) حكم المعاش التكميلي في حالة عودة صاحب المعاش التكميلي إلى الاشتراك في التأمين، فقررت قاعدة عامة مؤداها أنه عند انتهاء الاشتراك يعاد حساب المعاش التكميلي عن مدد الاشتراك السابقة واللاحقة في التأمين إذا بلغت مدة الاشتراك الأخيرة سنة أو أكثر وكانت الفترة التي استحق عنها صرف المعاش التكميلي السابق قبل العودة إلى التأمين تقل عن سنة لم يكن المؤمن عليه خاضعاً خلالها لهذا التأمين، أما في غير تلك الحالات فيحسب المعاش التكميلي المستحق عن المدة الجديدة وحدها ويضاف إلى المعاشات التكميلية المستحقة عن المدد السابقة.

أما المادة (١٣) فتتضمن حكماً يقضي بإضافة قيمة المعاش التكميلي إلى المرتب أو المعاش - حسب الأحوال - عند تحديد مقدار المنحة التي تستحق بسبب وفاة المؤمن عليه، على أن يتحمل صندوق التأمين التكميلي بالقيمة المضافة.

كما تضمنت المادة (١٤) حكماً انتقالياً يعالج الحالات التي يجاوز فيها مرتب المؤمن عليه في التأمين الأساسي في اليوم السابق على تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي الحد الأقصى المقرر للمرتب في هذا التاريخ، فقررت أنه إذا قل مجموع المعاش التقاعدي والمعاش التكميلي محسوباً وفقاً للقواعد السابقة، عن المعاش التقاعدي محسوباً عن كامل مدة الاشتراك وعلى أساس المرتب في التأمين الأساسي في اليوم السابق على تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي مضافاً إليه المعاش التكميلي عن مدة الاشتراك في التأمين التكميلي وحدها محسوباً على أساس المقدار الزائد على المرتب الذي حسب على أساسه المعاش التقاعدي، فإنه يزداد المعاش التكميلي بقيمة الفرق وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش التكميلي.

أما المادة (١٥) فقد اعتبرت المعاش التكميلي جزءاً من المعاش التقاعدي وتسري عليه كافة أحكام المعاش الأخير - مثل أحكام وقف المعاش وقطعه وانتهائه وتوزيعه وغيرها - وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا المشروع.

وتضمنت المادة (١٦) حكماً عاماً يقضي بسرريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فيما لم يرد بشأنه حكم خاص في هذا المشروع - بشرط ألا يتعارض ذلك مع أحكام المشروع - وذلك فيما عدا حكم المادة (٢٠) من قانون التأمينات الاجتماعية التي تقضي بتخفيض المعاش بنسب مختلفة في حالة انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة لأنه قد رؤي أن هذا الحكم لا يتناسب وطبيعة التأمين التكميلي.

وحددت المادة (١٧) تاريخ العمل بالمشروع وهو ١/١/١٩٩٥.

بيت الزكاة

بيت الزكاة هيئة حكومية مستقلة تأسس بناء على رغبة شعبية حكومية في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٤٠٣ هجرية الموافق لليوم السادس عشر من شهر يناير سنة ١٩٨٢ ميلادية بموجب القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٢ ميلادية، وكان تأسيس بيت الزكاة خطوة رائدة لإحياء ركن من أركان الإسلام وتيسير أدائه والعمل على جمع وتوزيع الزكاة والخيرات بأفضل وأكفا السبل المتاحة شرعا وبما يتناسب والتطورات السريعة في المجتمع واحتياجاته.



والمستندات الثبوتية اللازمة.

النشاط الخارجي؛

يرغب كثير من المحسنين الكويتيين بمساعدة إخوانهم المسلمين في الخارج، ويقوم بيت الزكاة بناء على رغبة هؤلاء المحسنين بتنفيذ العديد من المشاريع الخيرية لصالح الإخوة المسلمين مثل مشروع تعليم القرآن الكريم، ومشروع ولاء الإططار، ومشروع الأضاحي، ومشروع طالب العلم، وكفالة اليتيم، إلى جانب المشاريع الإنشائية والتنمية والإغاثة.

النشاط الإعلامي؛

للإعلام في بيت الزكاة أهميته

حيث يتم من خلاله تقديم المساعدات المالية للأسر المحتاجة والمتعففة إلى جانب المساعدات العينية، علما أن جميع أموال الزكاة تصرف داخل الكويت، كما يقوم البيت بتنفيذ العديد من المشاريع المحلية لصالح الأسر المحتاجة، مثل مشروع ولاء الإططار، ومشروع الأضاحي، ومشروع كسوة اليتيم، ومشروع حقيبة الطالب، وزكاة الفطر، وتقديم خدمة القروض الحسنة طبقا للائحة المساعدات في بيت الزكاة.

وتقدم المساعدات للأسر المحتاجة من خلال المقر الرئيسي لبيت الزكاة في السالمية وفرعه في محافظة الجهراء بالنسبة للقاطنين فيها، وذلك بعد دراسة الحالة والتعرف على مشكلة الأسر من خلال الأوراق

الأهداف؛

- ١- جمع وتوزيع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية.
 - ٢- القيام بأعمال الخير والبر العام التي دعا إليها ديننا الحنيف.
 - ٣- التوعية بالزكاة ودورها في الحياة، وبث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع.
- وتتكون موارد البيت من الزكاة التي تقدم طواعية والخيرات والهبات والصدقات بالإضافة إلى المعونة السنوية من الدولة.

وتشمل أنشطة بيت الزكاة بصورة عامة؛

● النشاط المحلي:



● المبنى الرئيسي لبيت الزكاة

البالغة، وذلك لتحقيق أهداف البيت في التوعية بفريضة الزكاة، وحث المكلفين على أدائها وإبراز أنشطة وأعمال البيت داخل وخارج الكويت للمشاركة فيها لصالح الفئات المحتاجة. وتنفذ إدارة العلاقات العامة للإعلام خططها في هذا المجال من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة الصحفية والإذاعية والتلفزيونية والمطبوعات والإعلانات، بالإضافة إلى المؤتمرات والندوات داخل وخارج الكويت.

مكتب الشؤون الشرعية:

- مكتب الشؤون الشرعية دور بارز في توعية الجمهور بفريضة الزكاة وأحكامها بالتعاون مع إدارة العلاقات

العامة والإعلام.

- يقوم المكتب بالرد على كافة الأسئلة الشرعية الواردة من الجمهور فيما يتعلق بأحكام فريضة الزكاة والكفارات والندور.

- يقوم المكتب بالرد على كافة الأسئلة الشرعية والاستفسارات الواردة من إدارات بيت الزكاة وتوضيح الأحكام الفقهية فيما يختص بالزكاة وأبوابها المختلفة، وإجراءات العمل في بيت الزكاة.

- مراجعة كافة المطبوعات واللوائح والأنظمة والفتاوى المعمول بها في بيت الزكاة من الناحية الشرعية.

- توعية الجمهور بفريضة الزكاة من خلال وسائل الإعلام المختلفة الصحفية والإذاعية والتلفزيونية وخطب الجمعة.

قنوات التحصيل:

قام بيت الزكاة بتوفير العديد من قنوات التحصيل لتيسير على المحسنين الكرام، وتوفير وقتهم وجهدهم، وتشمل:

- ١- صالة المتبرعين في المقر الرئيسي لبيت الزكاة في السالمية.
- ٢- فروع البيت في مختلف المناطق.
- ٣- خدمة الخط الساخن (٥٧٣١٠٠٠).
- ٤- صناديق المساجد.
- ٥- صندوق الخدمة المستمرة في بيت الزكاة.
- ٦- خدمة الزكاة الهاتفية رقم (٨٠٣٣٣٣) للمتعاملين مع بيت التمويل الكويتي.

الهيكل التنظيمي لبيت الزكاة

يتكون الهيكل التنظيمي للعاملين في بيت الزكاة من ثلاثة قطاعات، قطاع الموارد والإعلام، وقطاع الخدمات الاجتماعية، وقطاع الشؤون المالية والإدارية.

ولبيت الزكاة مجلس إدارة يرأسه السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ويضم في عضويته كلا من وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بالإضافة إلى ستة أعضاء من الكويتيين من ذوي الخبرة والكفاءة ممن لا يتولون أي وظيفة عامة، ويتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يضم المجلس في عضويته السيد مدير عام بيت الزكاة مقررًا.

ويختص مجلس إدارة البيت برسم السياسة العامة للبيت ووضع اللوائح المالية والإدارية واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ قانون إنشاء بيت الزكاة، كما يتولى تحديد أولوية، ومقدار ما يُصرف من الأموال في مصارف الزكاة الشرعية، وفي أوجه الخير والبر العام وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتتميز نظم ولوائح العمل في بيت الزكاة بوجود رقابة شرعية ومالية وإدارية تستهدف ضبط العمل وتنظيمه وتحقيق أعلى مستويات الدقة في توزيع الزكاة والخيرات حسب مصارفها الشرعية.

١٢- مشروع إنشاء نظام المعلومات المركزي لأنشطة بيت الزكاة.

فروع بيت الزكاة

لبيت الزكاة ٢٧ فرعاً في مختلف مناطق الكويت، وجاء تأسيس الفروع لخدمة المحسنين الكرام حيث أصبح بإمكان المحسن الكريم تقديم زكاته وصدقاته للفرع القريب من محل سكنه دون أن يضطر للحضور إلى المقر الرئيسي لبيت الزكاة، وبذلك وفرت هذه الفروع على المحسنين الكرام وقتهم وجهدهم.

وتقوم الفروع بتقديم العديد من الخدمات للجمهور الكريم منها تسلم أموال الزكاة والصدقات، وكذلك خدمة وزن الذهب واحتساب زكاته وتسلم زكاة الفطر وتسويق المشاريع الخيرية التي ينفذها بيت الزكاة داخل وخارج الكويت، كما تقوم بدورها في توعية المواطنين بفريضة الزكاة من خلال توزيع النشرات والمطبوعات والكتب التي يصدرها بيت الزكاة، كما أنها تقوم بإرشاد الأسر المحتاجة لمراجعة بيت الزكاة والمستندات المطلوبة في حالة الطلب، وقد تم تزويد الفروع بكل ما يلزمها من وسائل التقنية الحديثة للقيام بالأعمال المنوطة بها بإشراف طاقم إداري مؤهل يباشر عملية التنفيذ.

ولبيت الزكاة ثلاثة مكاتب تعمل خارج دولة الكويت في كل من جمهورية مصر العربية والسنغال والبحرين وتؤدي عملها في مجال العمل الخيري في هذه المناطق والتنسيق قائم بينها وبين بيت الزكاة في مقره الرئيسي في دولة الكويت.

٧- أرقام وحسابات مشاريع بيت الزكاة في بيت التمويل الكويتي.

استراتيجية بيت الزكاة (١٩٩٥-٢٠٠٠م)

تتضمن استراتيجية بيت الزكاة للأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٠) العمل على إنجاز العديد من المشاريع المهمة التي من شأنها دفع مسيرة البيت الخيرية وتحقيق أهدافه السامية التي تأسس من أجلها.

وفيما يلي أهم المشاريع التي تضمنتها الاستراتيجية والتي تحقق منها الكثير خلال الفترة الماضية:

- ١- مشروع استصدار قانون الزكاة.
- ٢- مشروع تطوير خدمات العمل الخيري المحلي.
- ٣- مشروع دراسة ظاهرة الفقر في المجتمع الكويتي.
- ٤- مشروع دعم قطاع العمل التطوعي الخيري.
- ٥- مشروع تطوير نظام التوعية بفريضة الزكاة وبأهداف العمل الخيري وأنشطته.
- ٦- مشروع تصميم وإنتاج النظام المحاسبي الآلي للزكاة.
- ٧- مشروع تطوير الأنشطة الإيرادية لبيت الزكاة بما في ذلك تطوير أساليب التحصيل.
- ٨- مشروع دعم العمل الخيري الكويتي في الخارج بالتعاون والتنسيق مع سفارات دولة الكويت.
- ٩- تنشيط وتأطير النشاط العلمي للزكاة.
- ١٠- مشروع التطوير الإداري لبيت الزكاة.
- ١١- تطوير النظام المحاسبي والمالي لبيت الزكاة.